مجلة

الجمعية العلمية السعودية للغة العربية

مجلة علمية محكّمة

العدد التاسع والعشرون - جمادى الآخرة - ١٤٤٣ هـ

- تعدد الآراء في مرجع الضمير بين المعنى والتقعيد النحوي: سورة يوسف نموذجاً.
- حلاوةُ الحلّ للعطفِ على المحلّ لشهاب الدين الخَفاجي (ت:1069هـ): تحقيق ودراسة.
- التفريغ البلاغي وتجلياته في الحديث النبوي.

مجلة

الجمعية العلمية السعودية للغة العربية

مجلة – علمية – محكمة

رقم الإيداع: (١٤٢٩/٣٣٠٢هـ بتاريخ ١٤٢٩/٦/٧هـ)

الرقم الدولي المعياري (ردمد): ١٦٥٨ – ٤١٥٥

كل بحث نشر في المجلة

يعبر عن رأي صاحبه

بسم الله الرحمن الرحيم
Sidi

هيئة تحرير المجلة

المشرف العام على المجلة، رئيس مجلس إدارة الجمعية:

- د. بدر بن محمد الراشد.

رئيس التحرير:

- أ. د. عبد المجيد بن صالح الجار الله.

مدير التحرير:

- د. سليمان بن صالح الزميع.

أعضاء هيئة التحرير:

- أ. د. إبراهيم بن عبد العزيز أبو حيمد.
- أ. د. أماني بنت عبد العزيز الداود.
- أ. د. صالح بن عبد العزيز المحمود.
- أ. د. عبد الرحمن بن رجا الله السلمي.
- أ. د. عبد العزيز بن صالح العمري.
- أ. د. فريد بن عبد العزيز الزامل.

طبيعة المجلة وضوابط النشر

طبيعة المجلة:

١- مجلة الجمعية العلمية السعودية للغة العربية.

٢- مجلة علمية محكمة.

٣- تعنى بعلوم اللغة العربية وآدابها.

٤- تنشر البحوث والدراسات العلمية المحكّمة.

٥- دورية نصف سنوية، تصدر منتصف السنة الهجرية ونهايتها.

ضوابط النشر:

أولاً: الضوابط العامة لقبول البحث:

١- أن يكون البحث في علوم اللغة العربية وآدابها.

٢- أن يتّسم بالجِدّة والأصالة وسلامة الاتجاه.

٣- أن يلتزم البحث بالسلامة اللغوية، والدقة في التوثيق والتخريج.

٤- ألا يكون البحثُ منشوراً أو مقدّماً للنشر في مجلة أخرى.

٥- ألا يكون مستلاً من عمل علمي سابق للباحث.

ثانياً: ما يشترط في كتابة البحث وتوثيقه:

١- أن يُكتب البحث على ورق من مقاس (A4).

٢- أن يُكتبَ بخط (Traditional Arabic) بحجم (١٧) للمتن، وبحجم (١٤) للحاشية، وأن يكون تباعد المسافات بين الأسطر (مفرداً).

٣- أن تُكتبَ الهوامش أسفل كل صفحة على حدة.

٤- أن يُذيَّل البحث بثبت المصادر والمراجع.

٥- أن يكتب الباحث ملخّصاً لبحثه باللغتين العربية والإنجليزية لا تزيد كلماته على مائتي كلمة، ويتضمن الملخص موضوع البحث وأهدافه، ومنهجه، وأهم التوصيات، والكلمات المفتاحية.

٦- رومنة المصادر والمراجع.

ثالثاً: ما يشترط عند تقديم البحث:

١- يقدم الباحث طلباً بنشره، وإقراراً يتضمن امتلاكه لحقوق الملكية الفكرية للبحث كله، والتزاماً بعدم نشر بحثه المقدم إلا بعد موافقة هيئة التحرير.

٢- يقدم الباحثُ نسختين من بحثه على النحو التالي:

- نسخة من البحث خالية من اسم الباحث كاملة بصيغة (WORD).
- نسخة من البحث خالية من اسم الباحث كاملة بصيغة (PDF)

٣- يرفق الباحث ترجمة الملخص باللغة الإنجليزية.

٤- يرسل الباحث بحثه مع الملخصات إلى منصة مجلة الجمعية: (https://imamjournals. org/index. php/josaa/index)

محتويات العدد

العنوان	الصفحة
تعدد الآراء في مرجع الضمير بين المعنى والتقعيد النحوي – سورة يوسف نموذجًا	٩–٧١
حلاوةُ الحلّ للعطفِ على المحلّ لشهاب الدين الخَفاجي (ت: ١٠٦٩هـ) – دراسة وتحقيق	٧٢–١٠٠
التفريع البلاغي وتجلياته في الحديث النبوي	١٠١–١٤٠

تعدد الآراء في مرجع الضمير بين المعنى والتقعيد النحوي

سورة يوسف نموذجًا

The Diversity of Opinions on the Antecedent of the Pronoun Between Semantic Interpretation and Grammatical Regulation: A Case Study of Sūrat Yūsuf

د. إبراهيم بن ناصر بن محمد الشقاري

الأستاذ المشارك بقسم النحو والصرف وفقه اللغة

كلية اللغة العربية – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

Dr. Ibraheem Nasser Mohammad Alshagary
Associate Professor
Imam Mohammad ibn Saud Islamic University
Faculity of Arabic Language – Department of Grammar, Morphology, and Philology

ملخص البحث

عنوان البحث: (تعدد الآراء في مرجع الضمير بين المعنى والتقعيد النحوي، سورة يوسف نموذجًا).

يهدف البحث إلى جمع ما قَعَّده النحويون من قواعدَ في مرجع الضمير، سواءٌ ما كان منها قواعد في أهميته ورتبته مع الضمير وجواز حذفه لدليل، أو قواعد في مرجحات مرجع الضمير، أو قواعد في مطابقة مرجع الضمير لضميره ومخالفته، كما يهدف إلى جمع ودراسة ما تعددت فيه آراء العلماء في مرجع الضمير في سورةِ يوسف، وبيان أثر ذلك في المعنى.

المفاتيح: إعراب القرآن – مرجع – الضمير – سورة يوسف.

Research Abstract

Title: *The Diversity of Opinions on the Antecedent of the Pronoun Between Semantic Interpretation and Grammatical Regulation: A Case Study of Sūrat Yūsuf*

This study aims to compile the grammatical rules established by grammarians regarding the antecedent of the pronoun—whether these rules concern its significance, hierarchical status in relation to the pronoun, or the permissibility of its omission when supported by contextual evidence. It also gathers and examines the criteria that prefer certain antecedents over others, as well as the rules governing agreement or divergence between a pronoun and its antecedent.

Furthermore, the study seeks to collect and analyze the scholarly opinions that differ regarding the antecedent of the pronoun in *Sūrat Yūsuf*, and to clarify the implications of these differences for the meaning of the text.

Keywords: Parsing of the Qur'an – antecedent – pronoun - Sūrat Yūsuf.

المقدمة

الحمد لله ولي الحمد ومنعمه، وصلى الله وسلم على نبيه المجتبى من رسله، وبعد،

فإن المتمعن في كتاب الله وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم وما سمع من كلام العرب شعره ونثره يجد الأثر الكبير لما يحدثه اختيار مرجع الضمير مما يحتمله المعنى، حيث يتغير المعنى بحسب ترجيح المرجع، مما يستدعي من علماء العربية دراسةَ هذا الأمر، ومحاولةَ فهم الحالات التي يختلف فيها المرجع، ولذا فقد أخذ هذا الموضوع حظًا من عناية العلماء ودراساتهم.

وقد تناول جمعٌ من العلماء المتقدمين والمتأخرين هذا الموضوع، فمن المتقدمين بحثه الزركشي في (البرهان)، والسيوطي في (الإتقان) في علوم القرآن، ومن المتأخرين الدكتور محمد عضيمة في (دراسات لأسلوب القرآن الكريم)، وكذلك الدكتور محمد حسنين صبرة، في كتابه (مرجع الضمير في القرآن الكريم ومواضعه وأحكامه وأثره في المعنى والأسلوب)، والدكتور موسى رحيمة الشمْسي، في أطروحته للدكتوراه: (أسلوب عود الضمير في القرآن الكريم في ضوء علم المناسبة)، والدكتور علي محمد النابي، في كتابه: (ضمير الغائب مستقصًى في القرآن الكريم)، وغيرهم.

ولكني لمست جانبين لم أجد من استوفاهما، أو فصَّل القولَ فيهما، حاولت أن أميز بحثي بهما، وأعطيَهما شيئًا من حقهما بالبحث، وهما استقراء ما قعده النحويون من قواعدَ في مرجع الضمير في موضعٍ واحد، مأخوذة من كتبِ النحويين، والثاني دراسة المواضع التي وقع فيها الخلافُ في سورةِ يوسف، وهي من أشهر السور التي تعددت فيها مواضعُ الخلاف في مرجع الضمير، مما اختلفَ فيه العلماءُ كثيرًا، فأردت أن أدلي بدلوي في هذا الجانب وأضعَ لي موضع قدم بين العلماء الذين تناولوا هذا الموضوع، وإن كنت لا أملك ما يملكون، ولا أقدر على ما يقدرون، والله المعين.

وقد جاء البحثُ بعد مقدمةٍ وتمهيدٍ، تناولت فيه معنى الضمير وأساليبَ النحويين في التعبير عن مرجعه، في قسمين:

القسم الأول: القواعد التي ذكرها النحويون في مرجع الضمير.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: قواعد في أهميته ورتبته مع الضمير وجواز حذفه لدليل.

المبحث الثاني: قواعد في مُرَجِّحات مرجعِ الضمير.

المبحث الثالث: قواعد في مطابقة الضمير لمرجعه ومخالفته.

القسم الثاني: ما تعددت فيه آراء العلماء في مرجع الضمير في سورة يوسف.

وأسأل الله أن ينفع بهذا البحث طلابَ العلم والمعتنين بالعربية، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

التمهيد: معنى الضمير وأساليب النحويين في التعبير عن مرجعه.

أولًا: الضميرُ، ويقال له المضْمَر، قالَ ابنُ فارس: "(ضَمَرَ): الضَّادُ وَالْمِيمُ وَالرَّاءُ أَصْلَانِ صَحِيحَانِ، أَحَدُهُمَا يَدُلُّ عَلَى دِقَّةٍ فِي الشَّيْءِ، وَالآخَرُ يَدُلُّ عَلَى غَيْبَةٍ وَتَسَتُّرٍ، فَالْأَول قَوْلُهُم: ضَمَرَ الْفَرَسُ وَغَيره ضُمُورًا، وَذَلِكَ مِنْ خِفَّةِ اللَّحْمِ،.... وَالْآخَرُ الضِّمَارُ، وَهُوَ الْمَالُ الْغَائِبُ الَّذِي لَا يُرْجَى، وَكُلُّ شَيْءٍ غَابَ عَنْكَ فَلَا تَكُونُ مِنْهُ عَلَى ثِقَةٍ فَهُوَ ضِمَارٌ،.... وَمِنْ هَذَا الْبَابِ: أَضْمَرْتُ فِي ضَمِيرِي شَيْئًا؛ لِأَنَّهُ يُغَيِّبُهُ فِي قَلْبِهِ وَصَدْرِهِ"(١).

فالضَّمير (فَعِيل) بمعنى (مُفْعَل)؛ لأنه لا يظهَرُ أو لا يظهرُ صاحبُه، أو هو من الضُّمور وهو الهُزال؛ لكونه قليلَ الحروف(٢)، وهذا مصطلحٌ بصريٌّ، والكوفيون يسمونه (المكْنِيَّ) أو (الكِناية)(٣).

وأما في اصطلاح النحويين، فقد عرفه العكبريُّ بأنه "الاسمُ الَّذِي يعودُ إِلَى ظاهرٍ قبلَه، لفظًا أَو تَقْديرًا"(٤)، كما عرفه ابنُ الحاجب بأنه "ما وضعَ لمتكلمٍ أو مخاطبٍ أو غائبٍ تقدم ذكره، معنًى أو لفظًا أو حكمًا"(٥)، وعرفه ابن مالك في (عمدة الحافظ) بأنه "ما دل على مُسَمى مشعرًا بحضوره أو غيبته"(٦)، وعرفه في (شرح الكافية الشافية)، فقال: "المضمر والضمير: اسمان لما وضع من الأسماء لمتكلمٍ أو مخاطَبٍ أو غائبٍ"(٧)، وعرفه في (التسهيل) بأنه "الموضوع لتعيين مسمّاه مشعرًا بتكلّمه أو خطابه أو غيبته"(٨)، وقد ناقش هذا التعريفَ أبو حيانَ ونقَدَه، واختار أن المضمرَ لا يحتاج إلى حَدٍ ولا رسمٍ؛ لأنه محصور(٩).

ثانيًا: أساليبُ النحويين في التعبير عن مرجع الضمير

تعددت أساليب النحويين في التعبير عن مرجع الضمير، وهو ينحصر في ثلاثةِ جُذُور:

(١) مقاييس اللغة (ضمر) ٣٧١/٣، وانظر: العين (ضمر) ٤١/٧، الصحاح (ضمر) ٧٢٢/٢.
(٢) انظر: اللباب ٣٩٩/١، شرح شذور الذهب ١٣٤.
(٣) انظر: شرح المفصل ٢٩٢/٢، التذييل والتكميل ١٢٨/٢.
(٤) اللباب ٣٩٩/١.
(٥) شرح الكافية لابن الحاجب ٦٧٥/٢، وانظر: أمالي ابن الحاجب ٥٢١/٢، ٤٢/٣، شرح الرضي ١٠/١/٢.
(٦) عمدة الحافظ وعدة اللافظ ١٤٢/١.
(٧) شرح الكافية الشافية ٢٢٥/١، وانظر: شرح ابن الناظم ٣٤، أوضح المسالك ٩٩/١.
(٨) التسهيل ٢٢.
(٩) انظر: ارتشاف الضرب ٩١١/٢، التذييل والتكميل ١٢٩/٢.

١/ عَوَد، وأصله تثنيةُ الأمرِ عَوْدًا بَعْدَ بَدْءٍ، قال تعالى: ﴿لَرَآدُّكَ إِلَىٰ مَعَادٍ﴾، يعني مكّةَ، عِدَةً للنبيّ صلى الله عليه وسلم أن يَفْتحها ويَعودَ إليها، والمعادُ المرجع(١).

قال ابنُ فارس: "عَوَد: الْعَيْن وَالْوَاوُ وَالدَّالُ أَصْلَانِ صَحِيحَانِ، يَدُلُّ أَحَدُهُمَا عَلَى تَثْنِيَةٍ فِي الْأَمْرِ، وَالْآخَرُ جِنْسٌ مِنَ الْخَشَبِ، فَالْأَوَّلُ: الْعَوْدُ، قَالَ الْخَلِيلُ: هُوَ تَثْنِيَةُ الْأَمْرِ عَوْدًا بَعْدَ بَدْءٍ، تَقُولُ: بَدَأَ ثُمَّ عَادَ، وَالْعَوْدَةُ: الْمَرَّةُ الْوَاحِدَةُ، وَقَوْلُهُمْ: عَادَ فُلَانٌ بِمَعْرُوفِهِ، وَذَلِكَ إِذَا أَحْسَنَ ثُمَّ زَادَ"(٢).

وقد تعددت ألفاظ هذا الجذر في كلام النحويين، فاستعملوه بصيغة المضارع (يعودُ الضمير)، وبصيغة الماضي (عادَ الضمير) كثيرًا (٣)، وبصيغةِ اسم الفاعل (الضمير العائد)(٤)، والمصدر من الثلاثي (عَوْد الضمير) ومن الرباعي (إعادة الضمير)(٥).

ومما استعمل بقلة من هذا الجذر لفظُ (المعاد)، يراد به مكانُ عودِ الضمير، وممن ذكر هذا المصطلح أو التعبيرَ الدَّمامينيُّ، حيث يقول: "ومُفَسر الضمير –وهو (زيدٌ) – مقدمُ الرتبة، ولا يشترطُ في مَعادِ الضمير أن يجتمع له الأمران: التقدمُ لفظًا والتقدمُ رتبةً"(٦).

٢/ رَجَع، قال ابنُ فارس: "(رَجَعَ): الرَّاءُ وَالْجِيمُ وَالْعَيْنُ أَصْلٌ كَبِيرٌ مُطَّرِدٌ مُنْقَاسٌ، يَدُلُّ عَلَى رَدٍّ وَتَكْرَارٍ، تَقُولُ: رَجَعَ يَرْجِعُ رُجُوعًا، إِذَا عَادَ"(٧)، ورَجَعته إلى أهله: رَدَدْته إليهم(٨).

وقد عبر النحويون من هذا الجذر باسم الفاعل (الراجع) قليلًا(٩)، كما عبروا باسم المكان (مَرْجِع

(١) انظر: العين (عود) ٢١٨/٢، المحكم (عود) ٣٢١/٢، تحفة الأريب ٢٢٠.
(٢) مقاييس اللغة (عود) ١٨١/٤، وانظر: تهذيب اللغة (عود) ٨١/٣، الصحاح (عود) ٥١٣/٢.
(٣) انظر: نتائج الفكر ٢١٤، ٢١٩، ٢٤١، اللباب ٢٥٩/١، البديع في علم العربية ٧٢/١، ٧٩، ٤٥٠، سفر السعادة ٧١٢/٢، ٧١٥، توجيه اللمع ٤٩٥، ٥١١، المفصل مع شرحه ٢٣٠/١، ٣٩٣/١، ٦٣٨/٢، التسهيل ٢٢، شرح الكافية الشافية ٤٠١/١، ٥٨٥.
(٤) انظر: البديع ٨٣/١، اللباب ١٩٠/١، ٣٣٤/١، ٤٥٠، شرح المفصل ١٥٧/١، ٢٣٤، أمالي ابن الحاجب ٢٢٠/١.
(٥) انظر: توجيه اللمع ٤٩٨، البسيط ٣٠٣/١، شرح المفصل ٢١٦/٢، أمالي ابن الحاجب ١٢٩/١، ٥١٤/٢، شرح التسهيل ١٠/١، ٢٧٩.
(٦) تعليق الفرائد ٦٨/٣.
(٧) مقاييس اللغة (رجع) ٤٩٠/٢.
(٨) انظر: العين (رجع) ٢٣٥/١، جمهرة اللغة (رجع) ٤٦٠/١.
(٩) انظر: المفصل ٢٢٦، اللباب ٤٥٣/١، أمالي ابن الحاجب ٢٨٦/١، مغني اللبيب ٢٣٩، ٥٠٦، ٥٩٣.

الضمير)[١]، وكذلك عبروا بالماضي (رجع)، والمضارع (يرجع)[٢].

٣/ فَسَر، قال ابنُ فارس: "(فَسَرَ): الْفَاءُ وَالسِّينُ وَالرَّاءُ كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ تَدُلُّ عَلَى بَيَانِ شَيْءٍ وَإِيضَاحِهِ، مِنْ ذَلِكَ الْفَسْرُ، يُقَالُ: فَسَرْتُ الشَّيْءَ وَفَسَّرْتُهُ، وَالْفَسْرُ وَالتَّفْسِرَةُ: نَظَرُ الطَّبِيبِ إِلَى الْمَاءِ وَحُكْمُهُ فِيهِ"[٣]، فالمعنى العام للمادة يدل على الإيضاح والبيان[٤]، وهذا هو ما يعمله مرجع الضمير للضمير.

وأكثر ألفاظ هذا الجذر ورودًا في كلام النحويين هو التعبير عن مرجع الضمير بـ (مُفَسِّر الضمير)[٥]، وقد يعبرون بالماضي (فَسَّره)، أو المضارع (يفَسِّره)[٦].

وعدا هذه الألفاظ التي تعود إلى هذه الجذور الثلاثة فإن النحويين قد يستعملون ألفاظًا أخرى بقلة، كما سمى ابنُ الخشاب مرجعَ الضمير المستترِ ببيانَ الضمير المستتر[٧]، وسمى ابنُ مالك مرجعَ الضمير (صاحبَ الضمير)[٨]، كما عبرَ الخوارزمي بتعبيرٍ جديدٍ وهو (يَنصَرف) حيث يقول: "الضميرُ في (أَخاه) ينصرفُ إلى (زيدٍ)، ولو صرفتَه إلى (عمروٍ) فَسَدَ الكلامُ"[٩].

(١) انظر: المقاصد الشافية ١/١٩٤، مغني اللبيب ٤٣٨، همع الهوامع ٣/٧٢.
(٢) انظر: اللباب ١/٢٨٩، ١/٣٤٧، أمالي ابن الحاجب ٢/٧٦٤، المفصل مع شرحه ١/٢٠٤، ١/٢٣٣.
(٣) مقاييس اللغة ٤/٥٠٤.
(٤) انظر: العين (فسر) ٧/٢٤٧، جمهرة اللغة (فسر) ٢/٧١٧، تهذيب اللغة (فسر) ١٢/٢٨٢.
(٥) انظر: المرتجل ١٤٢، اللباب ١/١٩٤، التسهيل ٢١، ارتشاف الضرب ١/٤٨٠، المقاصد الشافية ٢/٨٧، ٦٠٩، ٦١١.
(٦) انظر: التسهيل ٢١، التذييل ٢/٢٥٢، ٣/٣٤٤، مغني اللبيب ٦٣٥، المساعد ١/١١٥، تعليق الفرائد ٢/١٠٦.
(٧) انظر: المرتجل ٣٣٦.
(٨) انظر: شرح التسهيل ١/١٥٨.
(٩) التخمير ١/٣٩٠، وانظر: ١/٢٤٤، ٣١٦.

القسم الأول: القواعد التي ذكرها النحويون في مرجع الضمير.

المبحث الأول: قواعد في أهميته ورتبته مع الضمير وجواز حذفه لدليل.

من قواعد مرجع الضمير وأهم أحكامه التي ذكرها النحويون أنه لا بد منه، فلا يخلو ضميرٌ غائبٌ من مَرجع، وأما ضميرُ المخاطَب والمتكلمِ فليس لهما مرجعٌ، استغناءً بحضور مرجعهما، وقد بين ابن الخشاب والسهيلي أن الذي يفسَّر ويكونُ له مرجعٌ هو ضمير الغائب ليس غيرُ، وأنه لا يجوز أن يستتر حتى يكونَ له معادٌ يرجع إليه(١)، قال ابن الخشاب: "إنما ورد في ضمير الغائب لا غيرُ، ولا يجوز أن يقاسَ عليه ضميرُ مخاطِبٍ ولا مخاطَب، لأنه لا إبهامَ فيهما، كما في الغائب"(٢)، وقال ابن الحاجب: "لأنه لابد أن يتقدم ذكرٌ لما يعود عليه هذا الضمير"(٣).

فلما كان ضميرُ الحاضر يدل على المراد به بنفسه، وبمشاهدةِ مدلولِه، وبعدمِ صلاحيتِه لغيره، وكان ضميرُ المخاطب يدلُّ على المرادِ به بنفسه، وبمواجهةِ مدلوله، ولم يكن لضمير الغائبِ مشاهدةٌ تقارنه، جعلوا تقديم مَرجعه خلفًا عما فاته من مُقارنةِ المشاهدة، فإن ذكرته ولم تقدم مرجعه وما يفسره بقي مبهمًا(٤).

ومن قواعدهم في مرجعِ الضمير أنه لا يكونُ إلا اسمًا، فالضميرُ لا يرجعُ إلى حَرفٍ ولا فعلٍ ولا جملةٍ، ولذا جعلوه من خصائصِ الأسماء، وبذلك استُدِل على اسميةِ (مَهْما)(٥)، كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا﴾(٦)، واسميةِ (ما) في نحو (ما أحسَنَ زيدًا)(٧)، كما استدلوا على حَرفية (ما) المصدرية وعدم جعلها اسمًا بعدم عود الضمير إليها، يقولُ العكبري: "فأمَّا (مَا) المصدريّة فموصولةٌ أَيْضًا، وَهِي حرفٌ، وَقَالَ الأخفشُ: هِيَ اسمٌ، وحجّةُ الأوَّلينَ أَنه لَا يعود إِلَيْهَا

---

(١) انظر: الفوائد والقواعد ٣٩٦، المرتجل في شـــرح الجمل ٧٠، نتائج الفكر ٩٢، البديع ٦٨٩/١، التذييل والتكميل ٢٥٢/٢.

(٢) المرتجل في شرح الجمل ٢٨٥.

(٣) أمالي الحاجب ٤٩٦/٢، وانظر: شرح جمل الزجاجي ١١/٢، شرح شذور الذهب ١٣٥، همع الهوامع ٢٦٣/١.

(٤) انظر: شرح التسهيل ١٥٦/١، ارتشاف الضرب ٩٤١/٢، تمهيد القواعد ٥٣٩/١.

(٥) انظر: اللباب ٥٤/٢، شرح التسهيل ١٢/١، التذييل والتكميل ٥٤/١، تمهيد القواعد ١٦٢/١.

(٦) سورة الأعراف، من الآية ١٣٢.

(٧) انظر: شرح التسهيل ١٢/١، التذييل والتكميل ٥٤/١، المساعد على تسهيل الفوائد ٨/١، شرح قطر الندى ٣٢٢.

ضمير وَلَو كَانَت اسْمًا لاحتاجت إِلَيْهِ"(١).

كما استدل ابنُ مالك بذلك على اسمية (كَم)، فقال: "يدل على اسمية (كَم) الإسنادُ إليها، وعودُ الضمير عليها في نحو (كم رجلًا جاءك) "(٢).

ومن قواعد النحويين في مَرجع الضمير أن الأصل فيه أنه لا يتأخرُ عن ضَميره، بل يكون متقدمًا عليه(٣)؛ ليُعلَم المعنيُّ بالضمير عند ذكره(٤)، وكان لهذه القاعدة أثرٌ في عدد من الأحكام النحوية.

فقد تحدثَ السهيليُّ عن عدم جواز تقدم الضمير على مرجعه، وذكرَ من أقسامِ تأخير المفعولِ به عن الفاعل ما لا يجوزُ تأخيره، فقال: "وقسمٌ لا يجوزُ فيه تأخيرُ المفعول، نحو: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾(٥)، من أجل الضميرِ الذي لا يجوز تقديمه قبل الذكر"(٦).

وقد فصل في ذلك ابنُ يعيش، وتحدثَ عن الفرق بين قولهم: (ضَربَ غُلامَه زيدٌ) فجوزه؛ لأنَّ مرجعَ الضمير وإن كان قد تقدمَ في اللفظِ فإنه متأخرٌ في الرتبة، حيث حقُّ المفعول أن يأتي بعد الفاعل، "فهو في الظاهر إضمارٌ قبلَ الذكر؛ لكنّه لما كان مفعولًا، كانت النيةُ به التأخير؛ لأنّه لما وقع في غير موضعه، كانت النيّة به التأخيرَ إلى موضعه، ويكون الضميرُ قد تقدّم في اللفظ دون المعنى، وذلك جائزٌ"(٧)، بخلاف ما لو قلت: (ضرب غلامُه زيدًا) فهو ممتنع؛ "لأن الضمير فيه قد تقدّم على الظاهر لفظًا ومعنى، لأنّ الفاعل وقع أولًا وهي مرتبته، والشيء إذا وقع في مرتبته لا يجوز أن يُنْوَى بها غيرها"(٨)، ثم حكى تجويز ابن جني لمثل هذا، فقال: وقد أقدم أبو الفَتْح ابنُ جِني على جواز مثل ذلك، وجَعَله قِياسًا؛ "وذلك لكثرةِ ما جاء من تقديم المفعول على الفاعل، حتى صار تقديمُ المفعول كالأصل"(٩)، وحمل عليه قولَ الشاعر:

---

(١) اللباب ١٢٦/٢، وانظر: شرح المفصل ٨٦/٥.

(٢) شرح التسهيل ٤٤٨/٢، وانظر: تمهيد القواعد ٢٤٨١/٥، المساعد ١٠٦/٢.

(٣) انظر: أمالي ابن الشجري ٨٩/١، شرح التسهيل ١٥/١، المقاصد الشافية ٥٥/٢، ارتشاف الضرب ٩٤١/٢.

(٤) انظر: المقاصد الشافية ٦١١/٢، المساعد ١٠٩/١، همع الهوامع ٢٦٣/١.

(٥) سورة البقرة، من الآية ١٢٤.

(٦) نتائج الفكر ١٣٣، وانظر: التذييل والتكميل ٢٥٩/٢.

(٧) شرح المفصل ٢٠٣/١.

(٨) المرجع السابق، وانظر: أمالي ابن الشجري ٨٩/١، شرح الكافية لابن الحاجب ٣٢٦/١، المقاصد الشافية ٥٥/٢، ٦٠٩.

(٩) شرح المفصل ٢٠٣/١، وانظر: الخصائص ٢٩٤/١، ارتشاف الضرب ٩٤١/٢، المساعد ٤٠٧/١، مغني اللبيب ٦٣٥.

جَــزَى رَبُّــهُ عَــني عَــدِيَّ بــنَ حــاتِمٍ جَـزاءَ الـكِـلابِ الـعـاوِياتِ وقـد فَـعَـلْ[١]

وذلك خلافُ ما عليه الجمهورُ، والصوابُ أن تكون الهاءُ عائدةً إلى المصدر، والتقديرُ: (جزى ربُّ الجزاء)، وصار ذكرُ الفعل كتقديم المصدر، إذ كان دالًا عليه[٢].

ومن هذا الباب ما ذكره النحويون من أنّ الأصل أن يقدّمَ المبتدأُ على الخبر؛ لأنّ المبتدأ محكوم عليه، وحقّ المحكوم عليه أن يكون متقدّمًا على المحكوم به، ومن ثمّ جاز (في داره زيدٌ)؛ لأنّ زيدًا وإن كان متأخرًا عن (في داره) لفظًا فهو متقدّم تقديرًا، وامتنع أن يقال: (صاحبُها في الدّار)، لأنّه إضمارٌ قبل الذكر لفظًا ومعنًى؛ لأنّ الضمير في (صاحبها) يعود إلى الدّار، وهو متقدّم على الدّار لفظًا ومعنًى، أمّا لفظًا فظاهر، وأمّا معنى فلأنّ (صاحبها) مبتدأ، وحقّه أن يكون متقدّما على الخبر[٣].

وقد ذكروا مواضعَ مستثناةً من هذه القاعدة، يكون فيها مرجع الضمير متأخرًا لفظًا ورتبة، وقد جمعها ابن هشام من كلام النحويين في سبعة مواضع[٤].

منها أَن يكون الضَّمِير مَرْفُوعًا بِـ (نعم) أَو (بئس)، وَلَا يُفَسر إِلَّا بالتمييز، نَحْو (نعم رجلًا زيدٌ) و (بئسَ رجُلًا عَمْرو)، ويلتحق بهما ما يُرَاد بِهِ الْمَدْحُ أو الذم، نَحْو ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ﴾[٥] و﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ﴾[٦] و (ظرُف رجلًا زيدٌ).

ومنها ضمير الشَّأْن والقصة، نَحْو ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[٧]، وَنَحْو ﴿فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾[٨]، فَإِنَّهُ مُفَسّر بِالْجُمْلَةِ بعده، فَإِنَّهَا نفس الحَدِيث والقصة، وَهَذَا الضَّمِيرُ مُخَالفٌ لِلْقِيَاس، حيث

(١) البيت من الطويل، اختلف في قائله، فنسب للنابغة في ديوانه ١٩١، ولأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ١٢٤، ولغيرهما، وهو في الخصائص ٢٩٤/١، أمالي ابن الشجري ١٥٣/١، شرح جمل الزجاجي ١٤/٢، المقاصد الشافية ٦١١/٢، التذييل والتكميل ٢٦٤/٢، خزانة الأدب ٢٧٧/١.

(٢) انظر: شرح المفصل ٢٠٣/١، وانظر مناقشة الشاطبي هذا الرأي بشيء من التفصيل في المقاصد الشافية ٦٠٩/٢-٦١٤.

(٣) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب ٣٦٧/٢، شرح المفصل ٨٥/١، المقاصد الشافية ٥٥/٢، ٨٥، ارتشاف الضرب ٩٤١/٢، ٩٤٦/٢، مغني اللبيب ٦٣٥.

(٤) انظر: مغني اللبيب ٦٣٥، شرح شذور الذهب ١٧٥.

(٥) سورة الأعراف، من الآية ١٧٧.

(٦) سورة الكهف، من الآية ٥.

(٧) سورة الإخلاص، الآية ١.

(٨) سورة الأنبياء، من الآية ٩٧.

يعود على مَا بعده لُزُومًا، إِذْ لَا يجوز للجملة المفسرة لَهُ أَن تتقدم هِيَ وَلَا شَيْء مِنْهَا عَلَيْهِ، والمرادُ من ذكره مبهمًا أولًا التعظيمُ والتفخيمُ؛ لأنّ الشيء إذا ذكر مبهمًا ثمّ فسّر كان أوقع في النّفس.

وقد ورد في سورة يوسف في مواضع، على خلاف في بعضها، وهي: ﴿إِنَّهُۥ رَبِّيٓ أَحۡسَنَ مَثۡوَايَۖ﴾، و﴿إِنَّهُۥ لَا يَاْيۡـَٔسُ مِن رَّوۡحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾، و﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾(١).

ومنها أَن يكون مخبرًا عَنهُ، فيفسره خَبره، نَحْو ﴿إِنۡ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا﴾(٢)، فهَذَا الضَّمِير لَا يعلم مَا يعْنى بِهِ إِلَّا بِمَا يتلوه، وَأَصله (إِن الْحَيَاةُ إِلَّا حَياتُنا الدُّنْيَا)، ثمَّ وضع (هِيَ) مَوضِع الْحَيَاة؛ لِأَن الْخَبَر يدل عَلَيْهَا ويبينها(٣).

ومن قواعدهم أنَّ مرجع الضمير قد لا يكونُ مذكورًا، لكن يدل عليه دليل، ويشير إلى المراد به قرينة، ولعل هذا ما أشار إليه سيبويه بقوله: "وإن شئتَ قلتَ: (إذا كانَ غدًا فأتني)، وهي لغةُ بني تميم، والمعنى أَنَّه لقي رجلًا؛ فقال له: إذا كان ما نحنُ عليه من السلامة، أو كان ما نحن عليه من البلاء في غدٍ فأتني، ولَكِنَّهم أضمروا استخفافًا.... وإنَّما أضمرُوا ما كان يقَع مُظهَرًا استخفافًا، ولأنّ المخاطَب يعلم ما يعنى، فجرى بمنزلة المثل"(٤).

وقد ذكروا لذلك أمثلة متعددة، فقد ذكر ابن الحاجب من أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ﴾(٥)، ثم قال: ﴿وَلِأَبَوَيۡهِ﴾، فإن الضميرَ عائدٌ على الميتِ، ولم يتقدم له ذكرٌ، إلا أنه لما قال: ﴿يُوصِيكُمُ﴾ علم أنَّ ثمَّ ميتًا يعودُ الضمير عليه، إذْ كان في الكلام ما يرشدُ إليه، وإن لم يكن مصَرحًا به(٦).

(١) سورة يوسف، من الآيات ٢٣، ٨٧، ٩٠، وانظر: إعراب القرآن للنحاس ٢١٤/٢، ١١٨/٣، مشكل إعراب القرآن ٣٨٣/١، ٣٩١.

(٢) سورة المؤمنون، من الآية ٣٧، وانظر ما قاله الزمخشري عنها ونقاش ابن مالك وغيره له: الكشاف ١٨٧/٣، شرح التسهيل ١٨١/١، المغني ٥٤٢، تعليق الفرائد ١١٨/٢.

(٣) انظر في هذه المسائل وغيرها: أمالي ابن الشجري ٩١/١، شرح الكافية لابن الحاجب ٦٧٧/٢، شرح الجمل ١٢/٢، شرح التسهيل ٥٥٤/١، ارتشاف الضرب ٩٤١/٢.

(٤) الكتاب ٢٢٤/١، وانظر: شرح الكتاب للسيرافي ١١٨/٢.

(٥) سورة النساء، من الآية ١١.

(٦) انظر: أمالي ابن الحاجب ١٢٠/١، شرح الكافية للرضي ١١٣/٣.

وقد يكونُ مرجعُ الضمير مَصدرًا غَيرَ مذكور، لكن دل عليه فعلٌ مذكورٌ، ومثلوا له بقول الله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾(١)، فقوله: (هو) ضميرٌ للبخل، وإن لم يكنْ مذكورًا؛ لدلالة (يَبْخَلون) عليه، ومن ذلك قولهم: (من كَذبَ كان شرًا له)، أي كان الكذب شرًا له، وهذا كثير في كلامهم(٢)، وجعله ابن الحاجب قياسيًا، ومثل له بقوله تعالى: ﴿هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾(٣)، لما قال قبله: ﴿ٱعْدِلُوا۟﴾ علمَ أنَّ ثَمَّ عَدلًا، فكأنه قيل: العدلُ أقربُ للتقوى(٤)، وجعلَ من ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ وَإِن كُنتُم مِّن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلضَّآلِّينَ﴾(٥)، فجعلَ الضمير في قوله: (مِنْ قَبْلِهِ) يعود على (الهدى)، الذي دل عليه قوله: (هَداكُم)(٦).

وذكر ابنُ مالك أنَّ من ذلك قولَه تعالى في سورة يوسف: ﴿قَالَ هِىَ رَٰوَدَتْنِى عَن نَّفْسِى﴾(٧)، وجعلها مما حذف فيه مرجع الضمير للاستغناء بحضور معناه في الحس(٨)، ورده أبو حيان بأنه مما تقدم مفسره مصرحًا به لفظًا(٩)، وقولُه سديدٌ، فإنه قد تقدم قبله الضمير الهاء في (سَيدِها)، و (أَهْلِكَ) مما يمكن رجوعُ الضمير إليه.

وجعلوا من ذلك أيضًا قولَهُ تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾(١٠)؛ لحضور معناه في العلم، وقولَ الشاعر:

---

(١) سورة آل عمران، الآية ١٨٠.

(٢) انظر: الإنصاف ١١٣/١، التسهيل ٢٧، شرح التسهيل ١٥٧/١.

(٣) سورة المائدة، الآية ٨.

(٤) انظر: أمالي ابن الحاجب ٤٣٧/١، ٥٢١/٢، شرح التسهيل ١٥٧/١، ارتشاف الضرب ٩٤١/٢، همع الهوامع ٢٦٣/١.

(٥) سورة البقرة، الآية ١٩٨.

(٦) انظر: أمالي ابن الحاجب ٢١٠/١، شرح الجمل ١٢/٢.

(٧) سورة يوسف، الآية ٢٦.

(٨) انظر: شرح التسهيل ١٥٧/١، المساعد ١٠٩/١، تمهيد القواعد ٥٤١/١، تعليق الفرائد ١٠٩/٢.

(٩) انظر: ارتشاف الضرب ٩٤١/٢، التذييل والتكميل ٢٥٣/٢، تمهيد القواعد ٥٤٦/١.

(١٠) سورة القدر، الآية ١.

أَمـاوِيّ مـا يُـغْـني الـثَّـراءُ عـن الـفـتى إذا حشْـرَجت يوما وضـاق بها الصَّـدْرُ[١]

لحضور ما صاحبَ الضمير، فذكر الفتى مُغْنٍ عن ذكرِ النفس؛ لأنها جزؤه، فعاد إليها ضمير (حَشرَجَت) و (بها)[٢].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتۡ بِٱلۡحِجَابِ﴾[٣]، ففاعل (تَوارَتْ) ضميرُ الشمس، ولم تذكر، لكن أغنى عن ذكرها ذكرُ العَشِي وأولُه وقت الزوال، فذكره يستلزم معنى الشمس فكأنها مذكورة[٤]، ويمكن أن يكون من هذا قوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنۡ عَلَيۡهَا فَانٍ﴾[٥]، فيكونُ الضمير للدنيا، وإن لم يجر ذكرها، لأن ما جرى ذكره بعضُها[٦].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَنۡ عُفِيَ لَهُۥ مِنۡ أَخِيهِ شَيۡءٞ فَٱتِّبَاعُۢ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيۡهِ بِإِحۡسَٰنٖۗ﴾[٧]، فـ (عُفي) يستلزم عافِيًا، فأغنى ذلك عن ذكره، وأعيد الهاء من (إلَيْهِ) عليه[٨].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلۡنَا فِيٓ أَعۡنَاقِهِمۡ أَغۡلَٰلٗا فَهِيَ إِلَى ٱلۡأَذۡقَانِ﴾[٩]، فالضمير (هِيَ) عائدٌ على الأيدي؛ لأنها تصاحبُ الأعناقَ في الأغلال، فأغنى ذكر الأعناق عن ذكرها، ومثله قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٖ وَلَا يُنقَصُ مِنۡ عُمُرِهِۦٓ﴾[١٠]، أي مِن عُمُر غير المعمَّر، فأعيد الضمير

(١) البيت من الطويل لحاتم الطائي، في ديوانه ٢١٠، وهو في شرح القصائد السبع ٢٢، الشعر والشعراء ٢٥٣/١، أمالي ابن الشجري ٩٠/١، ١١٧/٣، شرح التسهيل ١٥٧/١، المقاصد الشافية ٤٣٧/١، التذييل والتكميل ٢٥٤/٢، تمهيد القواعد ٥٤٥/١.

(٢) انظر: أمالي ابن الشجري ٩٠/١، شرح التسهيل ١٥٧/١، ارتشاف الضرب ٩٤١/٢، المساعد ١٠٩/١.

(٣) سورة ص، الآية ٣٢.

(٤) انظر: تأويل مشكل القرآن ٣٢٦، معاني القرآن للزجاج ٣٣١/٤، شرح التسهيل ١٥٨/١.

(٥) سورة الرحمن، الآية ٢٦.

(٦) انظر: شرح جمل الزجاجي ١١/٢، شرح التسهيل ١٥٨/١-١٥٩، تمهيد القواعد ٥٤٥/١، المقاصد الشافية ٤٣٧/١.

(٧) سورة البقرة، من الآية ١٧٨.

(٨) انظر: شرح التسهيل ١٥٩/١، ٢٢٠/٢، التذييل والتكميل ٢٥٦/٢، المساعد ١١١/١، تعليق الفرائد ١١٣/٢، همع الهوامع ٢٦٣/١.

(٩) سورة يس، من الآية ٨.

(١٠) سورة فاطر، من الآية ١١.

على غَير المعمر، لأن ذكرَ المعمَّر مُذَكّر به لتقابلهما[١].

وجعل من ذلك ابنُ هشام الضميرَ المرفوعَ في (عدا) و (خلا)، فقال: "مرفوعُهُن مَحْذُوف، وَهُوَ كلمة (بعض) مُضَافَة إِلَى ضمير من تقدم، وَالصَّوَاب أَنه مُضْمر عَائِد إِمَّا على الْبَعْض الْمَفْهُوم من الْجمع السَّابِق، كَمَا عَاد الضَّمِير من قَوْله تَعَالَى: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءً﴾[٢] على الْبَنَات المفهومة من الْأَوْلَاد فِي ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ﴾، وَإِمَّا على اسْم الْفَاعِل الْمَفْهُوم من الْفِعْل"[٣].

(١) انظر: شرح التسهيل ١/١٥٩، التذييل والتكميل ٢/٢٥٥، تمهيد القواعد ١/٥٤٥، المقاصد الشافية ١/٦٥٩.

(٢) سورة النساء، من الآية ١١.

(٣) مغني اللبيب ٧٧٠، وانظر: همع الهوامع ١/٢٤٥.

المبحث الثاني: قواعد في مرجحات مرجع الضمير.

وضع النحويون عددًا من القواعد التي تعين على معرفة مرجع الضمير، مع أنهم نصوا في قاعدة عامة على أن ضمير الغائب يحتمل رجوعه لكل غائب سبق ذكره صالحٍ لرجوعه إليه، ويدل على المراد القرائن والأحوال(١).

فمن أشهر قواعدهم في ترجيح مرجع الضمير أن الأصل في الضمير أن يعودَ لأقرب مذكور، إذا لم يوجد مرجحٌ لغيره، قال ابن الحاجب: "إذا قلتَ: (جاء زيد وعمرو وخالد وضَرَبته) فالظاهر عوده على الأقرب، ويحتمل أن يعود على غيره"(٢)، قال ابن مالك: "إذا ذكر ضميرٌ واحدٌ بعد اثنين فصاعدًا جُعل للأقرب، ولا يجعل لغيره إلا بدليلٍ من خارج"(٣)، كقوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَوَلَّوۡاْ عَنۡهُ﴾(٤)، فمرجع الضمير هو الرسول؛ فهو الأقرب؛ ولذا فإنهم عند التفريق في الحال يجعلون أولَ الحالين لثاني الاسمين وآخرَهما لأولهما؛ لأنه إذا فعلَ ذلك عادَ ما فيه من ضَميرٍ إلى أقرب المذكورين(٥)، كقول عمرو بن كلثوم:

وإنّا سَـــوْفَ تُـدرِكُـنـا المـنـايا مُـقَـدَّرةً لـنـا ومُـقَـدَّريـنـا(٦)

ومثل أبو حيان لما دل الدليل على أنه لِغَير الأقرب بقولهم: (اشْتَرَيتُ جَوادًا وغُلامًا، فَركبتُه)، فالضمير للجَواد(٧).

واستثنى بعض العلماء من ذلك أن يكون الأقربُ هو المضافَ إليه، فلا يكون الضمير له، بل الضميرُ للمضاف، كما قال تعالى: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآ﴾(٨)، فالضمير عاد على

(١) انظر: تمهيد القواعد ٥٣٩/١.
(٢) أمالي ابن الحاجب ٨٦٧/٢، وانظر: شرح الكافية للرضي ١١٥/٣، التذييل والتكميل ٢٥٢/٢.
(٣) شرح التسهيل ١٥٧/١، وانظر: ارتشاف الضرب ٩٤١/٢، التذييل والتكميل ٢٥٣/٢، تمهيد القواعد ٥٣٩/١.
(٤) سورة الأنفال، الآية ٢٠.
(٥) انظر: شرح التسهيل ٣٥٠/٢، تمهيد القواعد ٥٤٠/١، همع الهوامع ٣١٦/٢.
(٦) البيت من الوافر لعمرو بن كلثوم من معلقته، انظر: شرح القصائد السبع ٣٧٤، شرح التسهيل ٣٥٠/٢، تمهيد القواعد ٢٣١٥/٥، المقاصد الشافية ٤٨٤/٣، خزانة الأدب ١٧٧/٣.
(٧) انظر: ارتشاف الضرب ٩٤١/٢.
(٨) سورة إبراهيم، من الآية ٣٤.

المضاف، إلا بدليلٍ، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا﴾[١]، فالضمير لموسى[٢]، فإن جاز رجوع الضمير على الجميع، نحو (جاء الزيدون والعمرون فأكرمتهم) فالأصح إقراره على الجميع لا على الأقرب إلا بدليل[٣].

ومن قواعدهم في مرجحات مرجع الضمير أنه يرجع في الأصل إلى المتَحَدَّث عنه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ ٱلنُّبُوَّةَ وَٱلْكِتَٰبَ﴾[٤]، فالضمير في (ذُرِّيته) عائد على إبراهيم، وليس على يعقوبَ، لأن المتحدث عنه من أول القصة إلى آخرها هو إبراهيم[٥].

ومن قواعدهم أن رجوع الضمير إلى المذكور أولى من رجوعه إلى غير المذكور، قال ابن الحاجب في قوله تعالى: ﴿قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ﴾[٦]: "فإن قلت: فما المانعُ من أن يكون (مَوْعِدُكُم) اسمًا للزمان أو المكان، ويكون قوله: (لا نُخْلِفُهُ)، للموعد الذي دل عليه (مَوْعِدُكُم)؟ قلت: يرجعُ الضميرُ إلى غَير المذكور، ورجوعُه إلى المذكورِ أولى"[٧].

ومن قواعدهم أن الضمير (الواو) يجبُ أن يكونَ مرجعه من العقلاء، فلا تقول: (الكتبُ نَفَقُوا)، ولكن (نَفَقْنَ) أو (نَفَقَتْ)؛ لأنه مخصوص بمن يعقل، كقولك: (العبيدُ نفقوا)[٨]، وكذلك ضمير الغائب (هُم)؛ ولذا قال الأخفش في قوله تعالى في سورة يوسف: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ﴾[٩] مبينًا سببَ رجوع الضمير (هم) إلى غير العقلاء: "وأَمَّا قوله: ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ﴾ فإنه لما جعلهم كمن يعقل في السجود والطواعية جعلهم كالإنس في تذكيرهم إذْ

(١) سورة غافر، من الآية ٣٧.
(٢) انظر: تعليق الفرائد ١٠٦/٢.
(٣) المرجع السابق.
(٤) سورة العنكبوت، من الآية ٢٧.
(٥) انظر: التذييل والتكميل ٢٥٢/٢، المساعد ١٠٩/١، تعليق الفرائد ٩٦/٣، همع الهوامع ٢٦٣/١.
(٦) سورة طه، من الآية ٥٩.
(٧) أمالي ابن الحاجب ٢٤٦/١.
(٨) المرجع السابق ١١٨/١.
(٩) سورة يوسف، من الآية ٤.

جَمعهم،.... قال: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمۡلُ ٱدۡخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمۡ﴾[١]، إذ تكلمت نملةٌ فصارت كمن يعقل، وقال: ﴿فِي فَلَكٍ يَسۡبَحُونَ﴾[٢]، لما جعلهم يطيعون شَبَّهَهُم بالإنس، مثلُ ذلك ﴿قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ﴾[٣]"[٤]، وعلى هذا جرى كلام علماء النحو والتفسير[٥].

(١) سورة النمل، من الآية ١٨.

(٢) سورة يس، من الآية ٤٠.

(٣) سورة فصلت، من الآية ١١.

(٤) انظر: معاني القرآن للأخفش ٣٩٤/١.

(٥) انظر: تفسير الطبري ٥٥٦/١٥، معاني القرآن وإعرابه ٩١/٣، الغريبين ٨٦٦/٣، الكشاف ٤٤٤/٢، شرح الكافية الشافية ١٩١/١، البحر المحيط ٢٣٨/٦.

المبحث الثالث: قواعد في مطابقة الضمير لمرجعه ومخالفته.

من قواعد النحويين في مطابقة الضمير لمرجعه ومخالفته أن الأصل في الضمير أن يوافق مرجعه في الإفراد والتثنية، ولذا فقد استدل البصريون على كون (كِلا) و (كِلتا) اسمينِ مُفردين، وإن دَلّا على التثنية، برجوعِ الضميرِ عليهما بالإفراد[١]، في نحو قوله -عز وجل-: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾[٢]، وقد جمع الفرزدقُ بين اللغتين، فقال:

كِلاهُما حينَ جَدَّ الجَريُ بيَنَهُما ... قَد أقْلَعا وكِلا أنفَيهِما رابي[٣]

قال ابن الخشاب: "وهذا الشاعر قد استعمل اللغتين، أعني الحملَ على اللفظ، وهو الأقيسُ، في قوله: (رابي)، ولم يقل رابيان، والحملَ على المعنى في قوله: (قد أقْلَعا)، ولم يقل قد أقلع"[٤].

ومن قواعدهم في مطابقة الضمير لمرجعه ومخالفته أن الضميرَ قد يعودُ إلى مرجعِه باللفظ، وقد يعودُ بالمعنى، وقد ذكر النحويون عددًا من الألفاظ يجوز أن يعود عليها الضمير بلفظها بالتذكير والإفراد، ويجوز أن يعود عليها بما يقتضيه المعنى المرادُ منها، وتقدم التمثيل بـ (كِلا) و (كِلتا)، ونحو هذا (كَم) في قولهم: (كَم رجلٍ رأيته)، و (رأيتهم)، و (كم امرأةٍ لقيتها)، و (لقيتهنّ)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا﴾[٥]، فردّ إلى اللّفظ، وقال: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ﴾[٦]، فأعاد إلى المعنى[٧].

وكذلك (كُل) يجوز عود ضَميرها بالإفراد على اللفظ وعوده على المعنى، قال الله تعالى: ﴿وَكُلُّهُمْ

---

(١) انظر: الإنصاف ١/١١٣، ٢/٣٦١، اللباب ١/٣٩٩، شرح المفصل ٢/١٥٤، ٣/١٧٧، المقاصد الشافية ١/١٦٤، تخليص الشواهد ٦٥.

(٢) سورة الكهف، الآية ٣٣.

(٣) البيت للفرزدق في النوادر ١٦٢، وانظر: الشعر ١٢٧، الخصائص ٢/٤٢٣، ٣/٣١٧، الإنصاف ٢/٣٦٥، أسرار العربية ٢١٠، اللباب ١/٤٠٠، شرح المفصل ١/١٥٩، شرح التسهيل ١/٦٧، ارتشاف الضرب ٤/١٨١٤، خزانة الأدب ٣/٩٦.

(٤) المرتجل في شرح الجمل ٧٠.

(٥) سورة الأعراف، من الآية ٤.

(٦) سورة النجم، من الآية ٢٦.

(٧) انظر: البديع ١/٦٥٤، اللباب ١/٣١٨، المفصل مع التخمير ٢/٣١٠، شرح المفصل ٣/١٧٧، مغني اللبيب ٢٤٥، همع الهوامع ١/٣٣٨.

ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا﴾[١]، بالإفراد على اللفظ، وقال عز وجل: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ﴾[٢]، بالجمع على المعنى[٣].

ومن هذا أيضًا إذا كان مَرجع الضمير (مَن) و (ما) جاز حملهما على اللفظ فيلزمان الإفراد والتذكير، وجاز حملهما على المعنى، فيعطيان ما يستحقانه، فإنَّ الضَّمِير يعود إِلَى لَفْظهما تَارَة، كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ﴾[٤]، وَتارَة يجمع أو يثنى حملًا على الْمَعْنى، كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿وَمِنَ ٱلشَّيَـٰطِينِ مَن يَغُوصُونَ﴾[٥]، ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾[٦]، ويجوز الجمع بين الأمرين، والأولى تقديم الحملِ على اللفظ؛ لأنه الأكثر ورودًا[٧].

وجعل ابن يعيش من ذلك (الذي) فقال: "قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾[٨]، فعاد الضميرُ إلى (الذي) مرّةً مفردًا، ومرّةً مجموعًا، حَملًا على المعنى، كما كان في (مَنْ) كذلك، وهو قليلٌ في (الذي) "[٩]، وقال في موضع آخر: "ومثلُه قولُه تعالى: ﴿وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓا۟﴾[١٠]، والمراد (الذين)، لقوله: (خاضُوا)، ويجوز أن يكون (الذي) واحدًا، وُيؤدي عن الجمع، فإن عادَ الضمير بلفظ الواحد، فنَظَرًا إلى اللفظ، وإن عاد بلفظ الجمع فبالحمل على المعنى، على حدِّ (مَن)، ومثلُه قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾[١١]،.... فعاد الضمير مرّةً بلفظ الواحد، ومرّةً بلفظ الجمع حَملًا على المعنى"[١٢].

---

(١) سورة مريم، من الآية ٩٥.

(٢) سورة النمل، من الآية ٨٧.

(٣) انظر: شرح المفصل ١٧٧/٣، مغني اللبيب ٢٦٠.

(٤) سورة البقرة، الآية ١١٢.

(٥) سورة الأنبياء، الآية ٨٢.

(٦) سورة يونس، الآية ٤٢.

(٧) انظر: الخصائص ٤١٩/٢، توجيه اللمع ٤٩٠، شرح المفصل ١٥٠/٢، ٤١٥/٢، اللباب ٣٩٩/١، شرح التسهيل ٢١٣/١، التذييل والتكميل ١٠٧/٣.

(٨) سورة البقرة، من الآية ١٧.

(٩) انظر: شرح المفصل ١٥٠/٢، وانظر حديث الرماني عن قياس (الذي) على (من) في هذا الأمر في شرح كتاب سيبويه ٧٦٠/٢.

(١٠) سورة التوبة، من الآية ٨٢.

(١١) سورة الزمر، من الآية ٣٣.

(١٢) شرح المفصل ٣٩٦/٢.

ومن ذلك (أيٌّ)، تقول: (أيُّ رجلينِ قاما) و (أيُّ الرجلينِ قام)، فتثني ضمير (أيٍّ) حين أضيفت إلى مثنى نكرة، وتفرد حين أضيفت إلى مثنى معرفة(١).

ومن قواعدهم أن الأصل في مَرجع الضمير أن يكون وَفقَ الضمير في التذكير والتأنيث، وقد يخالف المرجعُ الضميرَ في ذلك؛ لكونِ المرجعِ قد حذف فيه المضافُ، كقوله تعالى في سورة يوسف: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾(٢)، عاد الضمير في (فيها) إلى القرية على اللفظ، والمراد أهلها، وكذلك العِير، وهي القافلة، يعني أصحاب القافلة(٣)، ولو عاد على المعنى لقال (فيهم)(٤)، وحكى السيرافي وغيره قولًا غريبًا في ذلك، حيث يرى بعضهم أن هذا محمولٌ على الحقيقة؛ لأن يعقوبَ كان نبيًا، فلا يستحيل أن يكلمه الجماد(٥)، وهو قول لا دليل عليه، فالأصل خلافه(٦)، وكقوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَـٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَـٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾(٧)، فحذفَ المضافَ، وأنّثَ الضميرَ، فقال: (أَهْلَكْناها) و (جاءَها)، ثم ذكّر الضمير وجمعه رجوعًا إلى المضاف، فقال: (هُمْ قائِلُونَ)(٨).

وجعل ابن الحاجب من ذلك قولَه تعالى: ﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَـٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ﴾(٩)، فقال: "الضمير في قوله: (هِي)، يحتمل أن يكون عائدًا إلى الصدقات، ويحتمل أن يكون على الإبْداء، وهذا هو الظاهر، بدليل قوله: ﴿وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾، فذكّر الضمير العائد على الإخْفاء، ولو قصد الصدقاتِ لقال: (فهي)، فلئن قيل: لِم أنَّث والذي عاد عليه مذكر؟ فالجواب: أن هذا على حذفِ المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه، كقولك: (القَرْيةَ اسْألها)، فلما حذفت المضاف، بقي المضاف إليه على حاله، والتقدير: إبداؤها"(١٠).

---

(١) انظر: شرح الكتاب للرماني ٧٥١/٢، شرح المفصل ١٧٧/٣، شرح الكافية الشافية ٩٥٧/٢.

(٢) سورة يوسف، من الآية ٨٢.

(٣) انظر: الكتاب ٢١٢/١، الرسالة ٦٤، معاني القرآن للفراء ٦١/١، مجاز القرآن ٨/١، معاني القرآن وإعرابه ٢١٣/١، ٢٤٧/١، تفسير الطبري ٢١٢/١٦.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢٦٥/٣.

(٥) انظر: شرح كتاب سيبويه ١٠٦/٢، النكت والعيون ٦٨/٣، التفسير البسيط ٢٠٩/١٢، لباب التفاسير ٨٧٤، مفاتيح الغيب ٤٩٥/١٨.

(٦) انظر: التفسير البسيط ٢٠٩/١٢، المحرر الوجيز ٢٧١/٣.

(٧) سورة الأعراف، الآية ٤.

(٨) انظر: البديع ٣٠٢/١، شرح المفصل ١٩٥/٢، المقاصد الشافية ٤٤٧/١، همع الهوامع ١٢٥/١.

(٩) سورة البقرة، الآية ٢٧١.

(١٠) أمالي ابن الحاجب ١٢٦/١.

ومن قواعدهم في مطابقة الضمير لمرجعه ومخالفته جواز عَود الضمير بصيغة المؤنث بعد جمع المذكر العاقل؛ لتأويله بالجماعة، وهو كثير(١)، واشترط أبو حيان أن يكون الجمع غيرَ جمع التصحيح، فيشمل جمع التكسير واسمَ الجمع(٢)، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾(٣)، وقول الراجز:

قَدْ عَلِمَتْ والدَتِي ما ضَمَّتِ إذا الكُماةُ بالكماةِ التقَّتِ(٤)

وقد يرد بقلةٍ بضمير الغائب، لتأويله بواحد يُفهِم الجمع، أو لسَد واحدٍ مسدهم، ومنه قول الشاعر:

تَعَقَّقَ بِالأرْطى لها وأَرادَها رِجالٌ فبذَّتْ نَبْلَهُم وكَليبُ(٥)

أي تَعَقَّقَ بِالأرْطى رِجالٌ، وأرادَها جمعُهُم(٦).

وأورد العكبري في إعرابه بعضَ الأحاديث عَددًا من الشواهد التي عاد الضمير فيها بصيغة المفرد المذكر، رغم أن معاده جمعٌ، وأوله بإرادةِ المعنى دون اللفظ، أو على تقدير الشيء المذكور(٧).

ومن قواعدهم أن مرجع الضمير إذا كان جمعًا لغير العاقل جاز أن يعود إليه الضمير بلفظ الغائبة المفردة، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلْكَوَاكِبُ ٱنتَثَرَتْ﴾(٨)، أو بلفظ الجمع المؤنث، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا﴾(٩)، والأكثر في الاستعمال أن يعطى جمعُ الكثرة ما للغائبة، والقلة ما للغائبات، كقولهم: (الجُذُوع انكسَرَتْ)، (والأَجْذاعُ انكَسَرن)، قال تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ۚ ذَٰلِكَ

(١) انظر: التسهيل ٢٤، شرح التسهيل ١٢٧/١.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ١٤٩/٢، تمهيد القواعد ٤٦٨/١، ونسب الدماميني قول ابن مالك بإطلاق الجمع للكوفيين، انظر: تعليق الفرائد ٣٧/٢.

(٣) سورة المرسلات، الآية ١١.

(٤) البيتان من مشطور الرجز، لجحدرٍ ربيعةَ بنِ ضبيعة، في شرح الحماسة ٥٠٧/٢، وهو في شرح المفصل ٩٥/٤، شرح التسهيل لابن مالك ١٢٧/١، التذييل والتكميل ١٤٧/٢، تمهيد القواعد ٤٦٥/١، تعليق الفرائد ٣٧/٢.

(٥) البيت من الطويل لعلقمة بن عبدة كما في المفضليات ٣٩٣، وهو في النوادر ٢٨١، شرح المفضليات ١٥٨٦/٣، المقرب ٢٥١/١، شرح التسهيل ١٢٧/١، المقاصد الشافية ٥٥٠/٢، التذييل ١٤٨/٢، المقاصد الشافية ١٩٤/٣.

(٦) انظر: شرح التسهيل ١٢٧/١، التذييل والتكميل ١٤٨/٢.

(٧) انظر: إعراب الحديث للعكبري ٥٠، ٦٤، ٧٠، ٧٧، ١٣٠، ٢٠٦.

(٨) سورة الانفطار، الآية ٢.

(٩) سورة الأحزاب، من الآية ٧٢.

ٱلدِّينُ ٱلۡقَيِّمُۚ فَلَا تَظۡلِمُواْ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمۡۚ﴾[١]، فـ (مِنْها) عائدٌ على (اثْنا عَشَر)، و (فِيْهِنَّ) على أربعة[٢].

وجوز بعضهم إعادته بلفظ المفرد المذكر أيضًا[٣]، وجَعَل من ذلك ابن الحاجب قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمۡ فِي ٱلۡأَنۡعَٰمِ لَعِبۡرَةٗۖ نُّسۡقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ﴾[٤]، وقوله تعالى: ﴿وَمِن ثَمَرَٰتِ ٱلنَّخِيلِ وَٱلۡأَعۡنَٰبِ تَتَّخِذُونَ مِنۡهُ سَكَرٗا﴾[٥]، فأتى الضميرُ مفردًا لجماعةٍ[٦]، وقد حكيَ أن أبا عبيدة سألَ رُؤْبةَ عن قَوله:

فيها خُطُوطٌ مِنْ سَوادٍ وبَلَقْ كأنهُ في الجِسْمِ تَوْلِيعُ البَهَقْ[٧]

فقال: كيفَ تقول: كأنهُ؟ ولا يخلو أن تريدَ الخطوطَ، فقل: كأنها، أو السوادَ والبلَقَ، فقل: كأنهما، فقال: أردتُ: (ذلك)[٨]، وأما جمع المؤنث العاقل فالأغلب عودُ الضمير عليه بلفظ الجمع المؤنث[٩].

ومن قواعدهم أنه إذا كان أفعلُ التفضيلِ مُضافًا إلى الضمير، فيجوزُ رجوع الضمير إلى مرجعه بالمفرد، وإن كانَ جمعًا أو مثنًى، نحو قولهم: (هو أحسنُ الفِتْيانِ وأجملُه)، لأنه بمعنى أحسن فَتى، فأفرد الضميرَ حَملا على المعنى[١٠]، ومنه قولُ الشاعر:

ومَيَّةُ أحْسَنُ الثَّقَلَين جيدًا وسالِفَةً وأحسَنُه قَذالا[١١]

ومن ذلك ما ورد في قوله –صلى الله عليه وسلم–: "خيرُ النّساء صَوالحُ نساءِ قريش، أحْناهُ على

(١) سورة التوبة، من الآية ٣٦.
(٢) انظر: مجالس ثعلب ٢٢٧/١، درة الغواص ٦٧، شرح التسهيل ١٢٧/١.
(٣) انظر: التذييل والتكميل ١٥٥/٢.
(٤) سورة النحل، من الآية ٦٦.
(٥) سورة النحل، من الآية ٦٧، وانظر: إعراب الحديث للعكبري ٥٠، شرح التسهيل ١٢٧/١، التذييل ١٤٨/٢.
(٦) انظر: أمالي ابن الحاجب ٤٣٧/١.
(٧) البيت من مشطور الرجز لرؤبة بن العجاج في ديوانه ١٠٤، وهو في مجاز القرآن ٤٣، مجالس ثعلب ٧٥، مغني اللبيب ٨٨٨، المقاصد الشافية ١٨٣/١، خزانة الأدب ٨٨/١.
(٨) انظر: مجاز القرآن ٤٣، مجالس ثعلب ٧٥.
(٩) انظر: شرح التسهيل ١٢٧/١، التذييل والتكميل ١٤٧/٢.
(١٠) انظر: الخصائص ٤١٩/٢، نتائج الفكر ١٧٢، شرح التسهيل ١٢٧/١، المقاصد الشافية ٥٥٠/٢.
(١١) البيت من الوافر لذي الرمة في ديوانه ١٥٢١/٣، وهو في الكامل ٩٥٠، الخصائص ٤١٩/٢، سفر السعادة ٧٦١ شرح التسهيل ١٢٧/١، التذييل والتكميل ١٥٣/٢، تمهيد القواعد ٤٧٠/١، تعليق الفرائد ٤١/٢، همع الهوامع ٥٩/١، خزانة الأدب ١٠٨/٤.

ولدٍ في صِغَره، وأرْعاهُ على زوجٍ في ذاتِ يده"[١]، كأنه قال صلى الله عليه وسلم: أحقُّ هذا الضرب، أو أحْنى مَنْ ذكرت، فهذا بعد أفعل التفضيل، وهو كثير[٢].

ومن قواعدهم أنه إذا كان مرجعُ الضمير اسمًا مَعطوفًا على اسمٍ لزمَ عودُ الضمير عليهما بما يناسبهما من التثنية والتذكير ونحوهما، تَقول: (زيدٌ وَعَمْرو قاما) و (زَيدٌ وَعَمرٌ وَبكرٌ قَامُوا)، وَلَا يجوز أَن تفرد الضَّمِير وتجعله عَائِدًا على الْأَخير إِلَّا حَيْثُ سمع، وَيكون الْحَذفُ من الأول لدلَالَة الثَّانِي عَلَيْه، نَحْو قَوْله تَعَالَى: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾[٣]، فَإِنَّهُ كَانَ الْوَجْه أَن يَجِيء (يُرْضُوهُما)، وَلكنه أفرد على تَقْدِير: (وَالله أَحَق أَن يرضوه وَرَسُوله أَحَق أَن يرضوه)، فَحذف الْخَبَر من الأول لدلَالَة الثَّانِي عَلَيْهِ[٤]، ومثله قَول الشَّاعِر:

إِنَّ شَرْخَ الشَّبَابِ وَالشَّعَرَ الْأَسْـ ـوَدَ مَا لم يُعاصَ كَانَ جُنُونا[٥]

فَإِنَّهُ كَانَ الْوَجْه أَن يُقَال: (مَا لم يُعاصَيا)، وَلكنه أفرد، وَحذف من الأول لدلَالَة الثَّانِي عَلَيْهِ[٦]، وَيرى بعضهم أَن مثل هَذَا يقْتَصر بِهِ على مَا سمع وَلَا يكون قِيَاسًا[٧].

وقد ذكر ابن خالويه أربعَ حالاتٍ للضمير الذي يأتي بعد إيراد أمرين قبله، فقال: "مِن التثنية ما يَذكُرُ اثنين، ثم يعودُ الضمير إلى أربعة أوجه: إما عليهما، وإما على الأهم، وإما على الأقرب، وإما على الأشرف، فأما ما عاد عليهما فقوله عز وجل: ﴿قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا﴾[٨]، وعلى الأهم قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا۟ تِجَـٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓا۟ إِلَيْهَا﴾[٩]، لأنَّ التجارةَ كانت

(١) الحديث مع اختلاف يسير في اللفظ أخرجه البخاري ١٣١/٤ (باب النكاح)، ومسلم ٢٠١/٤ (باب من فضائل نساء قريش).

(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٢٧/١، وانظر مناقشة أبي حيان له في التذييل والتكميل ١٥٢/٢.

(٣) سورة التوبة، الآية ٦٢.

(٤) انظر: أمالي ابن الشجري ٤٤/٢، مغني اللبيب ٥٠٩، الفصول المفيدة ٦٥، همع الهوامع ٢٢٨/٣.

(٥) البيت من الخفيف لحسان بن ثابت في ديوانه ٤٦٦، وهو في مجاز القرآن ٢٥٨/١، تأويل مشكل القرآن ٢٨٨، الشعر ٣١٦، أمالي ابن الشجري ٤٤/٢، المقرب ٢٣٥/١، شرح جمل الزجاجي ٣٤٧/١، ٤٥٢، شرح التسهيل ١١٠/١، التذييل ٨٦/٢.

(٦) انظر: أمالي ابن الشجري ٤٤/٢، مغني اللبيب ٥٠٩.

(٧) انظر: الفصول المفيدة ٦٥.

(٨) سورة المائدة، من الآية ٢٣.

(٩) سورة الجمعة، من الآية ١١.

أحبَّ إليهم، وعلى الأقرب قوله تعالى: ﴿وَٱسْتَعِينُواْ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ﴾[١]، وعلى الأشرف قوله جل اسمه: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾[٢]"[٣].

ومن قواعدهم أن مرجع الضمير يجوز أن يكون مختلف المعنى متفق اللفظ، قال ابن مالك: "ولا خلافَ في إعادة ضمير واحدٍ على مختلفِ المعنى، كقولك: (لي عَينُ مالٍ وعَينُ ماءٍ أبيحُهُما للضيف)"[٤]، فكما جازَ الجمعُ بينهما في الإضمار يجوز الجمع بينها في الإظهار بشرط أمن اللبس[٥].

(١) سورة القرة، الآية ٤٥.

(٢) سورة التوبة، الآية ٦٢.

(٣) ليس في كلام العرب ٣٤٣.

(٤) شرح الكافية الشافية ١٧٩٣/٤، وانظر مناقشة الدماميني لهذا في تعليق الفرائد ١٩٣/١.

(٥) المرجع السابق.

القسم الثاني: ما تعددت فيه آراء العلماء في مرجع الضمير في سورة يوسف.

باستقراء كتب النحو والتفسير أحصيت في هذه السورة ستةً وعشرين مَوضعًا تعددت فيها أقوال العلماء في مرجع الضمير، وهي كالتالي:

١- ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾[١]، في مرجع الضمير هنا أقوالٌ للعلماء، فيرى بعضهم أنه يعود على الكتاب المتقدم في الآيةِ السابقة، وقد اقتصر على هذا القول جمع من العلماء المحققين، كالطبري وابن أبي حاتم والزمخشري والجرجاني والبغوي وغيرهم[٢]، ونسبه الماوردي وابن الجوزي للجمهور[٣]، وجوز الزجاج وابن الأنباري والنحاس أن يعودَ إلى ما ذكرَ من قصة يوسف[٤]، وضعفه الماوردي وابن عطية وأبو حيان[٥].

وذكر بعضُهم قولًا ثالثًا، وهو أن يرجع إلى القرآن، وضعفه الواحدي بما قعده النحويون من أن الضميرَ في الأصل إنما يعود على شيء تقدمه، فقال: "ولا يجوزُ رجوعُ الهاء على القرآن المتأخر؛ لأن الكنايةَ لا تصح إلا بسبقِ ظاهرٍ يوضحُ تأويلها"[٦]، وذكر آخرون قولًا رابعًا، وهو أن يعودَ للمصدر، وهو الإنزال، وضعفه أبو حيان[٧].

ولعل أرجحها القول الأول، فالأصل في الضمير أن يعود على أقربِ مذكور، كما أن المعنى يعضده، ولذا فقد اقتصر عليه جمع من العلماء المتقدمين، ولم يعرجوا على غيره.

٢ - ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ بِمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ وَإِن كُنتَ مِن

(١) سورة يوسف، من الآية ٢.
(٢) انظر: تفسير الطبري ٥٥١/١٥، تفسير ابن أبي حاتم ٢٠٩٩/٧، الكشاف ٤٤٠/٢، تفسير البغوي ٢٠٩/٤، أنوار التنزيل ١٥٤/٣، التحرير والتنوير ٢٠١/١٢.
(٣) انظر: النكت والعيون ٦/٣، زاد المسير ٤١٢/٢.
(٤) انظر: معاني القرآن للزجاج ٨٧/٣، معاني القرآن للنحاس ٣٩٦/٣، البحر المحيط ٢٣٥/٦، التفسير البسيط ٨/١٢.
(٥) انظر: النكت والعيون ٦/٣، المحرر الوجيز ٢١٨/٣، البحر المحيط ٢٣٥/٦.
(٦) التفسير البسيط ٨/١٢.
(٧) انظر: البحر المحيط ٢٣٥/٦.

قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلْغَٰفِلِينَ﴾[١]

تعددت عبارات العلماء في مرجع الضمير في (مِنْ قَبْلِهِ)، إلا أنها تؤول إلى أمرٍ واحد، فَرَجعَها أكثرُهم إلى المصدر (ما أَوْحَيْنا)، فمرجعُه الإيحاء[٢]، وجعله بعضهم يرجع إلى القرآن[٣]، أو كلمة (هذا)[٤]، وهما بمعنًى واحد، والمقصودُ من قبل نزول هذا القرآن[٥]، وجعله ابن عطية والسيوطي وغيرهما عائدًا على القَصَص[٦]، وبعضُ علماء معاني القرآن يمرون عليها دون الإشارة إلى بيانِ مرجع الضمير، وكأنها عندهم من الواضحات[٧]؛ لأن (القرآن) هو أقرب مذكور.

٣ – ﴿ٱقْتُلُوا۟ يُوسُفَ أَوِ ٱطْرَحُوهُ أَرْضًا يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ وَتَكُونُوا۟ مِنۢ بَعْدِهِۦ قَوْمًا صَٰلِحِينَ﴾[٨]

الضمير الهاء في (اطرحوه) يعود على يوسف، كما هو واضحٌ من السياق، وأما الضمير في (مِن بَعْدِهِ)، فتعددت عبارات العلماء في مرجعه، فقدره الطبري بـ (هلاكِ يوسف)[٩]، وعبر الزجاج عن المرجع بقوله: "أي تَتُوبونَ من بعدِ قتله"[١٠]، ورجح مكي عودَه على الطرح، وجوز الوجهينِ الآخرينِ أيضًا، وهو عوده على يوسفَ أو القتل[١١]، ومعظم العلماء جوزوا هذه الأوجهَ الثلاثة[١٢]، ورجحَ

(١) سورة يوسف، من الآية ٣.
(٢) انظر: تفسير الطبري ٥٥١/١٥، تفسير البغوي ٢١٢/٤، الكشاف ٤٤١/٢، التبيان ٧٢٠/٢، البحر المحيط ٢٣٦/٦، البسيط ١٠/١٢.
(٣) انظر: تفسير ابن أبي حاتم ٢١٠٠/٧، زاد المسير ٤١٣/٢.
(٤) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٧٢٠/٢.
(٥) انظر: زاد المسير ٤١٣/٢، التحرير والتنوير ٢٠٤/١٢.
(٦) انظر: المحرر الوجيز ٢١٩/٣، التسهيل لعلوم التنزيل ٣٨١/١، على أن السيوطي في الدر المنثور ٤٩٨/٨ أعاده إلى القرآن.
(٧) انظر: معاني القرآن للأخفش ٣٩٣/١، معاني القرآن للزجاج ٨٨/٣، معاني القرآن للنحاس ٣٩٦/٣.
(٨) سورة يوسف، الآية ٩.
(٩) انظر: تفسير الطبري ٥٦٤/١٥، ومثله في بحر العلوم ١٨١/٢.
(١٠) معاني القرآن وإعرابه ٩٣/٣، وانظر: تفسير البغوي ٢١٨/٤.
(١١) انظر: الهداية الى بلوغ النهاية ٣٥٠٦/٥.
(١٢) انظر: المحرر الوجيز ٢٢٢/٣، أنوار التنزيل ١٥٦/٣، البحر المحيط ٢٤٣/٦.

الزمخشري وأبو حيان وغيرهما رجوعَه إلى يوسف[١].

ولعل القول الراجح عود الضمير على يوسف، فهو المتحدث عنه، وهو المراد، وهو أرجح من جعل العائد المصدر المفهوم من الفعلين (اقتلوا) و (اطرحوه)، ولكن المقصود بيوسف في الضمير هو قتله أو طرحه أو إبعاده؛ لأن المعنى يدل عليه، ولذا قال الزمخشري: "مِنْ بَعْدِهِ: من بعد يوسف، أي: من بعد كِفايته بالقتل أو التغريب"[٢]، ولذا فإن كثيرًا من العلماء ذكروا هذه الأوجه دون ترجيح، وكأنها قولٌ واحدٌ.

٤- ﴿وَجَآءَتْ سَيَّارَةٌ فَأَرْسَلُواْ وَارِدَهُمْ فَأَدْلَىٰ دَلْوَهُۥ ۖ قَالَ يَٰبُشْرَىٰ هَٰذَا غُلَٰمٌ ۚ وَأَسَرُّوهُ بِضَٰعَةً ۚ﴾[٣]

اختلف العلماء في مرجعِ الضميرِ الواوِ من (وأسَرُّوهُ بِضاعَةً)، بعد اتفاقهم على أن الهاء ترجع إلى يوسف، فقد حكى ابن جرير وغيره في ذلك عدة أقوال، منها أنه صَاحِبُ الدَّلْوِ وَمَنْ مَعَهُ من التجار، أَسَرُّوا يوسفَ بِضاعَةً، يعني أخفَوه عن أصحابهم، وقالوا: هو بضاعةٌ لأهلِ الماءِ نبيعه لهم، والثاني قريبٌ منه، وأنه يرجع إلى التجارِ أصحابِ السيارة[٤]، والقول الثالث أن مرجع الضمير إخوةُ يوسف، ونسبَ لابن عباس[٥]، ورجح الطبري الأولَ لكون الحديثِ كلِّه كان عنهم، قال: "وأولى هذه الأقوالِ بالصوابِ قولُ من قال: "وأسَرَّ واردُ القومِ المدلِي دلوَه ومن معه من أصحابه، مِن رفقته السيارة، أمرَ يوسف أنهم اشتروه، خيفةً منهم أنْ يسْتَشرِكُوهم، وقالوا لهم: هو بضاعةٌ أبضَعَها معنا أهلُ الماء، وذلك أنه عَقِيبُ الخبرِ عَنه، فلأنْ يكونَ ما وليه من الخبرِ خبرًا عنه، أشبهُ من أن يكونَ خبرًا عمَّن هو بالخبر عنه غيرُ متَّصِل"[٦]، وهو قول مجاهد ومقاتل والسدي[٧]، واختاره الفراء والزجاج وغيرهما[٨]، واقتصر عليه الواحدي، ونسبه لأكثر العلماء[٩]، وهو مع القول بأنهم السيارة هو الظاهر في السياق.

(١) انظر: الكشاف ٤٤٧/٢، زاد المسير ٤١٥/٢، البحر المحيط ٢٤٣/٦، التحرير والتنوير ٢٢٤/١٢.
(٢) الكشاف ٤٤٧/٢.
(٣) سورة يوسف، من الآية ١٩.
(٤) انظر: تفسير الطبري ٢/١٥، تفسير ابن أبي حاتم ٢١١٤/٧، معاني القرآن للنحاس ٤٠٦/٣، بحر العلوم ٢٨١٨٥.
(٥) انظر: الكشف والبيان ٢٠٤/٥، الهداية الى بلوغ النهاية ٣٥٢٥/٥، النكت والعيون ١٧/٣.
(٦) تفسير الطبري ٢/١٥.
(٧) انظر: تفسير مقاتل ٣٢٥/٢، تفسير ابن أبي حاتم ٢١١٤/٧، التفسير البسيط ٥٣/١٢.
(٨) انظر: معاني القرآن ٤٠/٢، معاني القرآن وإعرابه ٩٧/٣، النكت والعيون ١٧/٣، المحرر الوجيز ٢٢٨/٣.
(٩) انظر: الوجيز ٥٤١، البسيط ٥٣/١٢.

٥- ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾[١]

اختلفوا في الضميرين الواوِ في (شَرَوْهُ) وفي (كانُوا)، بعد اتفاقهم على أن الهاء في (شَرَوْهُ) ترجع إلى يوسف، واتفاق معظَمهم أن معنى (شروه) هنا: باعُوه[٢]، فقد حكى ابنُ جرير فيهما القولين السابقين في الضمير في (وأسَرُّوه)، وهما إخوةُ يوسف، ونسبه لمجاهد وابن عباس[٣]، وهو قولُ معظمِ المفسرين[٤]، أو السيارةُ، وهو قولُ مقاتل والحسن البصري وغيرهما[٥]، ورجحه الفراء[٦]، ولم يمضِ ابنُ جرير على القاعدةِ التي ذكرها في ترجيحِه الأول، وهي أن الأرجحَ كونُ الخطاب للمتحدثِ عنه المذكورِ، بل رجح كونَ الضمير يرجعُ لإخوة يوسف، ولم يجر لهم هنا ذكر؛ لقرينةٍ ذكرها، حيث يقول: "وأولى القولينِ في ذلك بالصواب قولُ من قال: تأويل ذلك: وشَرى إخوةُ يوسفَ يوسفَ بثمنٍ بخسٍ، وذلك أن الله عز وجل قد أخبر عن الذين اشتروه أنهم أسرُّوا شراءَ يوسفَ من أصحابهم، خيفةَ أنْ يسْتَشركوهم بادّعائهم أنَّه بضاعة، ولم يقولوا ذلك إلا رغبةً فيه أن يخلُص لهم دونهم، واسترخاصًا لثمنه الذي ابتاعوه به، لأنهم ابتاعوه كما قال جل ثناؤه: ﴿بِثَمَنٍ بَخْسٍ﴾، ولو كان مبتاعوه من إخوته فيه من الزاهدين، لم يكن لقيلهم لرفقائهم: (هُو بِضاعَةٌ) معنى، ولا كان لشرائهم إياه، وهم فيه من الزاهدين وجهٌ"[٧].

وقول ابن جرير هنا مبني على أنهم اشتروه من إخوةِ يوسفَ قبلُ، وهذا قد لا يقرُّه الآخَرون، فهم لم يشترُوه أصلًا، بل وَجَدوهُ في البئر وأَسَرُّوه بضاعةً، ثم باعُوه في مصْر، والسياقُ بعد الآية يشعرُ بذلك، حيثُ يقول جَلَّ وعَلا بعدها: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِى ٱشْتَرَىٰهُ مِن مِّصْرَ لِٱمْرَأَتِهِۦٓ﴾، فالشراء هنا هو الشراءُ الذي في ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ﴾، ولا أحدَ يقول: إن الذي اشتراه من مصر اشتراه من إخوة يوسف، قال الكرماني: "ليس في القرآن ما يدل على أن الفعل لإخوة يوسف، ولا لهم في الآية ذكر، وإنما

(١) سورة يوسف، الآية ٢٠.

(٢) انظر: الهداية الى بلوغ النهاية ٣٥٢٥/٥، النكت والعيون ١٧/٣، البسيط ٥٣/١٢، المحرر الوجيز ٢٢٨/٣، زاد المسير ٤٢٢/٢.

(٣) انظر: تفسير الطبري ٥/١٥، الهداية الى بلوغ النهاية ٣٥٢٥/٥، البسيط ٥٣/١٢.

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٩٧/٣، معاني القرآن للنحاس ٤٠٦/٣، بحر العلوم ١٨٥/٢، الكشف والبيان ٢٠٤/٥، الهداية ٣٥٢٥/٥، الوجيز ٥٤١، زاد المسير ٤٢٢/٢.

(٥) انظر: تفسير مقاتل ٣٢٥/٢، تفسير ابن أبي حاتم ٢١١٤/٧، الدر المنثور ٥٠٢/٤.

(٦) انظر: معاني القرآن ٤٠/٢.

(٧) تفسير الطبري ٦/١٥، وانظر: مفاتيح الغيب ٤٣٣/١٨، أنوار التنزيل ١٥٨/٣، تفسير ابن كثير ٤٩٩/٤.

المتقدم ذكر السيارة والوارد وأصحابه، وهم أخرجوه من البئر، وأسروه بضاعة، وباعوه بمصر بثمن بخس، وتنزيه الإخوة مما يمكنُ أولى"(١)، وأما كونُهم من الزاهدين فيه فلأنه جاءهم دونَ كَد ولا جُهد، فما جاءهم فيه يُعَد ربحًا، ولأنهم لم يعلموا قيمته وقدره، وأرادوا التخلص منه(٢).

وجوز بعضهم أن يكون معنى الشراء على بابه، والضمير كذلك يرجع إلى السيارة، وأنهم اشتروه من إخوة يوسف(٣).

وفي مرجع الضمير الهاءِ من قوله تعالى: ﴿وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾ قولان أيضًا، فمعظم النحويين جعلوه ليوسف، ولم يحكوا فيه خلافًا(٤)، وذكر بعضهم أنه يجوز أن يرجع للثمن، يقول السمعاني: "وَقَوله: ﴿وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾ يَعْنِي أَنهم لم يكن لَهُم رَغْبَة فِي يُوسُف؛ لأَنهم لم يعرفوا كرامته على الله، وَقيل: إِنَّهُم كَانُوا فِي الثّمن من الزاهدين، على معنى أَنه لم يكن قصدهم الثّمن"(٥).

٦ - ﴿وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي ٱلْأَرْضِ وَلِنُعَلِّمَهُۥ مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِۚ وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمْرِهِۦ﴾(٦)

وقع الخلاف في الضمير الهاء في (أمْرِه)، فيرى بعضهم أنه يعود على (الله)، حيث هو أقربُ مذكور، حيث يفعلُ الله ما يشاء، لا رادَّ لأمره، وقيل: إنه يعود على يوسف، أي: يدبر الله أمره بالحفظ له والكرامة(٧)، ولعل الأقرب أنه يعود على الله تعالى، فهو أعم وأشمل، لأمر يوسف وغيره، ولذا فقد اقتصر بعض العلماء عليه(٨).

(١) غرائب التفسير ٥٣٠/١، وانظر: التسهيل لابن جزي ٣٨٣/١، البحر المحيط ٢٥٣/٦، التحرير والتنوير ٢٤٢/١٢.
(٢) انظر: تفسير مقاتل ٣٢٥/٢، بحر العلوم ١٨٥/٢، المحرر الوجيز ٢٢٨/٣.
(٣) انظر: المحرر الوجيز ٢٢٨/٣، زاد المسير ٤٢٢/٢، مفاتيح الغيب ٤٣٣/١٨، أنوار التنزيل ١٥٨/٣، البحر المحيط ٢٥٣/٦.
(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٩٧/٣، بحر العلوم ١٨٥/٢، الكشف والبيان ٢٠٤/٥، الهداية الى بلوغ النهاية ٣٥٢٥/٥، الوجيز ٥٤١.
(٥) تفسير السمعاني ١٧/٣، وانظر: زاد المسير ٤٢٢/٢، تفسير القرطبي ١٥٤/٩، البحر المحيط ٢٥٣/٦.
(٦) سورة يوسف، من الآية ٢١.
(٧) انظر: الهداية الى بلوغ النهاية ٣٥٣١/٥، الكشاف ٤٥٤/٢التسهيل لعلوم التنزيل ٣٨٣/١، التبيان في إعراب القرآن ٧٢٧/٢، البحر المحيط ٢٥٥/٦.
(٨) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١٩٧/٢، الوجيز للواحدي ٥٤٢، تفسير ابن كثير ٥٠١/٤.

٧ - ﴿قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِ إِنَّهُۥ رَبِّيٓ أَحۡسَنَ مَثۡوَايَۖ إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾(١)

يرى الطبري والزجاج وأكثر المفسرين أن الضمير الهاء في (إِنَّهُ رَبِّي) يرجعُ إلى العزيز، يقول يوسفُ: إنه سيدي، يعني زوجها، أكرمَ مثواي، فلا أخونه،، ونقله الطبري عن السدي ومجاهد وغيرهما(٢)، ورجحه ابن تيمية(٣)، ونسب بعضهم للزجاج تجويز أن يرجع الضمير إلى الله تعالى، أي: اللهُ ربي تولَّاني في طولِ مُقامي(٤)، وقد حكى أكثرُ المفسرين هذين القولين عن مرجع الضمير هنا(٥)، وجوز مكي وغيره كونَه ضميرَ الشأن، و (ربي) مبتدأ، و (أحسن) خبره(٦)، ورجح أبو حيان القول الثاني، وبالغ في رد قول من جعل الضمير يعود على العزيز، فقال -بعد أن سمى من قال بذلك-: "وَيَبعدُ جِدًّا، إِذْ لَا يطلِقُ نَبِيٌّ كَرِيمٌ عَلَى مَخلوقٍ أَنه رَبه، وَلَا بِمَعنى السَّيدِ، لِأَنه لَمْ يَكُن فِي الْحَقِيقَةِ مَمْلُوكًا لَهُ"(٧).

٨ - ﴿فَلَمَّا رَءَا قَمِيصَهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٖ قَالَ إِنَّهُۥ مِن كَيۡدِكُنَّۖ﴾(٨)

اختُلِفَ في الضميرين المستترين في (رَأَى) و (قال)، والهاء في (إنه)، على النحو التالي:

يرى أكثر المفسرين أن الضمير في (رَأى) و (قال) يرجع إلى العزيز، فإن الشاهدَ لما حكمَ بأن القميصَ سَيدُل على الصادق، نظرَ زوجها في القميص، فقال ما قال، ولم يحك بعضُهُم غيره(٩)، ورجحه الطبري والزجاج وغيرهما(١٠)، ويرى بعضهم أنه يرجع إلى الشاهد(١١)، وذكر أكثرهم القولين دون

(١) سورة يوسف، من الآية ٢٣.

(٢) انظر: تفسير الطبري ٣٢/١٦، تفسير ابن أبي حاتم ٢١٢٢/٧، معاني القرآن وإعرابه ١٠١/٣، الكشف والبيان ٥٤٩/١٤، البسيط ٧١/١٢، تفسير البغوي ٢٢٨/٤.

(٣) انظر: مجموع الفتاوى ١١١/١٥، ١٤١.

(٤) انظر: النكت والعيون ٢٣/٣، المحكم (ربب) ٢٣٣/١٠، التفسير البسيط ٧١/١٢.

(٥) انظر: الهداية الى بلوغ النهاية ٣٥٣٦/٥، المفردات ٣٣٦، تفسير البغوي ٢٢٨/٤، المحرر الوجيز ٢٣٣/٣، زاد المسير ٤٢٦/٢.

(٦) انظر: مشكل إعراب القرآن ٣٨٣/١، الهداية الى بلوغ النهاية ٣٥٣٦/٥، المحرر الوجيز ٢٣٣/٣، مفاتيح الغيب ٤٣٨/١٨.

(٧) انظر: البحر المحيط ٢٥٤/٦.

(٨) سورة يوسف، من الآية ٢٨.

(٩) انظر: تفسير الطبري ٦٠/١٦، تفسير ابن أبي حاتم ٢١٣٠/٧، الوجيز ٥٤٤، الكشاف ٤٦١/٢، التحرير والتنوير ٢٥٨/١٢.

(١٠) انظر: تفسير الطبري ٦٠/١٦، معاني القرآن وإعرابه ١٠٣/٣، معاني القرآن للنحاس ٤١٨/٣، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٤٥/١٥.

(١١) انظر: معاني القرآن للفراء ٤١/٢، مفاتيح الغيب ٤٤٦/١٨.

ترجيح[١]، ولعل السياق يدل على أنه زوجها؛ لأنه هو الذي ألفياه لدى الباب، وينتظرون رأيه وحكمه، وإنما الشاهدُ أبدى رأيه في الحكم، وانتهى عند ذلك.

وأما الضمير في (إنه) فقد حكى العلماء فيه عدة أقوال، فقيل: يرجع إلى تمزيق القميص[٢]، وأرجعه الطبري وغيره إلى الفعلِ أو الصنيعِ دون تحديده[٣]، ويرى الزجاج وغيره أنه يعود إلى قولها: (ما جزاءُ مَنْ أَرَادَ بأَهلِكَ سُوءًا)[٤]، وقيل: كذبها عليه، والسوء الذي دعت إليه[٥]، ولعله يعود إلى مجموع ذلك، خصوصًا مراودتها ليوسف، وكذبها عليه.

٩ - ﴿قَالَ رَبِّ ٱلسِّجۡنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدۡعُونَنِيٓ إِلَيۡهِۖ﴾[٦]

الضمائر هنا واضحة، على نسق الآيات التي قبلها، إلا أني أشير هنا إلى رأي ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية، وهو أن الضميرَ في (يَدْعُوْنَني) هو الواو، وأن الفعلَ جاء مسندًا إلى جماعة الذكور، قال: "وقوله: ﴿رَبِّ ٱلسِّجۡنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدۡعُونَنِيٓ إِلَيۡهِۖ﴾، بصيغة جمع التذكير، وقوله: ﴿بِكَيۡدِهِنَّ﴾[٧] بصيغة جمع التأنيث، ولم يقل: (مما يدعِيْنَنِي إليه) دليلٌ على الفرق بين هذا وهذا، وأنه كان من الذكور من يدعوه مع النساء إلى الفاحشة بالمرأة، وليس هناكَ إلا زوجُها، وذلك أنَّ زوجَها كان قليلَ الغيرة، أو عديمَها، وكان يحب امرأته، ويطيعها"[٨]، ولعل الصحيح خلافُ ذلك، وأن الضمير في (يَدْعُونَ) للنسوة، والواو واو الفعل، كما يقولون: (النساء يَعْفُونَ ويَرْجُون)[٩]، فالضميرُ للنساء هنا خاصة، وليس للرجال فيه نصيب، وقد ذكر المفسرون أنه نسبَ الدعوة لهن؛ لأنهن ألححن على يوسف في قبول دعوة امرأة العزيز، وزَيَّنَّ له قبولها[١٠]، أو لأنهنَّ دعونه لأنفسِهن أيضًا[١١]، وقال بعضهم: إن الضميرَ يعود

(١) انظر: بحر العلوم ١٨٩/٢، الهداية الى بلوغ النهاية ٣٥٤٨/٥، اد المسير ٤٣٣/٢، التسهيل ٣٨٥/١.
(٢) انظر: تفسير مقاتل ٣٣٠/٢، زاد المسير ٤٣٣/٢، البحر المحيط ٢٦٢/٦.
(٣) انظر: تفسير الطبري ٦٠/١٦، تفسير البغوي ٢٣٥/٤.
(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١٠٣/٣، معاني القرآن للنحاس ٤١٨/٣، البسيط ٨٤/١٢، الكشاف ٤٦١/٢.
(٥) انظر: النكت والعيون ٢٨/٣، زاد المسير ٤٣٣/٢.
(٦) سورة يوسف، من الآية ٣٣.
(٧) سورة يوسف، من الآية ٥٠.
(٨) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١١٩/١٥.
(٩) انظر: الإبانة في اللغة ٤٢٩/١، المحرر الوجيز ٢٤١/٣، التحرير والتنوير ٢٦٥/١٢.
(١٠) انظر: بحر العلوم ١٩١/٢، الكشاف ٤٦٧/٢، البحر المحيط ٢٧٣/٦.
(١١) انظر: النكت والعيون ٣٠/٣، تفسير البغوي ٢٣٩/٤.

على امرأة العزيز، وإنما جاء بصيغة الجمع للتعظيم[١].

١٠ - ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ﴾[٢]

الضمائر في هذه الآية، في (لهم) و (رَأَوا) و (يَسْجُنُنَّ) للعزيز وامرأته ومَنْ معهم[٣]، وقال بعضهم: هي للعزيز، وجاء بصيغة الجمع للتعظيم أو لأنهم راضُون بذلك موافقون له[٤]، والهاء في (يَسْجُنُنَّهُ) ليوسف.

وقد اختلف في فاعل (بَدا)، فجعله جمهور البصريينَ ضَميرًا مستترًا يعود على البَداء المفهوم من الفعل، أي بدا لهم بداءٌ، أي: رأيٌ، ثم استأنف، فقال: (لَيَسْجُنُنَّهُ)[٥]، وهنا الضمير لا يعود على شيءٍ متقدمٍ ظاهرٍ، بل على ما يدل عليه الفعل، وقال الفراءُ والكوفيون: إن الفاعل هو الظاهر في (لَيَسْجُنُنَّهُ)؛ لأنها بمعنى (أن يَسْجُنُوه)[٦]، ونسب بعضهم هذا لسيبويه أيضًا[٧]، واختار أبو حيان أن يكون ضميرًا يعود على ما قبله من المصدر المنسبك من قوله: (إلا أنْ يُسْجَنَ)، أو على المصدر المفهوم من قوله: (لَيُسْجَنَنَّ)، أو على المصدر الدال عليه السِّجن في قوله: ﴿قَالَ رَبِّ ٱلسِّجۡنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾، فالتقدير على هذه الاحتمالات: ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات هو، أي: سجنه، مُقْسِمِين (لَيَسْجُنُنَّهُ)[٨]، ووافقه ابن هشام[٩].

١١ - ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجۡنَ فَتَيَانِۖ قَالَ أَحَدُهُمَآ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ وَقَالَ ٱلۡأٓخَرُ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَحۡمِلُ فَوۡقَ رَأۡسِي خُبۡزٗا تَأۡكُلُ ٱلطَّيۡرُ مِنۡهُۖ نَبِّئۡنَا بِتَأۡوِيلِهِۦٓۖ﴾[١٠]

الهاء في (معه) ليوسفَ، و (هما) في (أحَدهُما) للفتيين، والهاء في (مِنْهُ) للخُبز، أما الهاء في (تأويلِهِ)

(١) انظر: بحر العلوم ١٩١/٢، النكت والعيون ٣٤/٣.
(٢) سورة يوسف، الآية ٣٥.
(٣) انظر: تفسير الطبري ٩١/١٦، بحر العلوم ١٩٢/٢، الكشاف ٤٦٨/٢، المحرر الوجيز ٢٤٢/٣.
(٤) انظر: بحر العلوم ١٩٢/٢، تفسير البغوي ٢٣٩/٤، المحرر الوجيز ٢٤٢/٣.
(٥) انظر: الانتصار لسيبويه ١٨٦، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٢٠/٣، المسائل الحلبيات ٢٣٩، الشعر ٢٢٥، أمالي ابن الشجري ٣٧/٢، شرح التسهيل ١٢٢/٢.
(٦) انظر: معاني القرآن ٣٢٨/١، ٣١/٢، ٤٤، ٢٠٧، ٤٢١، البسيط ٣٥٣/٦، التذييل والتكميل ٥٤/١.
(٧) انظر: الانتصار لسيبويه ١٨٦، إعراب القرآن للنحاس ٢٠٢/٢، ١١٢/٥، التذييل والتكميل ٥٤/١، وليس هذا ظاهر كلامه في الكتاب ١١٠/٣.
(٨) انظر: التذييل والتكميل ٥٤/١، ٢١٩/٦، البحر المحيط ٢٧٤/٦.
(٩) انظر: شرح شذور الذهب ٢١٧، مغني اللبيب ٥٢٣.
(١٠) سورة يوسف، الآية ٢٠.

فقد فَسَّره جمعٌ من المفسرين المتقدمين كمجاهدٍ ومقاتلٍ بأنه يعود على ما رآه الفتيان(١)، وبهذا عبر الطبري والزجاجُ وغيرهما(٢)، وقد جاء الضمير بصيغة التذكير على المعنى، وقد صرح الزمخشري بهذا التعليل، فقال: "فإن قلت: إلام يرجع الضَّمِيرُ في قوله: نَبِّئْنا بِتَأْوِيلِهِ؟ قلت: إلى ما قَصّا عَلَيه، والضمير يَجْرِي مَجْرَى اسْمِ الْإِشَارَةِ في نحوه، كَأَنَّهُ قِيلَ: نبئنا بِتَأْوِيلِ ذَلِكَ"(٣)، وبمثل هذا وَجهُه أبو حَيانَ(٤)، ونقل السمين الحلبي عن بعضهم أنه إنما وَحَّد الضميرَ لأنَّ كلَّ واحد سأل عن رؤياه، فكأن كل واحد منهما قال: نَبِّئْنا بتأويل ما رأيت(٥)، وجعله ابن عاشور للمذكور، أو للمرئي باعتبار الجنس(٦).

١٢ - ﴿قَالَ لَا يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِۦٓ إِلَّا نَبَّأْتُكُمَا بِتَأْوِيلِهِۦ قَبْلَ أَن يَأْتِيَكُمَا﴾(٧)

اتفق العلماء على أن الضميرَ الهاءَ في (ترزقانه) يعود على الطعام لتقدمه وقربه، واختلفوا في الضمير الظاهر في (تأويله) والضمير المستتر في (يأتيكما)، فقالَ بعض العلماء: الضمائر كلها للطعام، قال مقاتل: "لا يَأْتِيكُما طَعامٌ تُرْزَقانِهِ إِلَّا نَبَّأْتُكُما بِتَأْوِيلِهِ إلا أخبرتكما بألوانه قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَكُما الطعامُ"(٨)، وهو قولُ الفراءِ والطبري والنحاسِ وغيرهم(٩)، وقال بعضهم: إن الضميرَ المستتر في (يَأتيَكُما) يعود إلى التأويل، والمعنى قبل أن يأتيكما تأويلُ ما رأيتما من الطعام في النوم(١٠)، ورجَّحَه الواحدي(١١)، قال ابن تيمية: "هذا قول أكثرِ المفسرين، وهو الصواب"(١٢)، وضعف القولَ الأولَ وبالغ في تضعيفه(١٣).

---

(١) انظر: تفسير مقاتل ٣٣٣/٢، تفسير الطبري ٩٥/١٦.

(٢) انظر: تفسير الطبري ٩٨/١٦، معاني القرآن وإعرابه ١٠٩/٣، بحر العلوم ١٩٢/٢، ١٩٥، الكشف والبيان ١٢/١٥، تفسير البغوي ٢٤١/٤.

(٣) الكشاف ٤٦٩/٢.

(٤) انظر: البحر المحيط ٢٧٦/٦.

(٥) انظر: الدر المصون ٤٩٦/٦.

(٦) انظر: التحرير والتنوير ٢٦٩/١٢.

(٧) سورة يوسف، من الآية ٣٧.

(٨) تفسير مقاتل بن سليمان ٣٣٤/٢، وانظر: النكت والعيون ٣٧/٣.

(٩) انظر: معاني القرآن ٤٥/٢، تفسير الطبري ١٠٠/١٦، معاني القرآن للنحاس ٤٢٧/٣، الكشف والبيان ١٥/١٥.

(١٠) انظر: الهداية ٣٥٦٤/٥، الوجيز ٥٤٦، المحرر الوجيز ٢٤٤/٣.

(١١) انظر: البسيط ١١٦/١٢.

(١٢) مجموع الفتاوى ٣٦٥/١٧، وانظر: ٢٩٠/١٣.

(١٣) المرجع السابق.

والضمير في (تأويله) كذلك اختلف فيه، فقيل: إلى الطعام، وهو قول أكثر العلماء، وقيل: إلى ما رأياه وسَألا عنه[١]، ورجحه ابنُ عاشور، فقال: "وضميرُ (بتأويله) عائدٌ إلى ما عاد إليه ضمير (بتأويله) الأول، وهو المرئي أو المنام، ولا ينبغي أن يعود إلى (طعام)، إذ لا يحسن إطلاق التأويل عن الإنباء بأسماء أصناف الطعام، خلافًا لما سلكه جمهور المفسرين"[٢].

وأشيرُ هنا إلى أن الذين جعلوا مرجع الضمير في (يأتيكما) هو التأويل جعلوا مجيء الطعام في المنام، ومن جعلوا المرجعَ الطعامَ جعلوا مجيئه في اليقظة[٣].

١٣- ﴿وَقَالَ لِلَّذِى ظَنَّ أَنَّهُۥ نَاجٍ مِّنْهُمَا ٱذْكُرْنِى عِندَ رَبِّكَ فَأَنسَىٰهُ ٱلشَّيْطَٰنُ ذِكْرَ رَبِّهِۦ﴾[٤]

الضمير في (قال) يعود ليوسف، وفي (أنه) يعود على (الذي)، و (منهما) يرجع لـ (صاحبي)، واختلفوا في الضمير في (ظن)، فالذي عليه أكثر العلماء أنه يرجعُ ليوسف، ثم اختلفوا هل يفيد الظن هنا اليقينَ أو خِلافه[٥]، ويرى بعضهم عودته على (الذي)، وهو الساقي[٦].

واختلفوا في الضميرين في قوله: ﴿فَأَنسَىٰهُ ٱلشَّيْطَٰنُ ذِكْرَ رَبِّهِۦ﴾، وهذا الخلاف من الخلافات الشهيرة في سورة يوسف، وقد أفرد لها بعضُ العلماء رسالةً مستقلةً[٧]، فالذي عليه جمهور العلماء أن الضميرَ يعودُ ليوسف، ونسب لابن عباس[٨]، ورووا فيه بعض الأحاديث[٩]، وقال بعضهم: إنه يعود للساقي، ونُسبَ هذا القول لابن إسحاق وغيره[١٠]، ورجحه ابن السِّيدِ البَطَليوسي، واحتج له بقوله تعالى: ﴿وَٱدَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾[١١]، واحتج له بعضهم، فقال: "لأنَّ صرفَ وسوسةِ الشيطانِ إلى ذلك الرجلِ

(١) انظر: أنوار التنزيل ١٦٣/٣.
(٢) التحرير والتنوير ٢٧٠/١٢.
(٣) انظر: لباب التأويل ٥٢٨/٢، التسهيل لعلوم التنزيل ٣٨٧/١، البحر المحيط ٢٧٦/٦.
(٤) سورة يوسف، من الآية ٤٢.
(٥) انظر: الكشاف ٤٧٢/٢، مفاتيح الغيب ٤٦٠/١٨، اللباب ١٠٩/١١.
(٦) انظر: أنوار التنزيل ١٦٥/٣، البحر المحيط ٢٧٩/٦.
(٧) انظر: رسائل في اللغة ١٨٣.
(٨) انظر: معاني القرآن للفراء ٤٦/٢، تفسير الطبري ١١١/١٦، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١١١/٣، معاني القرآن للنحاس ٤٢٩/٣.
(٩) انظر: تفسير الطبري ١١١/١٦، تفسير البغوي ٢٤٤/٤، تفسير ابن كثير ٥١٤/٤.
(١٠) انظر: تفسير الطبري ١١١/١٦، تفسير ابن أبي حاتم ٢١٤٩/٧، الكشف والبيان ٢٣/١٥، الكشاف ٤٧٢/٢.
(١١) انظر: رسائل في اللغة ١٨٣، وانظر: البسيط ١٢٢/١٢، البرهان في علوم القرآن ٣٧/٤.

الساقي حتى أنساهُ ذكرَ يوسفَ أولى من صرفها إلى يوسفَ"[١]، كما اختار هذا القول ابن تيمية فقال: "هذا هو الصواب فإنه مطابق لقوله: ﴿ٱذۡكُرۡنِي عِندَ رَبِّكَ﴾، قال تعالى: ﴿فَأَنسَىٰهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ ذِكۡرَ رَبِّهِۦ﴾، والضميرُ يعودُ إلى القريبِ إذا لم يكن هناك دليلٌ على خلافِ ذلك؛ ولأن يوسفَ لم ينسَ ذكرَ ربه؛ بل كان ذاكرًا لربه"[٢]، ورجحه أبو حيان وابن كثير والشنقيطي وغيرهم[٣]، وضعفه بعضهم بأنه لَوْ كَانَ الْمُرَادُ ذَلِكَ لَقَالَ: فَأَنْسَاهُ الشَّيْطَانُ ذِكْرَهُ لِرَبِّهِ[٤]، وردَّ ذلك أبو حيانَ بقوله: "مَعْنَى (ذِكْرَ رَبِّهِ): ذِكْرَ يُوسُفَ لِرَبِّهِ، وَالْإِضَافَةُ تَكُونُ بِأَدْنَى مُلَابَسَةٍ"[٥].

واختار ابن عاشور في ذلك مذهبًا غريبًا، حيث جَوزَ عودة الضميرين لهما جميعًا، يقول: "وضميرا (فأنساه) و (ربه) يحتملان العود إلى (الذي)، أي: أنسى الشيطان الذي نجا أن يذكره لربه، فالذكر الثاني هو الذكر الأول، ويحتمل أن يعود الضميران إلى ما عاد إليه ضمير (وقال)، أي: يوسف -عليه السلام- أنساه الشيطان ذكر الله، فالذكر الثاني غير الذكر الأول، ولعل كلا الاحتمالين مراد، وهو من بديع الإيجاز، وذلك أن نسيانَ يوسفَ -عليه السلام- أن يسألَ الله إلهامَ الملِكِ تذكرَ شأنه كانَ من إلقاءِ الشيطان في أمنيته، وكان ذلك سَببًا إلهيًا في نسيانِ الساقي تذكيرَ الملك، وكان ذلك عِتابًا إلهيًا ليوسف-عليه السلام- على اشتغاله بعون العباد دون استعانة ربه على خلاصه"[٦].

١٤- ﴿ذَٰلِكَ لِيَعۡلَمَ أَنِّي لَمۡ أَخُنۡهُ بِٱلۡغَيۡبِ﴾[٧]

اختلف في الضميرين في (لِيَعْلَمَ) و (أَخُنْهُ) تبعًا للخلاف في القائل: (أني)، ولعل هذا من أغمضِ المواضع، وأشَدِّها التباسًا في مرجعِ الضمير في هذه السورة[٨]، فالذي عليه جماهيرُ المتقدِمين أن القائل هو يوسفُ -عليه السلام-، وهو منسوبٌ لابن عباس ومجاهد ومقاتل والسدي وغيرهم[٩]، ولم يذكر بعضُهم غيره، واختلفوا متى قال هذا يوسف، فقال بعضهم: في السجن، وقال آخرون: في حضرة

(١) لباب التأويل ٥٣٠/٢، وانظر: مفاتيح الغيب ٤٦١/١٨.
(٢) انظر: رسائل في اللغة ١٨٣، وانظر: البسيط ١٢٢/١٢.
(٣) انظر: البحر المحيط ٢٧٩/٦، تفسير ابن كثير ٥١٤/٤، أضواء البيان ٥٧/٨، تيسير الكريم الرحمن ٣٩٩.
(٤) انظر: مفاتيح الغيب ٤٦١/١٨، الجامع لأحكام القرآن ١٩٥/٩، اللباب في علوم الكتاب ١٠٩/١١.
(٥) انظر: البحر المحيط ٢٧٩/٦، وقريب منه لابن تيمية في مجموع الفتاوى ١١٧/١٥.
(٦) التحرير والتنوير ٢٧٨/١٢.
(٧) سورة يوسف، الآية ٢٠.
(٨) انظر: زاد المسير ٤٤٧/٢، مفاتيح الغيب ٤٧٠/١٨.
(٩) انظر: تفسير مقاتل ٣٣٩/٢، تفسير الطبري ١٤٠/١٦، تفسير أبي حاتم ٢١٥٧/٧، النكت والعيون ٤٧/٣.

الملك، وفي الكلام تقديم وتأخير، أي: ليعلم العزيز أني لم أخنه في أهله بالغيب(١)، واختاره الفراء، وقال: إن الكلامَ قد يتصلُ بالكلام وليس منه، ومثل لهذا بأمثلة(٢)، ورجحه ابنُ قتيبة وجعلَ الضمير في (ليعلم) يعود للملك، و (أخنه) للعزيز(٣)، وهذا القول هو اختيار الزجاج وابن الأنباري والنحاس وابن فارس وغيرهم(٤)، ونسبه ابن الأنباري لأَصحاب الحديث وأَكثر أَهل العلم، واحتجَّ له بأَنَّ الَّذي جَرَى في الآيتين من الحكمة والثناء على الله، هو بيوسفَ أَليقُ منه بالمرأَة الكافرةِ في ذلك الوقت(٥)، وفي الضميرين من (يعلم) و (أخنه) قولان آخران، أنهما يعودان جميعًا للملك، أو يعودان لله، عز وجل(٦).

والقول الثاني حكاه ابن الأنباري، فقال: "وقالَ آخرون: ﴿ذَٰلِكَ لِيَعۡلَمَ أَنِّي لَمۡ أَخُنۡهُ بِٱلۡغَيۡبِ﴾ من كلام المرأَة، لأَنَّه متّصلٌ به، ولم يفصلْ بينهما بما يدُلُّ على انقطاعه والخروج منه إِلى غيره"(٧)، وعلى هذا فالضميران (يعلم) و (أخنه) قيل: يرجعان ليوسف(٨)، وقيل: يرجعان للعزيز(٩)، واختار هذا القولَ ابنُ تيمية، وانتصرَ له، وبالغَ في رد القول الأول، حيث يقول: "يدل القرآن على ذلك دلالةً بينةً لا يرتابُ فيها من تَدَبر القرآنَ،.... فهذا كله كلامُ امرأةِ العزيز، ويوسفُ إذ ذاك في السجن، لم يحضر بعدُ إلى الملك، ولا سمعَ كلامه، ولا رآه،.... وقد قال كثيرٌ من المفسرين: إن هذا من كلام يوسف، ومنهم من لم يذكر إلا هذا القول، وهو قولٌ في غايةِ الفساد، ولا دليلَ عليه؛ بل الأدلةُ تدل على

(١) انظر: تفسير الطبري ٢٠/١٣، ١٤٠/١٦، الأضداد لابن الأنباري ٤١٦، الكشف والبيان ٥٦٠/١٠، ٥٥٥/١٤، البسيط ١٥٦/١٥، تفسير السمعاني ٣٨/٣، الكشاف ٤٧٩/٢، زاد المسير ٤٤٧/٢، تفسير ابن كثير ٥١٨/٤.

(٢) انظر: معاني القرآن ٤٧/٢.

(٣) انظر: تأويل مشكل القرآن ١٧٩.

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١١٥/٣، الأضداد لابن الأنباري ٤١٦، معاني القرآن للنحاس ٤٣٧/٣، الصاحبي في فقه اللغة ١٨٦، لباب التفاسير ٨٥٤.

(٥) انظر: الأضداد لابن الأنباري ٤١٦.

(٦) انظر: زاد المسير ٤٤٧/٢، مجموع الفتاوى ١٣٩/١٥.

(٧) الأضداد لابن الأنباري ٤١٦، وانظر: النكت والعيون ٤٧/٣، لباب التفاسير ٨٥٤، الكشاف ٤٨٠/٢، المحرر الوجيز ٢٥٣/٣.

(٨) انظر: النكت والعيون ٤٧/٣، الكشاف ٤٨٠/٢.

(٩) انظر: تفسير ابن كثير ٥١٧/٤.

نقيضه"[١]، وقد أفرد لها ابن تيمية رسالةً مستقلةً رجح فيها هذا القول من أكثرَ من عشرة أوجه[٢]، واختار هذا القول أيضًا أبو حيان وابنُ القيم وابنُ كثير وغيرهم[٣]، واحتجَّ له ابن القيم بمناسبةِ اتحاد الضمائر، حيث يقول: "فإن الضمائرَ كلها في نسقٍ واحدٍ يدل عليه، وهو قول النسوة: ﴿مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ﴾، وقول امرأة العزيز: ﴿أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾، هذه خمسة ضمائر بين بارز ومستتر، ثم اتصل بها قوله: ﴿ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّى لَمْ أَخُنْهُ بِٱلْغَيْبِ﴾، فهذا هو المذكور أولًا بعينه، فلا شيء يفصل الكلام من نظمه، ويضمر فيه قولٌ لا دليل عليه"[٤].

والحق أن هذا القولَ قولٌ قويٌ، إلا أنَّ القولَ الأولَ أيضًا فيه من القوة وتتابعِ السلفِ عليه ما يجعل خِلافه أمرًا ليسَ بالسهلِ على الباحث.

١٥- ﴿وَقَالَ ٱلْمَلِكُ ٱئْتُونِى بِهِۦٓ أَسْتَخْلِصْهُ لِنَفْسِى ۖ فَلَمَّا كَلَّمَهُۥ قَالَ إِنَّكَ ٱلْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ﴾[٥]

الضمير في (بِهِ) و (أَسْتَخْلَصْهُ) يرجع ليوسف، واختلفوا في الضمير الهاء في (كَلَّمَه)، فقد حكى مقاتلٌ أن الهاء تعود للملك، أي فلما كلم يوسفُ الملِكَ[٦]، وذكرَ ابن جرير أن الهاء تعودُ ليوسف، أي: فلما كلمَ الملكُ يوسفَ[٧]، وهو ما عليه أكثرُ العلماء[٨]، وحكى أبو حيان القولينِ مجوزًا لهما، وجعلَ الظاهر أن ضميرَ الفاعل للملك[٩]، ولعله الأنسب للسياق، وهو ما عليه أكثر المفسرين، حيث

(١) مجموع الفتاوى ٢٩٨/١٠، وانظر: مفاتيح الغيب ٤٦٩/١٨، تفسير القرطبي ٢٠٩/٩.
(٢) انظر: مجموع الفتاوى ١٣٩/١٥، تفسير ابن كثير ٥١٧/٤.
(٣) انظر: البحر المحيط ٢٨٨/٦، التفسير القيم ٣٢٩، تفسير ابن كثير ٥١٧/٤، تفسير السعدي ٤٠٠، التحرير والتنوير ٢٩٢/١٢.
(٤) التفسير القيم ٣٢٩.
(٥) سورة يوسف، الآية ٥٤.
(٦) انظر: تفسير مقاتل ٣٣٩/٢.
(٧) انظر: تفسير الطبري ١٤٧/١٦.
(٨) انظر: الكشاف ٤٨١/٢، تفسير القرطبي ٢١٢/٩، تفسير ابن كثير ٥١٨/٤.
(٩) انظر: البحر المحيط ٢٩١/٦.

إن الأفعال التي قبله والتي بعده للملك: (قالَ) و (أستخلصْ) ثم (قالَ).

١٦- ﴿وَلَمَّا دَخَلُواْ مِنۡ حَيۡثُ أَمَرَهُمۡ أَبُوهُم مَّا كَانَ يُغۡنِي عَنۡهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن شَيۡءٍ إِلَّا حَاجَةً فِي نَفۡسِ يَعۡقُوبَ قَضَىٰهَاۚ﴾[١]

الضمائر في (دَخَلُوا) و (أَمَرَهُمْ) و (أَبُوهُم) و (عَنهُم) تعود لإخوة يوسف، والضمير الظاهر في (قَضاهَا) يعود للحاجة، والضمير المستتر في (يغني) يعود للمفهوم من الفعل (ادخلوا)، أي: ما كان يغني دخولهم من حيث أمرهم أبوهم[٢]، وجعله بعضُهُم اسمَ إشارة إلى ذلك الشيء[٣]، والمعنى متقارب، وجوز الزجاجُ وغيره أن يكون الفاعل (شَيْءٌ)، و (مِنْ) زائدة[٤]، ولعل القولَ الأقربَ هو الأول، يدل عليه أن العلماء قالوا: إنه تصديق لقول يعقوب: ﴿وَمَآ أُغۡنِي عَنكُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن شَيۡءٍۖ﴾[٥].

١٧- ﴿قَالُواْ وَأَقۡبَلُواْ عَلَيۡهِم مَّاذَا تَفۡقِدُونَ﴾[٦]

الضمائر في (قَالُواْ) و (أَقۡبَلُواْ) ترجع لإخوة يوسف، والضمير في (عليهم) يرجع في المعنى للمؤذن ومن معه، ولذا جاء بصيغة الجمع[٧]، فتكون جملة (وأقبلوا) حالًا من الواو في (قالوا)[٨]، وقال بعضهم: إن الضمير في (أقبلوا) يرجع إلى المؤذن ومن معه، و (عليهم) يرجع لإخوة يوسف[٩]، ولعل الأقربَ للسياق القرآني هو الأول، حيث أَقْبَلُوا عَلَيْهِمْ لإبعاد التهمة، فإن السارقَ ليس له همٌّ إلا البعد والانطلاقُ عمن سرقَ منه، لتسلمَ له سرقته، وهؤلاء جاءوا مقبلين إليهم، ليس لهم همٌّ إلا إزالة التهمة التي رموا بها عنهم[١٠].

---

(١) سورة يوسف، من الآية ٦٨.

(٢) انظر: تفسير الطبري ١٦٧/١٦، بحر العلوم ٢٠٢/٢، لباب التفاسير ٨٦٤، الكشاف ٤٨٨/٢، التبيان ٧٣٨/٢.

(٣) انظر: الهداية الى بلوغ النهاية ٣٥٩٩/٥، الوجيز ٥٥٣، البسيط ١٧٣/١٢.

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١١٩/٣، البسيط ١٧٤/١٢، اللباب في علوم الكتاب ١٥٦/١١.

(٥) انظر: البسيط ١٧٣/١٢، تفسير السمعاني ٤٨/٣، لباب التفاسير ٨٦٤.

(٦) سورة يوسف، الآية ٧١.

(٧) انظر: تفسير الطبري ١٧٥/١٦، بحر العلوم ٢٠٣/٢، الكشف والبيان ٨٥/١٥، لباب التفاسير ٨٦٦.

(٨) انظر: البحر المحيط ٣٠٣/٦، الدر المصون ٥٢٦/٦، المقاصد الشافية ٥٠٩/٣.

(٩) انظر: البسيط ١٨٢/١٢، زاد المسير ٢٥٨/٤.

(١٠) انظر: تيسير الكريم الرحمن ٤٠٢.

١٨- ﴿قَالُواْ فَمَا جَزَٰٓؤُهُۥٓ إِن كُنتُمۡ كَٰذِبِينَ ٧٤ قَالُواْ جَزَٰٓؤُهُۥ مَن وُجِدَ فِي رَحۡلِهِۦ فَهُوَ جَزَٰٓؤُهُۥۚ﴾[١]

الضمير في (قالوا) الأولى للمنادي ومن معه، وفي الثانية لإخوة يوسف، والضمير في (وُجِدَ) يعود إلى الصُّواع، والهاء في (رَحْلِه) يعود لـ (مَن)، وأما الضمير الهاء في (جَزاؤه) في المواضع الثلاثة ففيها أقوال، قيل: ترجع إلى السارق[٢]، أي جزاء السارق من وجد الصاع في رحله فهو جزاء السارق، يعني يؤخذ السارق بدله، أي يسترق[٣]، وقيل: إلى الصاع المسروق[٤]، ورجحه أبو حيان، لاتحاد الضمائر، فقال: "هُوَ الظَّاهِرُ؛ لِاتِّحَادِ الضَّمَائِرِ فِي قَوْلِهِ: ﴿قَالُواْ جَزَٰٓؤُهُۥ مَن وُجِدَ فِي رَحۡلِهِۦ﴾، إِذِ التَّقْدِيرُ إِذْ ذَاكَ قَالَ: جَزَاءُ الصَّاعِ، أَيِ: سَرِقَتُهُ، مَنْ وُجِدَ الصَّاعُ فِي رَحْلِهِ"[٥]، وضعف القول الأول بخلوه من الرابط، فقال: "وَهَذَا لَا يَصِحُّ؛ لِخُلُوِّ الْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ خَبَرَ (جَزَاؤُهُ) مِنْ رَابِطٍ"[٦]، وجوز الأخفش وغيره الوجهين[٧]، وجوز بعضهم وجهًا ثالثًا أن يعود إلى المصدر، وهو السرقة[٨]، و (هو) في (فهو) يعود إلى ما عاد إليه (وُجِد)، وهو (الصاع) المسروق، أي: فالمسروقُ جزاءُ السارق[٩]، أو يعود إلى (مَن) وهو السارق، والتقدير فالسارق جزاء المسروق[١٠]، أو إلى الاسترقاق المقدر في الكلام[١١].

١٩- ﴿فَبَدَأَ بِأَوۡعِيَتِهِمۡ قَبۡلَ وِعَآءِ أَخِيهِ ثُمَّ ٱسۡتَخۡرَجَهَا مِن وِعَآءِ أَخِيهِۚ﴾[١٢]

الضمير المستتر في (بَدَأَ) و (اسْتَخْرَجَ) يرجع ليوسف[١٣]، يدل على ذلك أن الضمير في (أخِيه)

(١) سورة يوسف، الآيتين ٧٤-٧٥.
(٢) انظر: تفسير مقاتل ٣٤٥/٢، بحر العلوم ٢٠٣/٢، الغريبين ٣٤١/١، المحرر الوجيز ٢٦٥/٣، تفسير ابن كثير ٥٢٤/٤.
(٣) انظر: النكت والعيون ٦٣/٣، تفسير البغوي ٢٦١/٤، تفسير السمعاني ٥١/٣.
(٤) انظر: تفسير الطبري ١٨٢/١٦، معاني القرآن وإعرابه ١٢١/٣، الكشاف ٤٩٠/٢.
(٥) انظر: البحر المحيط ٣٠٤/٦.
(٦) المرجع السابق، وانظر استدراك السمين الحلبي عليه في الدر المصون ٥٢٩/٦.
(٧) انظر: الكشف والبيان ٩٠/١٥، مشكل إعراب القرآن ٣٨٩/١، لباب التفاسير ٨٦٧، التبيان ٧٣٩/٢.
(٨) انظر: أنوار التنزيل ١٧١/٣، عناية القاضي ١٩٥/٥، تيسير الكريم الرحمن ٤٠٢.
(٩) انظر: الوجيز ٥٥٥.
(١٠) انظر: البسيط ١٨٥/١٢، تفسير السمعاني ٥١/٣.
(١١) انظر: مشكل إعراب القرآن ٣٨٩/١، الهداية ٣٦٠٥/٥.
(١٢) سورة يوسف، من الآية ٧٦.
(١٣) انظر: تفسير الطبري ١٨٤/١٦، البسيط ١٨٧/١٢، تفسير السمعاني ٥١/٣، الكشاف ٤٩١/٢.

يرجع ليوسفَ اتفاقًا، وقال بعضهم: إنه يرجع للمنادي[١]، ورجَّحَ بعضهم الأول بأنه وإن كان المباشر للفعل هو المنادي كما في بعض الروايات إلا أنه كان بأمر يوسف، فصار هو الفاعل[٢].

والضمير الهاء في (اسْتَخْرَجَها) يرجع للصُّواع، وإنما أنثه، وقد ذَكَّرَه قبلُ في قوله تعالى: ﴿وَلِمَن جَآءَ بِهِۦ حِمْلُ بَعِيرٍ﴾، قيل: لأن الصُّواعَ يذكرُ ويؤنث[٣]، ونسبه الطبري للبصريين[٤]، وقيل: إنه يرجع للصُّواع على معنى السِّقاية، والصُّواع هو السِّقاية[٥]، وجوز القولين الأخفش والزجاج[٦]، وقيل: إنه أنثه على معنى السَّرِقَة[٧]، ونسبه الطبري للكوفيين[٨]، وذكر الفراء الأوجه الثلاثة[٩].

٢٠- ﴿قَالُوٓاْ إِن يَسۡرِقۡ فَقَدۡ سَرَقَ أَخٞ لَّهُۥ مِن قَبۡلُۚ فَأَسَرَّهَا يُوسُفُ فِي نَفۡسِهِۦ وَلَمۡ يُبۡدِهَا لَهُمۡۚ قَالَ أَنتُمۡ شَرّٞ مَّكَانٗاۖ﴾[١٠].

الضمير المستتر في (يَسْرِقْ)، والضميرُ في (له) يرجعان إلى أخي يوسف، والضمير في (نَفْسِهِ) والمستتر في (قال) يرجعان ليوسف، وأما الهاء في (أَسَرَّها) و (لم يُبْدِها)، فقد تعددت أقوالُ العلماء فيها، فقد اختار الزجاج أنها تعود على ما بعدها، من قوله: ﴿أَنتُمۡ شَرّٞ مَّكَانٗاۖ﴾، وأنها من الإضمار على شَريطةِ التفسير[١١]، وهو مَرويٌّ عن ابن عباس وقتادة ومقاتل وغيرهم[١٢]، ورد هذا القولَ أبو علي الفارسي بأنه مخالفٌ للوجه الذي يأتي عليه الإضمارُ قبل الذكر، ولا نظيرَ له، واختار أن الصحيح أنه

(١) انظر: تفسير مقاتل ٣٤٥/٢، بحر العلوم ٢٠٤/٢، لباب التفاسير ٨٦٧، المحرر الوجيز ٢٦٦/٣.
(٢) انظر: تفسير الماتريدي ٢٦٨/٦، عناية القاضي ١٩٥/٥، التحرير والتنوير ٣١/١٣.
(٣) انظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٤٨١/١، إعراب القرآن للنحاس ٢١٠/٢، الغريبين ١١٠٣/٤، الهداية الى بلوغ النهاية ٣٦٠٧/٥.
(٤) انظر: تفسير الطبري ١٨٦/١٦.
(٥) انظر: تفسير الطبري ١٨٦/١٦، إعراب القرآن للنحاس ٢١٠/٢، الكشف والبيان ٩٢/١٥.
(٦) انظر: معاني القرآن للأخفش ٣٩٩/١، معاني القرآن وإعرابه ١٢٢/٣.
(٧) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢١٠/٢، الكشف والبيان ٩٢/١٥، الهداية الى بلوغ النهاية ٣٦٠٧/٥، البسيط ١٨٨/١٢.
(٨) انظر: تفسير الطبري ١٨٦/١٦.
(٩) انظر: معاني القرآن ٥٢/٢.
(١٠) سورة يوسف، من الآية ٧٧.
(١١) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١٢٣/٣، تفسير الطبري ١٩٨/١٦، ونسبه أبو حيان للزمخشري، وهو مسبوق به، انظر: البحر المحيط ٣٠٨/٦.
(١٢) انظر: تفسير مقاتل ٣٤٦/٢، تفسير الطبري ١٩٨/١٦، تفسير ابن أبي حاتم ٢١٧٩/٧.

أضمر الإجابة على كلامهم، أو أضمر مقالتهم: (إِن يَسۡرِقۡ فَقَدۡ سَرَقَ أَخٞ لَّهُۥ مِن قَبۡلُ)؛ ليجازيهم بها في وقت آخر(١)، واختار قولَ الزجاجِ الطبريُّ وغيره واقتصروا عليه(٢)، وذكر النحاس ومكي وغيرهم هذه الأقوال دون ترجيح(٣)، واختار ابن عطية وأبو حيان أنَّ الضميرَ يعودُ على الحزازة التي أثارَها كلامُهُم، لأن سياقَ الكلام يدلُّ عليه، ولأن القرآن نصَّ على أنه لم يبدِها لهم(٤).

٢١- ﴿فَلَمَّا ٱسۡتَيۡـَٔسُواْ مِنۡهُ خَلَصُواْ نَجِيّٗاۖ﴾(٥)

الضمير الواو في (خَلَصُوا) يرجع لإخوة يوسف، واختلف في الضمير في (مِنْهُ)، فقال أكثر العلماء: يرجع إلى يوسفَ، أي: فلما يئسوا منه أن يأخذَ أحدَهم مكانَ بنيامين(٦)، وقال آخرون: الضميرُ يرجع إلى بنيامين، أي: فلما يئسوا من إنقاذه وأخذه(٧)، وذكر بعضهم الأمرين دون ترجيح(٨)، وجعله بعضهم راجعًا إلى المصدر، وهو رد أخيهم أو رجوعه أو تخليصه(٩)، وهو يرجع للثاني؛ فإن عود الضمير لبنيامين يعني ذلك التقدير(١٠)، وهذه المعاني متقاربة.

٢٢- ﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَأۡتِيَنِي بِهِمۡ جَمِيعًاۚ﴾(١١)

الضمير في (بِهِمْ) يعود على يوسف وأخيه بنيامين وأخيهم الثالث الذي سماه القرآن (كَبِيرُهُم)، الذي قررَ البقاء، وعدمَ الرجوع معهم(١٢)، وقد اختلفوا في تسميته كثيرًا(١٣)، وقيل: بل بقي اثنان غير

(١) انظر: الإغفال ٣٣٢/٢، البسيط ١٩٥/١٢.
(٢) انظر: تفسير الطبري ١٩٨/١٦، الكشف والبيان ١٠٣/١٥، تفسير السمعاني ٥٣/٣، الكشاف ٤٩٣/٢، تفسير ابن كثير ٥٢٥/٤.
(٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢١١/٢، الهداية الى بلوغ النهاية ٣٦١٠/٥، لباب التفاسير ٨٦٩، زاد المسير ٤٦٠/٢.
(٤) انظر: المحرر الوجيز ٢٦٧/٣، البحر المحيط ٣٠٨/٦.
(٥) سورة يوسف، من الآية ٨٠.
(٦) انظر: تفسير الطبري ٢٠٣/١٦، تفسير البغوي ٢٦٥/٤، المحرر الوجيز ٢٦٩/٣، البحر المحيط ٣١٠/٦.
(٧) انظر: تفسير مقاتل ٣٤٧/٢، الغريبين ١٨١٤/٦.
(٨) انظر: بحر العلوم ٢٠٥/٢، زاد المسير ٤٦١/٢.
(٩) انظر: النكت والعيون ٦٧/٣، تفسير ابن كثير ٥٢٦/٤.
(١٠) انظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣٢٢/١٠.
(١١) سورة يوسف، من الآية ٨٣.
(١٢) انظر: معاني القرآن للأخفش ٣٩٩/١، إعراب القرآن للنحاس ٢١٢/٢، البسيط ٢١١/١٢.
(١٣) انظر: تفسير الطبري ٢١٣/١٦، الكشاف ٤٩٦/٢، الهداية الى بلوغ النهاية ٣٦١٧/٥، البحر المحيط ٣١٣/٦.

يوسف وأخيه[١]، وقال بعضهم: إن الضمير يرجع إلى يوسف وأخيه، وجعل ذلك من أدلة أن الجمع يكون لاثنين[٢]، وهذا ما لم أجده عند من تتبعت أقوالهم من النحويين والمفسرين.

٢٣- ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ وَخَرُّواْ لَهُۥ سُجَّدًا﴾[٣]

الضمير المستتر في (رَفَعَ) والهاء في (أَبَوَيْه) يرجعان ليوسف، والواو في (خَرُّوا) تعود لأبويه وإخوته المذكورين في قوله: ﴿فَلَمَّا دَخَلُواْ عَلَىٰ يُوسُفَ﴾، وقال بعضهم: إن أبويه لا يدخلان، بل الضمير لإخوته ومن في مجلسه[٤]، وظاهر القرآن خلافه، والهاء في (لَهُ) تعود في رأي جمهور العلماء على يوسفَ أيضًا، وأنهم سَجَدوا له سجودَ تعظيم لا عبادة، على عادة الناس يومئذ[٥]، وقال بعضهم: إن الضمير يعودُ لله، حَكاه الزجاج بصيغة التمريض[٦]، وحكاه غيره[٧]، وهو قولٌ بالغُ الضعف، فمرجع الضمائر قبله تعود ليوسف، وأقوال السلف المتقدمين عليه، ويدل له أيضًا أنه قال في أول السورة: ﴿رَأَيْتُهُمْ لِى سَٰجِدِينَ﴾.

٢٤- ﴿ذَٰلِكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ ۖ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ أَجْمَعُوٓاْ أَمْرَهُمْ وَهُمْ يَمْكُرُونَ﴾[٨]

الضمير في (نُوحِيْهِ) قيل: يرجع لـ (ذلِكَ)[٩]، وقيل يرجع للغَيب[١٠]، والضمائر في (لَدَيْهِمْ) و (أَجْمَعُوا) و (أَمْرَهُمْ) وَ (هُمْ) و (يَمْكُرُونَ) كلها ترجع لإخوة يوسف[١١]، وجعلها بعضهم ترجع إلى كل

(١) انظر: تفسير مقاتل ٣٤٨/٢، زاد المسير ٤٦٣/٢.

(٢) انظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٢٢٤/٧.

(٣) سورة يوسف، من الآية ١٠٠.

(٤) انظر: مفاتيح الغيب ٥١١/١٨، البحر المحيط ٣٢٦/٦.

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء ٨٨/٢، تفسير الطبري ٢٦٩/١٦، معاني القرآن وإعرابه ١٢٩/٣، الزاهر ٤٨/١، البسيط ٢٥٠/١٢، البحر المحيط ٣٢٧/٦.

(٦) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٢٩/٣.

(٧) انظر: الزاهر ٤٨/١، معاني القرآن للنحاس ٤٥٨/٣، تهذيب اللغة (سجد) ٣٠١/١٠، الغريبين ٨٦٦/٣، تفسير السمعاني ٦٧/٣.

(٨) سورة يوسف، الآية ١٠٢.

(٩) انظر: تفسير الطبري ٢٨٣/١٦، معاني القرآن وإعرابه ١٣٠/٣، الكشف والبيان ٣١٨/٨، ١٧٦/١٥، الكشاف ٥٠٧/٢،.

(١٠) انظر: البحر المحيط ١٥٠/٣، الدر المصون ١٧٠/٣.

(١١) انظر: تفسير الطبري ٢٨٣/١٦، البسيط ٢٥٧/١٢، المحرر الوجيز ٢٨٤/٣، الهداية الى بلوغ النهاية ٣٦٤٦/٥.

من صدر منه ذلك في هذه القصة، فيشمل إخوةَ يوسف، والسيارةَ، وامرأة العزيز، ونسوتها[١].

٢٥- ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسْتَيْـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُواْ جَآءَهُمْ نَصْرُنَا﴾[٢]

هذه الآية مما تعددت آراء العلماء حول مرجع الضمير فيها منذ عهد الصحابة، رضوان الله عليهم، وقد حكى العلماءُ آراءهم، ووجهوا ما وردَ عنهم.

فقد روي عن ابن عباس ومجاهد ومقاتل وابن جبير وغيرهم أن الضمائر في (ظَنُّوا) و (أَنَّهُمْ) و (كُذِبُوا) تعود لأقوام الرسل، والضمير في (جَاءَهُمْ) يعود للرسل[٣]، أي: ظن الذين أرسلناهم إليهم أن الرسل قد كَذَبُوهُم فيما أخبروهم، من الوَعد بنصرَهم[٤]، وقرأوها بالتخفيف (كُذِبُوا)[٥]، ورجحه الطبري، واحتج له بسياق الآيات التي قبلها[٦]، ونقل الفراء هذا القول مُقتصرًا عليه[٧]، ونسَبه الواحدي لعامة المفسرين وأهل المعاني[٨]، ويجوز على هذه القراءة أن يكون الضميران في (أَنَّهُمْ) و (كُذِبُوا) يعودان للرسل[٩].

وقد يعترض على هذا القول بأن الذي تقدم ذكره هو الرسل، ولم يرد لأقوام الرسل ذكر، وأجاب عن ذلك أبو علي الفارسي، فقال: "فإن قلت: كيف يجوز أن يحمل الضمير في (ظَنُّوا) على أنه للمرسَل إليهم، والذي تقدم ذكرهم الرسلُ دون المرسل إليهم؟ قيل: إن ذلك لا يمتنع، لأن ذكر الرسل، يدلّ على المرسل إليهم لمقارنة أحد الاسمين للآخر، ولما في لفظ الرسل من الدلالة على المرسل إليهم"[١٠].

---

(١) انظر: التحرير والتنوير ٦١/١٣، وانظر ما أشار له الشنقيطي في أضواء البيان ٨٥/٣، مما يضعف هذا القول.

(٢) سورة يوسف، من الآية ١١٠.

(٣) انظر: تفسير مقاتل ٣٥٣/٢، تفسير الطبري ٢٩٦/١٦، تفسير ابن أبي حاتم ٢٢١١/٧، بحر العلوم ٢١٤/٢.

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١٣٢/٣، تفسير ابن أبي حاتم ٢٢١١/٧، الكشف والبيان ١٩١/١٥، الكشف عن وجوه القراءات ١٥/٢.

(٥) وهي قراءة الكوفيين: عاصِم وَحَمْزَة والكسائي وَأَبُي جَعْفَرٍ، انظر: السبعة ٣٥١، الحجة للقراء السبعة ٤٤٢/٤، النشر لابن الجزري ٢٩٦/٢.

(٦) انظر: تفسير الطبري ٣٠٤/١٦.

(٧) انظر: معاني القرآن للفراء ٥٦/٢.

(٨) انظر: البسيط ٢٦٨/١٢.

(٩) انظر: البحر المحيط ٣٣٥/٦، الدر المصون ٥٦٣/٦.

(١٠) الحجة للقراء السبعة ٤٤٣/٤، وانظر: الكشف عن وجوه القراءات ١٥/٢، البسيط ٢٦٩/١٢، مفاتيح الغيب ٥٢١/١٨.

وروي عن عائشة –رضي الله عنها– أن الضمير يعود للرسل، أي: ظنَّ الرسلُ أنَّ أقوامهم أو أتباعهم قد كذبوهم[١]، وكانت تقرأها بالتشديد[٢]، وحكاه ابن قتيبة عن قتادة، وجعل الظن بمعنى اليقين، ورجحه[٣]، قال: "وهذه مذاهب مختلفة، والألفاظ تحتملها كلّها، ولا نعلم ما أراد الله عز وجل، غير أنّ أحسنها في الظاهر، وأولاها بأنبياء الله صلوات الله عليهم، ما قالت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها"[٤]، كما رجحه النحاس والأزهري وغيرهما[٥]، واحتج له بعضهم بأَن ذكر الرُّسُل قد تقدم، وَلم يتَقَدَّم ذكر الْمُرْسل إِلَيْهِم، فَالْأولى أَن يَجْعَل الضَّمِير للرسل، ليتناسب الفعلان[٦].

كما حكى ابن قتيبة والطبري عن ابن عباس –رضي الله عنه– قراءة (كُذِبُوا) وأنَّ الضميرَ للرسل، وأنهم ضعفوا حتى ظنوا أنهم قد أخلفوا[٧]، وقد أنكرته عائشة –رضوان الله عليها– أشد الإنكار[٨]، وضعفه الطبري والزجاج والأزهري وأبو علي الفارسي وغيرهم[٩]، وبالغ ابن حزم في التشنيع على هذا القول بما لا يحسن[١٠]، وقد حمله الأزهري إن صح عن ابن عباس على أن هذا من خَطَرات النفسِ ووساوسِه التي تمر على الخاطر، لا الظنُّ المتمكن في النفس[١١]، وقد ذكر هذا الزمخشري أيضًا[١٢]، كما

(١) انظر: تأويل مشكل القرآن ٢٣٣، تفسير الطبري ٢٩٨/١٦، معاني القرآن وإعرابه ١٣٢/٣، البسيط ٢٦٧/١٢، البحر المحيط ٣٣٥/٦.

(٢) وهي قراءة ابْن كثير وَنَافِع وَأَبِي عَمْرو وَابْن عَامر ويعقوب، انظر: السبعة ٣٥١، الحجة للقراء السبعة ٤٤١/٤، النشر لابن الجزري ٢٩٦/٢.

(٣) انظر: تأويل مشكل القرآن ٢٣٣، تهذيب اللغة (كذب) ٩٨/١٠، معاني القراءات للأزهري ٥٣/٢، إعراب القراءات السبع وعللها ٣١٧/١.

(٤) تأويل مشكل القرآن ٢٣٣، وانظر: بحر العلوم ٢١٤/٢.

(٥) انظر: معاني القرآن للنحاس ٤٦٢/٣، معاني القراءات ٥٣/٢، الوجيز ٥٦٣.

(٦) انظر: حجة القراءات ٣٦٧، الكشف عن وجوه القراءات ١٥/٢، الهداية الى بلوغ النهاية ٣٦٥٢/٥.

(٧) انظر: تأويل مشكل القرآن ٢٣٣، تفسير الطبري ٣٠٤/١٦، تهذيب اللغة (كذب) ٩٨/١٠، الكشف والبيان ١٩٢/١٥.

(٨) انظر: تفسير الطبري ٣٠٧/١٦، معاني القرآن وإعرابه ١٣٢/٣.

(٩) انظر: تفسير الطبري ٣٠٨/١٦، معاني القرآن وإعرابه ١٣٢/٣، تهذيب اللغة (كذب) ٩٨/١٠، الحجة للقراء السبعة ٤٤٣/٤، البسيط ٢٧٠/١٢، البحر المحيط ٣٣٥/٦.

(١٠) انظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل ٢٠/٤.

(١١) انظر: معاني القراءات ٥٣/٢، ونسبه القرطبي لأبي القاسم القشيري، انظر: تفسير القرطبي ٢٧٦/٩.

(١٢) انظر: الكشاف ٥١٠/٢.

ذكر قولًا لم أجده لأحد قبله، وهو أن المعنى كَذَبتهم أنفسهم حين منتهم بالنصر على أعدائهم[١]، ورجح ابن تيمية تأويلَ الأزهري، وأن الضمير يعود للرسل؛ لأن سياق الآية يدل عليه، حيث اسْتَبطأوا النصر[٢].

كما حُكيَ عن مجاهد أنه كان يقرأ (كَذَبُوا)، ويجعل الضمير لأقوام الرسل[٣]، وضعفها الطبري[٤].

٢٦- ﴿لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ ۗ مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ﴾[٥]

الضمير (قَصَصِهِم) يعود ليوسفَ وإخوته على رأي بعضِ العلماء[٦]، ونُسبَ لابن عباس ومجاهد[٧]، ورجحه الطبري بأن الخطاب للمشركين، وأن اللهَ كما أعز يوسفَ بعد أن كاد له إخوته وحاولوا إذلاله، فهو قادر على إعزاز محمد ونصره عليكم[٨].

ويرى بعضهم أنه يرجع للأنبياء والمرسلين جميعًا، فمنهم من ينص على يوسف وإخوته معهم، ومنهم من يذكر أنه يشمل الأنبياء والمرسلين جميعًا دون أن ينص على إخوة يوسف[٩]، ولذا فقد عد أبو حيان رجوعه إلى الأنبياء مع يوسف وإخوته قولًا ثالثًا[١٠]، ولا يظهرُ لي ذلك؛ لأن الذين يرون أنه يشمل الأنبياء والمرسلين يجعلون يوسف معهم بلا شك، ورجح هذا القول الزمخشري وابن عطية[١١]، ومال إليه ابن تيمية وغيره[١٢].

---

(١) المرجع السابق.
(٢) انظر: مجموع الفتاوى ١٧٦/١٥، ومال إليه السعدي، انظر: تفسير السعدي ٤٠٧.
(٣) انظر: تأويل مشكل القرآن ٢٣٣، تفسير الطبري ٣٠٩/١٦، الكشف والبيان ١٩٤/١٥.
(٤) انظر: تفسير الطبري ٣١٠/١٦، وقارن ذلك بما قال ابن جني في المحتسب ٢٢/٢.
(٥) سورة يوسف، من الآية ١١١.
(٦) انظر: معاني القرآن للنحاس ٤٦٤/٣، الكشف والبيان ١٩٦/١٥، الهداية ٣٦٥٦/٥، البسيط ٢٧٣/١٢.
(٧) انظر: تفسير الطبري ٣١٢/١٦، البسيط ٢٧٣/١٢.
(٨) انظر: تفسير الطبري ٣١٢/١٦، ومثله في الهداية الى بلوغ النهاية ٣٦٥٦/٥، مفاتيح الغيب ٥٢٢/١٨.
(٩) انظر: تفسير مقاتل ٣٥٤/٢، تفسير الطبري ٣١٢/١٦، لباب التفاسير ٨٩٤، التسهيل ٣٩٨/١.
(١٠) انظر: البحر المحيط ٣٣٥/٦.
(١١) انظر: الكشاف ٥١١/٢، المحرر الوجيز ٢٨٩/٣.
(١٢) انظر: مجموع الفتاوى ٢١/١٧، تفسير ابن كثير ٥٤٨/٤، تفسير السعدي ٤٠٧، أضواء البيان ٥٦٨/٢.

والضمير المستتر في (كان) والهاء في (يَدَيْهِ) يعود للقرآن الكريم[١]، وقيل: يعود لما قصصنا عليك من قصص يوسف وإخوته[٢] ورجح ابن كثير وغيره الأول[٣]، واستدَلوا له بقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ﴾[٤].

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ٥٦/٢، معاني القرآن للنحاس ٤٦٤/٣، الكشف والبيان ١٩٦/١٥، الكشاف ٥١١/٢، المحرر الوجيز ٢٨٩/٣.

(٢) انظر: الهداية ٣٦٥٧/٥، البسيط ٢٧٥/١٢، زاد المسير ٤٧٨/٢، التبيان ٧٤٨/٢، تفسير القرطبي ٢٧٧/٩، البحر المحيط ٣٣٧/٦.

(٣) انظر: تفسير ابن كثير ٥٤٨/٤، تفسير السعدي ٤٠٧.

(٤) سورة يونس، من الآية ٣٧، وانظر: مفاتيح الغيب ٥٢٢/١٨، أضواء البيان ٥٦٨/٢.

الخاتمة

الحمد لله على ما أتم، والحمد لله على ما أنعم، وصلى الله وسلم على أفصح العرب والعجم، وبعد: فبعد رحلةٍ في بطون كتب النحو في بيان القواعد المتنوعة في مرجع الضمير، ورحلةٍ مع النحويين والمفسرين في بيان مرجعِ الضمير في عددٍ من المواضع في سورةِ يوسف يمكن أن نستخلص بعض الفوائد والثمار من هذا البحث.

فمن ذلك بيان أن الضمير سميَ بذلكَ لعدم ظهوره أو لعدم ظهورِ صاحبه، أو لقلةِ حروفه، فهو من الضمور أو الإضمار، وأن النحويين قد تعددت ألفاظهم في التعبير عن مرجع الضمير، فأحيانًا يقولون: يرجع ومرجع، ويقولون: عاد ويعود، ويقولون: يفسر ومفسر.

وقد سطر النحويون قواعد واضحة في وجوب وجود مرجع ضمير الغائب، وأنه لا يخلو منه أبدًا، وأنه لا يكون إلا اسمًا، وأنه لا بد أن يكون متقدمًا، عدا ما استثناه العلماء، مما يحفظ، ولا يقاس عليه غيره، وهذه القاعدة بنى عليها العلماء عددًا من الأحكام النحوية في عدد من الأبواب، كباب الفاعل والمبتدأ والخبر وغيرهما، كما أن الأصل أن يكون مرجع الضمير مذكورًا، إلا أنه قد يحذف لدليل عليه من السياق أو الفعل المتقدم، أو غيرهما.

وقعد النحويون عدة قواعد لضبط الحكم في مرجع الضمير، وهي قواعد في الترجيح والتغليب، وليست قواعدَ جازمة بالحكم، كما يتضح ذلك من الشواهد القرآنية وغيرها، وأن المعنى هو الذي يحكم المرجع، فمنها أن الأصل أن يكون مرجع الضمير أقربَ مذكور، إلا أن يكون مضافًا إليه، وأن الأصل فيه أن يرجع للمتحدث عنه في الجملة، وأن واو الجماعة والضمير (هم) لا يكون إلا للعقلاء دون من سواهم.

كما قعد النحويون قواعد في مطابقة الضمير ومخالفته لمرجعه، فالأصل أن يوافقه في الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، ولهذا مستثنيات فصلها النحويون، وأوضحوها.

وفي القسم الثاني من هذا البحث تحدثت عن ستة وعشرين موضعًا من سورة يوسف تعددت فيها آراء العلماء في مرجع الضمير، وتبين من ذلك أن الخلاف في مرجع الضمير قديمٌ، يرجع بعضه إلى عهد الصحابة رضوان الله عليهم، وأن الأساس الذي ترجع إليه وتنطلق منه معظم الترجيحات هو الدلالة أو المعنى، فما دل عليه المعنى أنه مرجع الضمير حكم به لدى أكثر العلماء، على أن كثيرًا منها كما يشير ابن قتيبة في أحدها لا يمكن الجزم به، بل يستأنس فيه بغلبة الظن، ودلالات المعنى، كما

أن كثيرًا من الآراء في مرجع الضمير تختلف فيه العبارات، أو تختلف في تحديد المرجع اللفظي، لكنها تصب في معنى إجمالي واحد.

والله الموفق والمعين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد.

ثبت بالمصادر والمراجع

- الإبانة في اللغة العربية، لسَلَمة بن مُسْلِم الصُحَاري، تحقيق: عبد الكريم خليفة، وزارة التراث القومي، مسقط، ١٤٢٠هـ.
- إتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: وحيد بالي، دار ابن رجب، ١٤١٨هـ.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مصر، ١٤١٨هـ.
- أسرار العربية للأنباري، تحقيق: محمد بهجت البيطار، مطبعة الترقي، دمشق، ١٣٧٧هـ.
- الأضداد، لأبي بكر الأنباري، تحقيق: محمد إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧ هـ.
- أضواء البيان، لمحمد الأمين الشنقيطي، دار عطاءات العلم، الرياض، ١٤٤١هـ.
- إعراب القرآن للنحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ١٤٠٥هـ.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، لناصر الدين البيضاوي، تحقيق: محمد المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٨هـ.
- الانتصار لسيبويه، لأبي العباس أحمد بن ولاد، تحقيق: زهير سلطان، مؤسسة الرسالة، ١٤١٦هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، تحقيق: محمد عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٧هـ.
- أمالي ابن الحاجب، لأبي عمرو ابن الحاجب تحقيق: فخر قدارة، دار عمار، الأردن، ١٤٠٩هـ.
- أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤١٣هـ.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد النجار، مصر.
- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، دار الكتب العلمية، ط الأولى، ١٤١٣هـ.
- بحر العلوم، لنصر بن محمد السمرقندي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- البديع في علم العربية، لمجد الدين ابن الأثير، تحقيق: فتحي علي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٠هـ.

- تأويل مشكل القرآن، لمحمد بن قتيبة، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش محمد بن يوسف الحلبي، تحقيق: علي محمد فاخر، دار السلام، القاهرة، ١٤٢٨هـ.
- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: علي البجاوي. عيسى البابي الحلبي.
- التحرير والتنوير، لمحمد الطاهر ابن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٤٠٤هـ.
- تحفة الأريب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: سمير المجذوب، المكتب الإسلامي، ١٤٠٨هـ.
- التذييل والتكميل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: حسن هنداوي، دار كنوز أشبيليا.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق: محمد بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٣٨٨هـ.
- التسهيل لعلوم التنزيل، لأبي القاسم ابن جزي، تحقيق: عبد الله الخالدي، دار الأرقم، بيروت، ١٤١٦هـ.
- التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى، دار الفكر.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني، تحقيق: د. محمد بن عبد الرحمن المفدى، ١٤٠٣هـ.
- تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، تحقيق: حكمت ياسين، دار ابن الجوزي، ١٤٣١هـ.
- التفسير البسيط، لأبي الحسن الواحدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٣٠هـ.
- تفسير السمعاني، لمنصور بن محمد، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، دار الوطن، الرياض، ١٤١٨هـ.
- تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهرى، تحقيق: مجموعة من المحققين، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تحقيق: عبد الرحمن سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٣٩٦هـ.
- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن ناصر السعدي، تحقيق: عبد الرحمن اللويحق، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر بن جرير الطبري، دار التربية والتراث، مكة المكرمة.

- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ.
- الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج، دار البحوث العلمية.
- جمهرة اللغة لأبي بكر بن دريد، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار الملايين، ١٩٨٧م.
- الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار، لأبي على الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي، دار المأمون.
- حجة القراءات للإمام أبي زرعه، تحقيق: محمد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، ط الرابعة، ١٤٠٤هـ.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤٠٦هـ.
- الخصائص لابن جنى، تحقيق: محمد على النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، ط الثانية.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، تأليف: محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق.
- الدر المنثور، لجلال الدين السيوطي، دار الفكر، بيروت.
- ديوان أبي الأسود الدؤلي، حققه: عبد الكريم الدجيلي، شركة النشر العراقية، بغداد، ١٣٧٣هـ.
- ديوان حاتم الطائي، دار صادر، بيروت، ١٤٠١هـ.
- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، تحقيق: د. وليد عرفات، دار صادر، بيروت.
- ديوان رؤية بن العجاج، تحقيق: وليم البروسي، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٤٠٠هـ.
- ديوان الفرزدق، شرحه د. عمر فاروق الطباع، دار الأرقم، بيروت، لبنان، ١٤١٨هـ.
- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر.
- ديوان ذي الرمة، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩٢هـ.
- الرسالة، لمحمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: أحمد شاكر، مطبعة البابي الحلبي، مصر، ١٣٥٧هـ.

- رسائل في اللغة، لأبي محمد عبد الله بن السيد البطليوسي، تحقيق: وليد السراقبي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ١٤٢٨هـ.
- زاد المسير في علم التفسير، لأبي الفرج بن الجوزي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٢٢هـ.
- الزاهر في معاني كلمات الناس، لابن الأنباري، تحقيق: حاتم الضامن، دار الرسالة، ١٤١٢هـ.
- السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة.
- سفر السعادة وسفير الإفادة، لعلم الدين السخاوي، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠٣هـ.
- شرح التسهيل، لابن مالك الجياني، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، دار هجر، ١٤١٠هـ.
- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، تحقيق: صاحب أبو جناح.
- شرح شذور الذهب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد عبد الحميد، دار الفكر.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد عبد الحميد، دار الفكر.
- شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم، تحقيق: عبد الحميد السيد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لجمال الدين بن مالك، تحقيق: عدنان الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ.
- شرح المفصل في صنعه الإعراب الموسوم بالتخمير، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٠م.
- شرح المفصل لابن يعيش، دار عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المتنبي بالقاهرة.
- شرح المقدمة الكافية، لجمال الدين ابن الحاجب، تحقيق: جمال أحمد، مكتبة الباز، مكة المكرمة، ١٤١٨هـ.
- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد مهدلي، دار الكتب العلمية، ١٤٢٩هـ.
- شرح ألفية ابن مالك، للأشموني، دار إحياء الكتب العلمية، مصر.
- شرح ديوان الحماسة، لأبي علي أحمد بن محمد المرزوقي، تحقيق: عبد السلام هارون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة.
- شرح شواهد المغني، تأليف جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار مكتبة الحياة.

- شرح القصائد السبع الطوال، لابن الأنباري، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف ١٤٠٠هـ.
- شرح الكافية لرضى الدين الأستراباذي، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ليبيا.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق: عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، ١٤٠٢هـ.
- الشعر، لأبي علي الفارسي، تحقيق: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤٠٨هـ.
- الصاحبي، لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي، القاهرة.
- الصحاح، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عطار، دار العلم للملايين، ١٤٠٤هـ.
- صحيح البخاري، دار المعرفة، لبنان، ١٩٧٨هـ.
- عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، لشهاب الدين أحمد بن محمد الخفاجي، دار صادر، بيروت.
- العين، المنسوب للخليل بن أحمد، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، بيروت، ١٤٠٨هـ.
- الغريبين، لأبي عبيد الهروي، تحقيق: أحمد فريد، مكتبة نزار الباز، مكة، ١٤١٩هـ.
- الفصول المفيدة في الواو المزيدة لخليل العلائي، تحقيق: حسن الشاعر، دار البشير، ١٤١٠هـ.
- الكامل، لأبي العباس المبرد، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ.
- الكتاب، لسيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، ١٤٠٣هـ.
- الكشاف للزمخشري، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع، لأبي محمد مكي القيسي، تحقيق: الدكتور محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤هـ.
- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، لأبي إسحاق الثعلبي تحقيق: عدد من الباحثين، دار التفسير، جدة، ١٤٣٦هـ.
- لباب التفاسير، لمحمود بن حمزة الكرماني، التحقيق في أربع رسائل دكتوراة بقسم القرآن وعلومه بكلية أصول الدين في الرياض، ١٤٠٤هـ.
- اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، تحقيق: غازي طليحات، دار الفكر، ١٤١٦هـ.
- اللمع في العربية، لابن جني، تحقيق: حامد المؤمن، عالم الكتب، ط الثانية، ١٤٠٥هـ.
- ليس في كلام العرب، تأليف: الحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق: أحمد عطار، ١٣٩٩هـ.

- مجاز القرآن، لأبي عبيدة، تحقيق: فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة، ١٤٠١هـ.
- مجالس ثعلب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، ١٤٠٠هـ.
- مجموع فتاوى شيخ الإسلام، لأحمد بن تيمية، جمع: عبد الرحمن بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ١٤٢٥هـ.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ.
- المحكم والمحيط الأعظم، لعلي بن إسماعيل بن سيده، تحقيق: عبد الستار فراج، معهد المخطوطات العربية، ١٣٨٨هـ.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، لابن جنى، تحقيق: علي ناصف، ١٣٨٩هـ.
- المخصص، تأليف: أبي الحسن علي ابن سيده الأندلسي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
- مدرسة الكوفة ومنهجها، للدكتور مهدي المخزومي، دار الرائد اللبناني، بيروت.
- المذكر والمؤنث لأبي محمد بن الأنباري، تحقيق: طارق الجنابي، دار الرائد العربي، بيروت، ١٤٠٦هـ.
- المرتجل في شرح الجمل، لابن الخشاب، تحقيق: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ.
- المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق.
- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق: محمد بركات، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ.
- مشكل إعراب القرآن، لمكي القيسي، تحقيق: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ.
- معالم التنزيل في تفسير القرآن، لأبي محمد البغوي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٠هـ.
- معاني القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: محمد الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٩هـ.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٨هـ.
- معاني القرآن للفراء، عالم الكتب، ط الثالثة، ١٤٠٣هـ.
- معاني القرآن، للأخفش، تحقيق: فائز فارس، دار البشير، ط الثانية، ١٤٠١هـ.
- معاني القراءات، لمحمد بن أحمد لأزهري، مركز البحوث في كلية الآداب، الرياض، ١٤١٢هـ.
- مغني اللبيب، لابن هاشم الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، ١٤١٢هـ.

- مفاتيح الغيب، لفخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٠ هـ.
- مفردات ألفاظ القرآن، تأليف الراغب الأصفهاني، تحقيق: صفوان عدنان، دار القلم، ١٤١٨هـ.
- المفصل في علم اللغة، للزمخشري، تحقيق: محمد السعيدي، دار إحياء العلوم، بيروت، ١٤١٠هـ.
- المفضليات، للمفضل الضبي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، بيروت، لبنان.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق: مجموعة من المحققين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٨هـ.
- مقاييس اللغة لابن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ.
- المقرب لابن عصفور، تحقيق: أحمد الجواري وعبد الله الجبورى، مطبعة العاني.
- نتائج الفكر في النحو لأبي القاسم السهيلي، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ١٤٠٤هـ.
- النشر في القراءات العشر، للحافظ ابن الجزري الدمشقي، تحقيق: علي الضباع، دار الكتاب.
- النكت والعيون، لأبي الحسن الماوردي، تحقيق: السيد بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت.
- النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري، تحقيق: محمد عبد القادر، دار الشروق، ط الأولى، ١٤٠١هـ.
- الهداية إلى بلوغ النهاية، لمكي بن أبي طالب، تحقيق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الشارقة، ١٤٢٩ هـ.
- همع الهوامع، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الرسالة، ١٤١٣هـ.
- الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي الحسن الواحدي، تحقيق: صفوان داوودي، دار القلم، دمشق، ١٤١٥هـ.

List the sources and references

- *Al-Ibānah fī al-Lughah al-ʿArabiyyah*, Salamah b. Muslim al-Ṣuḥārī, ed. ʿAbd al-Karīm Khalīfah, Wizārat al-Turāth al-Qawmī, Muscat, 1420 AH.
- *Ittiḥāf al-Ḥathīth bi-Iʿrāb mā Yushkil min Alfāẓ al-Ḥadīth*, Abū al-Baqāʾ al-ʿUkbarī, ed. Waḥīd Bālī, Dār Ibn Rajab, 1418 AH.
- *Irtišāf al-Ḍarb min Lisān al-ʿArab*, Abū Ḥayyān al-Andalusī, ed. Rajab ʿUthmān Muḥammad, Maktabat al-Khānjī, Cairo, 1418 AH.
- *Asrār al-ʿArabiyyah*, al-Anbārī, ed. Muḥammad Bahjat al-Bayṭār, Maṭbaʿat al-Taraqqī, Damascus, 1377 AH.
- *Al-Aḍdād*, Abū Bakr al-Anbārī, ed. Muḥammad Ibrāhīm, al-Maktabah al-ʿAṣriyyah, Beirut, 1407 AH.
- *Aḍwāʾ al-Bayān*, Muḥammad al-Amīn al-Shinqīṭī, Dār ʿAṭāʾāt al-ʿIlm, Riyadh, 1441 AH.
- *Iʿrāb al-Qurʾān*, al-Naḥḥās, ed. Zuhayr Ghāzī Zāhid, ʿĀlam al-Kutub / Maktabat al-Nahḍah al-ʿArabiyyah, 1405 AH.
- *Anwār al-Tanzīl wa-Asrār al-Taʾwīl*, Nāṣir al-Dīn al-Bayḍāwī, ed. Muḥammad al-Murʿashlī, Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī, Beirut, 1418 AH.
- *Al-Intiṣār li-Sībawayh*, Abū al-ʿAbbās Aḥmad b. Walād, ed. Zuhayr Sulṭān, Muʾassasat al-Risālah, 1416 AH.
- *Al-Inṣāf fī Masāʾil al-Khilāf*, al-Anbārī, ed. Muḥammad ʿAbd al-Ḥamīd, Dār al-Fikr, Beirut, 1407 AH.
- *Amālī Ibn al-Ḥājib*, Abū ʿAmr Ibn al-Ḥājib, ed. Fakhr Qaddārah, Dār ʿAmmār, Jordan, 1409 AH.
- *Amālī Ibn al-Shajarī*, ed. Maḥmūd al-Ṭanāḥī, Maktabat al-Khānjī, Cairo, 1413 AH.
- *Awḍaḥ al-Masālik ilā Alfiyyat Ibn Mālik*, Ibn Hishām al-Anṣārī, ed. Muḥammad al-Najjār, Egypt.
- *Al-Baḥr al-Muḥīṭ*, Abū Ḥayyān al-Andalusī, Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, 1st ed., 1413 AH.
- *Baḥr al-ʿUlūm*, Naṣr b. Muḥammad al-Samarqandī, Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, Beirut.

- *Al-Badīʿ fī ʿIlm al-ʿArabiyyah*, Majd al-Dīn Ibn al-Athīr, ed. Fatḥī ʿAlī, Umm al-Qurā University, Mecca, 1420 AH.
- *Taʾwīl Mushkil al-Qurʾān*, Muḥammad b. Qutaybah, ed. Ibrāhīm Shams al-Dīn, Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, Beirut.
- *Tamhīd al-Qawāʿid bi-Sharḥ Tashīl al-Fawāʾid*, Nāẓir al-Jaysh Muḥammad b. Yūsuf al-Ḥalabī, ed. ʿAlī Muḥammad Fākhir, Dār al-Salām, Cairo, 1428 AH.
- *Al-Tibyān fī Iʿrāb al-Qurʾān*, Abū al-Baqāʾ al-ʿUkbarī, ed. ʿAlī al-Bajāwī, ʿĪsā al-Bābī al-Ḥalabī.
- *Al-Taḥrīr wa-al-Tanwīr*, Muḥammad al-Ṭāhir Ibn ʿĀshūr, al-Dār al-Tūnisiyyah li-al-Nashr, Tunis, 1404 AH.
- *Tuḥfat al-Arīb*, Abū Ḥayyān al-Andalusī, ed. Samīr al-Majdhūb, al-Maktab al-Islāmī, 1408 AH.
- *Al-Tadhyīl wa-al-Takmīl*, Abū Ḥayyān al-Andalusī, ed. Ḥasan Hindāwī, Dār Kunūz Ishbīliyā.
- *Tashīl al-Fawāʾid wa-Takmīl al-Maqāṣid*, Ibn Mālik, ed. Muḥammad Barakāt, Dār al-Kātib al-ʿArabī, Cairo, 1388 AH.
- *Al-Tashīl li-ʿUlūm al-Tanzīl*, Abū al-Qāsim Ibn Juzayy, ed. ʿAbd Allāh al-Khālidī, Dār al-Arqam, Beirut, 1416 AH.
- *Al-Taṣrīḥ ʿalā al-Tawḍīḥ*, Khālid al-Azharī, Dār al-Fikr.
- *Taʿlīq al-Farāʾid ʿalā Tashīl al-Fawāʾid*, al-Damāmīnī, ed. Muḥammad b. ʿAbd al-Raḥmān al-Mufaddā, 1403 AH.
- *Tafsīr al-Qurʾān al-ʿAẓīm*, Ibn Kathīr, ed. Ḥikmat Yāsīn, Dār Ibn al-Jawzī, 1431 AH.
- *Al-Tafsīr al-Basīṭ*, Abū al-Ḥasan al-Wāḥidī, ed. Majmūʿah min al-Muḥaqqiqīn, ʿImādat al-Baḥth al-ʿIlmī, Imām Muḥammad b. Saʿūd Islamic University, 1430 AH.
- *Tafsīr al-Samʿānī*, Manṣūr b. Muḥammad, ed. Yāsir b. Ibrāhīm, Dār al-Waṭan, Riyadh, 1418 AH.
- *Tahdhīb al-Lughah*, Abū Manṣūr al-Azharī, ed. Majmūʿah min al-Muḥaqqiqīn, al-Dār al-Miṣriyyah li-al-Taʾlīf wa-al-Tarjamah.
- *Tawḍīḥ al-Maqāṣid wa-al-Masālik bi-Sharḥ Alfiyyat Ibn Mālik*, al-Murādī, ed. ʿAbd al-Raḥmān Sulaymān, Maktabat al-

Kulliyyāt al-Azhariyyah, Cairo, 1396 AH.

- *Taysīr al-Karīm al-Raḥmān fī Tafsīr Kalām al-Mannān*, ʿAbd al-Raḥmān b. Nāṣir al-Saʿdī, ed. ʿAbd al-Raḥmān al-Luwayḥiq, Muʾassasat al-Risālah, 1420 AH.
- *Jāmiʿ al-Bayān ʿan Taʾwīl Āy al-Qurʾān*, Abū Jaʿfar Muḥammad b. Jarīr al-Ṭabarī, Dār al-Tarbiyah wa-al-Turāth, Mecca.
- *Al-Jāmiʿ li-Aḥkām al-Qurʾān*, al-Qurṭubī, Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī, Beirut, 1405 AH.
- *Al-Jāmiʿ al-Ṣaḥīḥ (Ṣaḥīḥ Muslim)* , Abū al-Ḥusayn Muslim b. al-Ḥajjāj, Dār al-Buḥūth al-ʿIlmiyyah.
- *Jamharat al-Lughah*, Abū Bakr Ibn Durayd, ed. Ramzī Munīr Baʿlabakkī, Dār al-Malāyīn, 1987.
- *Al-Ḥujjah li-al-Qurrāʾ al-Sabʿah Aʾimmat al-Amṣār*, Abū ʿAlī al-Fārisī, ed. Badr al-Dīn Qahwajī, Dār al-Maʾmūn.
- *Ḥujjat al-Qirāʾāt*, Abū Zurʿah, ed. Muḥammad al-Afghānī, Muʾassasat al-Risālah, 4th ed., 1404 AH.
- *Khizānat al-Adab wa-Lubb Lubāb Lisān al-ʿArab*, ʿAbd al-Qādir al-Baghdādī, ed. ʿAbd al-Salām Hārūn, Maktabat al-Khānjī, Cairo, 1406 AH.
- *Al-Khaṣāʾiṣ*, Ibn Jinnī, ed. Muḥammad ʿAlī al-Najjār, Dār al-Hudā li-al-Ṭibāʿah wa-al-Nashr, Beirut, 2nd ed.
- *Dirāsāt li-Uslūb al-Qurʾān al-Karīm*, Muḥammad ʿAbd al-Khāliq ʿAḍīmah, Dār al-Ḥadīth, Cairo.
- *Al-Durr al-Maṣūn fī ʿUlūm al-Kitāb al-Maknūn*, al-Samīn al-Ḥalabī, ed. Aḥmad al-Kharrāṭ, Dār al-Qalam, Damascus.
- *Al-Durr al-Manthūr*, Jalāl al-Dīn al-Suyūṭī, Dār al-Fikr, Beirut.
- *Dīwān Abī al-Aswad al-Duʾalī*, ed. ʿAbd al-Karīm al-Dujaylī, Sharikat al-Nashr al-ʿIrāqiyyah, Baghdad, 1373 AH.
- *Dīwān Ḥātim al-Ṭāʾī*, Dār Ṣādir, Beirut, 1401 AH.
- *Dīwān Ḥassān b. Thābit al-Anṣārī*, ed. Walīd ʿArafāt, Dār Ṣādir, Beirut.
- *Dīwān Ruʾbah b. al-ʿAjjāj*, ed. William al-Burūsī, منشورات Dār al-Āfāq al-Jadīdah, Beirut, 1400 AH.

- *Dīwān al-Farazdaq*, ed. ʿUmar Fārūq al-Ṭabbāʿ, Dār al-Arqam, Beirut, 1418 AH.
- *Dīwān al-Nābighah al-Dhubyānī*, ed. Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm, Dār al-Maʿārif, Egypt.
- *Dīwān Dhī al-Rummah*, ed. ʿAbd al-Quddūs Abū Ṣāliḥ, Maṭbūʿāt Majmaʿ al-Lughah al-ʿArabiyyah, Damascus, 1392 AH.
- *Al-Risālah*, Muḥammad b. Idrīs al-Shāfiʿī, ed. Aḥmad Shākir, Maṭbaʿat al-Bābī al-Ḥalabī, Egypt, 1357 AH.
- *Rasāʾil fī al-Lughah*, Abū Muḥammad ʿAbd Allāh b. al-Sayyid al-Baṭalyawsī, ed. Walīd al-Sarrāqibī, Markaz al-Malik Fayṣal li-al-Buḥūth wa-al-Dirāsāt al-Islāmiyyah, Riyadh, 1428 AH.
- *Zād al-Masīr fī ʿIlm al-Tafsīr*, Abū al-Faraj Ibn al-Jawzī, ed. ʿAbd al-Razzāq al-Mahdī, Dār al-Kitāb al-ʿArabī, Beirut, 1422 AH.
- *Al-Zāhir fī Maʿānī Kalimāt al-Nās*, Ibn al-Anbārī, ed. Ḥātim al-Ḍāmin, Dār al-Risālah, 1412 AH.
- *Al-Sabʿah fī al-Qirāʾāt*, Ibn Mujāhid, ed. Shawqī Ḍayf, Dār al-Maʿārif, Cairo.
- *Safar al-Saʿādah wa-Safīr al-Ifādah*, ʿAlam al-Dīn al-Sakhāwī, ed. Muḥammad Aḥmad al-Dālī, Majmaʿ al-Lughah al-ʿArabiyyah, Damascus, 1403 AH.
- *Sharḥ al-Tashīl*, Ibn Mālik al-Jayyānī, ed. ʿAbd al-Raḥmān al-Sayyid, Dār Hajar, 1410 AH.
- *Sharḥ Jumal al-Zajjājī*, Ibn ʿAṣfūr, ed. Ṣāḥib Abū Janāḥ.
- *Sharḥ Shudhūr al-Dhahab*, Ibn Hishām al-Anṣārī, ed. Muḥammad ʿAbd al-Ḥamīd, Dār al-Fikr.
- *Sharḥ Qaṭr al-Nadā wa-Ball al-Ṣadā*, Ibn Hishām al-Anṣārī, ed. Muḥammad ʿAbd al-Ḥamīd, Dār al-Fikr.
- *Sharḥ Alfiyyat Ibn Mālik*, Ibn al-Nāẓim, ed. ʿAbd al-Ḥamīd al-Sayyid ʿAbd al-Ḥamīd, Dār al-Jīl, Beirut.
- *Sharḥ ʿUmdat al-Ḥāfiẓ wa-ʿUddat al-Lāfiẓ*, Jamāl al-Dīn Ibn Mālik, ed. ʿAdnān al-Dūrī, Maṭbaʿat al-ʿĀnī, Baghdad, 1397 AH.

- *Sharḥ al-Mufaṣṣal (al-Takhmīr)* , ed. ʿAbd al-Raḥmān al-ʿUthaymīn, Dār al-Gharb al-Islāmī, Beirut, 1990.
- *Sharḥ al-Mufaṣṣal*, Ibn Yaʿīsh, Dār ʿĀlam al-Kutub, Beirut; Maktabat al-Mutanabbī, Cairo.
- *Sharḥ al-Muqaddimah al-Kāfiyah*, Jamāl al-Dīn Ibn al-Ḥājib, ed. Jamāl Aḥmad, Maktabat al-Bāz, Mecca, 1418 AH.
- *Sharḥ Kitāb Sībawayh*, Abū Saʿīd al-Sīrāfī, ed. Aḥmad Mahdalī, Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, 1429 AH.
- *Sharḥ Alfiyyat Ibn Mālik*, al-Ashmūnī, Dār Iḥyāʾ al-Kutub al-ʿIlmiyyah, Egypt.
- *Sharḥ Dīwān al-Ḥamāsah*, Abū ʿAlī Aḥmad b. Muḥammad al-Marzūqī, ed. ʿAbd al-Salām Hārūn, Maṭbaʿat Lajnat al-Taʾlīf wa-al-Tarjamah wa-al-Nashr, Cairo.
- *Sharḥ Shawāhid al-Mughnī*, Jalāl al-Dīn ʿAbd al-Raḥmān al-Suyūṭī, Dār Maktabat al-Ḥayāh.
- *Sharḥ al-Qaṣāʾid al-Sabʿ al-Ṭiwāl*, Ibn al-Anbārī, ed. ʿAbd al-Salām Hārūn, Dār al-Maʿārif, 1400 AH.
- *Sharḥ al-Kāfiyah*, Raḍī al-Dīn al-Astarābādhī, ed. Yūsuf Ḥasan ʿUmar, Jāmiʿat Qāryūnis, Libya.
- *Sharḥ al-Kāfiyah al-Shāfiyah*, Ibn Mālik, ed. ʿAbd al-Munʿim Huraydī, Dār al-Maʾmūn li-al-Turāth, 1402 AH.
- *Al-Shiʿr*, Abū ʿAlī al-Fārisī, ed. Maḥmūd al-Ṭanāḥī, Maktabat al-Khānjī, Cairo, 1408 AH.
- *Al-Ṣāḥibī*, Abū al-Ḥusayn Aḥmad b. Fāris, ed. al-Sayyid Aḥmad Ṣaqr, Maṭbaʿat ʿĪsā al-Bābī al-Ḥalabī, Cairo.
- *Al-Ṣiḥāḥ*, Ismāʿīl b. Ḥammād al-Jawharī, ed. Aḥmad ʿAṭṭār, Dār al-ʿIlm li-al-Malāyīn, 1404 AH.
- *Ṣaḥīḥ al-Bukhārī*, Dār al-Maʿrifah, Lebanon, 1978.
- *ʿInāyat al-Qāḍī wa-Kifāyat al-Rāḍī ʿalā Tafsīr al-Bayḍāwī*, Shihāb al-Dīn Aḥmad b. Muḥammad al-Khafājī, Dār Ṣādir, Beirut.
- *Al-ʿAyn*, (attributed to) al-Khalīl b. Aḥmad, ed. Mahdī al-Makhzūmī and Ibrāhīm al-Sāmarāʾī, Beirut, 1408 AH.
- *Al-Gharībayn*, Abū ʿUbayd al-Harawī, ed. Aḥmad Farīd,

Maktabat Nizār al-Bāz, Mecca, 1419 AH.

- *Al-Fuṣūl al-Mufīdah fī al-Wāw al-Mazīdah*, Khalīl al-ʿAlāʾī, ed. Ḥasan al-Shāʿir, Dār al-Bashīr, 1410 AH.
- *Al-Kāmil*, Abū al-ʿAbbās al-Mubarrad, ed. Muḥammad Aḥmad al-Dālī, Muʾassasat al-Risālah, 1406 AH.
- *Al-Kitāb*, Sībawayh, ed. ʿAbd al-Salām Muḥammad Hārūn, ʿĀlam al-Kutub, 1403 AH.
- *Al-Kashshāf*, al-Zamakhsharī, Dār al-Maʿrifah, Beirut.
- *Al-Kashf ʿan Wujūh al-Qirāʾāt al-Sabʿ*, Abū Muḥammad Makkī al-Qaysī, ed. Muḥyī al-Dīn Ramaḍān, Muʾassasat al-Risālah, 1404 AH.
- *Al-Kashf wa-al-Bayān ʿan Tafsīr al-Qurʾān*, Abū Isḥāq al-Thaʿlabī, ed. Majmūʿah min al-Bāḥithīn, Dār al-Tafsīr, Jeddah, 1436 AH.
- *Lubāb al-Tafāsīr*, Maḥmūd b. Ḥamzah al-Kirmānī, (doctoral theses, College of Uṣūl al-Dīn, Riyadh) , 1404 AH.
- *Al-Lubāb fī ʿIlal al-Bināʾ wa-al-Iʿrāb*, al-ʿUkbarī, ed. Ghāzī Ṭulayḥāt, Dār al-Fikr, 1416 AH.
- *Al-Lumaʿ fī al-ʿArabiyyah*, Ibn Jinnī, ed. Ḥāmid al-Muʾmin, ʿĀlam al-Kutub, 2nd ed., 1405 AH.
- *Laysa fī Kalām al-ʿArab*, al-Ḥusayn b. Aḥmad b. Khālawayh, ed. Aḥmad ʿAṭṭār, 1399 AH.
- *Majāz al-Qurʾān*, Abū ʿUbaydah, ed. Fuʾād Sezgin, Muʾassasat al-Risālah, 1401 AH.
- *Majālis Thaʿlab*, ed. ʿAbd al-Salām Muḥammad Hārūn, Dār al-Maʿārif, 1400 AH.
- *Majmūʿ Fatāwā Shaykh al-Islām Ibn Taymiyyah*, comp. ʿAbd al-Raḥmān b. Qāsim, Majmaʿ al-Malik Fahd li-Ṭibāʿat al-Muṣḥaf al-Sharīf, Medina, 1425 AH.
- *Al-Muḥarrar al-Wajīz fī Tafsīr al-Kitāb al-ʿAzīz*, Ibn ʿAṭiyyah al-Andalusī, ed. ʿAbd al-Salām ʿAbd al-Shāfī, Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, Beirut, 1422 AH.
- *Al-Muḥkam wa-al-Muḥīṭ al-Aʿẓam*, Ibn Sīdah, ed. ʿAbd al-Sattār Farraj, Maʿhad al-Makhṭūṭāt al-ʿArabiyyah, 1388 AH.

- *Al-Muḥtasab fī Tabyīn Wujūh Shawādhdh al-Qirāʾāt*, Ibn Jinnī, ed. ʿAlī Nāṣif, 1389 AH.
- *Al-Mukhaṣṣaṣ*, Abū al-Ḥasan ʿAlī b. Sīdah al-Andalusī, Dār al-Kitāb al-Islāmī, Cairo.
- *Madrasat al-Kūfah wa-Manhajuhā*, Mahdī al-Makhzūmī, Dār al-Rāʾid al-Lubnānī, Beirut.
- *Al-Mudhakkar wa-al-Muʾannath*, Abū Muḥammad Ibn al-Anbārī, ed. Ṭāriq al-Janābī, Dār al-Rāʾid al-ʿArabī, Beirut, 1406 AH.
- *Al-Murtaǧal fī Sharḥ al-Jumal*, Ibn al-Khashshāb, ed. ʿAlī Ḥaydar, Damascus, 1392 AH.
- *Al-Masāʾil al-Ḥalabiyyāt*, Abū ʿAlī al-Fārisī, ed. Ḥasan Hindāwī, Dār al-Qalam, Damascus.
- *Al-Musāʿid ʿalā Tashīl al-Fawāʾid*, Ibn ʿAqīl, ed. Muḥammad Barakāt, Dār al-Fikr, Damascus, 1400 AH.
- *Mushkil Iʿrāb al-Qurʾān*, Makkī al-Qaysī, ed. Ḥātim al-Ḍāmin, Muʾassasat al-Risālah, 1405 AH.
- *Maʿālim al-Tanzīl fī Tafsīr al-Qurʾān*, al-Baghawī, ed. ʿAbd al-Razzāq al-Mahdī, Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī, Beirut, 1420 AH.
- *Maʿānī al-Qurʾān*, Abū Jaʿfar al-Naḥḥās, ed. Muḥammad al-Ṣābūnī, Umm al-Qurā University, Mecca, 1409 AH.
- *Maʿānī al-Qurʾān wa-Iʿrābuh*, al-Zajjāj, ed. ʿAbd al-Jalīl ʿAbduh Shalabī, ʿĀlam al-Kutub, Beirut, 1408 AH.
- *Maʿānī al-Qurʾān*, al-Farrāʾ, ʿĀlam al-Kutub, 3rd ed., 1403 AH.
- *Maʿānī al-Qurʾān*, al-Akhfash, ed. Fāʾiz Fāris, Dār al-Bashīr, 2nd ed., 1401 AH.
- *Maʿānī al-Qirāʾāt*, Muḥammad b. Aḥmad al-Azharī, Markaz al-Buḥūth, College of Arts, Riyadh, 1412 AH.
- *Mughnī al-Labīb*, Ibn Hishām al-Anṣārī, ed. Māzin al-Mubārak, Dār al-Fikr, 1412 AH.
- *Mafātīḥ al-Ghayb*, Fakhr al-Dīn al-Rāzī, Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī, Beirut, 1420 AH.
- *Mufradāt Alfāẓ al-Qurʾān*, al-Rāghib al-Aṣfahānī, ed. Ṣafwān

ʿAdnān, Dār al-Qalam, 1418 AH.

- *Al-Mufaṣṣal fī ʿIlm al-Lughah*, al-Zamakhsharī, ed. Muḥammad al-Saʿīdī, Dār Iḥyāʾ al-ʿUlūm, Beirut, 1410 AH.
- *Al-Mufaḍḍaliyyāt*, al-Mufaḍḍal al-Ḍabbī, ed. Aḥmad Muḥammad Shākir and ʿAbd al-Salām Hārūn, Beirut.
- *Al-Maqāṣid al-Shāfiyah fī Sharḥ al-Khulāṣah al-Kāfiyah*, Abū Isḥāq al-Shāṭibī, ed. Majmūʿah min al-Muḥaqqiqīn, Umm al-Qurā University, Mecca, 1428 AH.
- *Maqāyīs al-Lughah*, Ibn Fāris, ed. ʿAbd al-Salām Hārūn, Dār al-Fikr, 1399 AH.
- *Al-Muqarrab*, Ibn ʿAṣfūr, ed. Aḥmad al-Jawārī and ʿAbd Allāh al-Jubūrī, Maṭbaʿat al-ʿĀnī.
- *Natāʾij al-Fikr fī al-Naḥw*, Abū al-Qāsim al-Suhaylī, ed. Muḥammad Ibrāhīm al-Bannā, Dār al-Iʿtiṣām, 1404 AH.
- *Al-Nashr fī al-Qirāʾāt al-ʿAshr*, Ibn al-Jazarī, ed. ʿAlī al-Ḍabbāʿ, Dār al-Kitāb.
- *Al-Nukat wa-al-ʿUyūn*, Abū al-Ḥasan al-Māwardī, ed. al-Sayyid b. ʿAbd al-Raḥīm, Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, Beirut.
- *Al-Nawādir fī al-Lughah*, Abū Zayd al-Anṣārī, ed. Muḥammad ʿAbd al-Qādir, Dār al-Shurūq, 1st ed., 1401 AH.
- *Al-Hidāyah ilā Bulūgh al-Nihāyah*, Makkī b. Abī Ṭālib, (university theses, University of Sharjah), 1429 AH.
- *Hamʿ al-Hawāmiʿ*, Jalāl al-Dīn al-Suyūṭī, ed. ʿAbd al-Salām Hārūn, Dār al-Risālah, 1413 AH.
- *Al-Wajīz fī Tafsīr al-Kitāb al-ʿAzīz*, Abū al-Ḥasan al-Wāḥidī, ed. Ṣafwān Dāwūdī, Dār al-Qalam, Damascus, 1415 AH.

حلاوةُ الحلّ للعطفِ على المحلّ
لشهاب الدين الخَفاجي (ت: ١٠٦٩هـ)
دراسة وتحقيق

Halawat al-Hall li al-‘Atf ‘ala al-Mahall by Shihab al-Din al-Khafaji (d. 1069 AH): Study and Editing

د. سليمان بن سليمان العنقري

الأستاذ المشارك بقسم النحو والصرف وفقه اللغة

كلية اللغة العربية – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

Dr. Sulaiman bin Sulaiman Al-Angari
College of Arabic Language
Imam Mohammad Ibn Saud Islamic University

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى التَّحقيق العلمي لرسالةٍ نحويَّة مهمَّة، لعالمٍ متبحِّرٍ في علوم اللغة العربية والتفسير والشريعة، من علماء القرن الحادي عشر الهجري، ألا وهو شهاب الدين أحمد بن محمد بن عُمر الخفاجي المتوفى سنة تسعٍ وستين وألف من الهجرة النبوية؛ إذ تعالج هذه الرسالةُ مسألةً دقيقةً في الدرس النحوي، وقد سمَّاها بـ (حلاوة الحلِّ للعطف على المحلِّ)؛ فكشف النِّقاب عن حقيقتها، ووضَّح الخلاف فيها، ونصَّ على سببه، وجلَّى الخلاف بين العطف على المحلِّ والعطف على التوهُّم، ثمَّ تحدثَ عن العطف على معمولي عاملين.

والشهاب في رفعه الحُجب عن الغموض الذي اكتنف هذه القضيَّة وما لزمها من مسائل اتَّبع منهجًا علميًّا سليمًا؛ إذ استدعى كلام أئمة النحو، وفي مقدمتهم سيبويه والخليل والفراء، وغيرهم كالسيرافي وأبي عليّ الشلوبين وابن جني والدماميني وغيرهم كثير، ولم يكن مجردَ ناقلٍ للأقوال والآراء، بل شرَح وحلَّل وناقشَ وعلَّل ورجَّح، واستطاع توظيف هذه الأقوال والآراء في خدمة رسالته وإظهارها في صورة مكتملة، وهو ما يجعل الباحث عنها لا يحتاج إلى بحثٍ آخر يُشبع طِلبته ونهمه.

وكانت أصول النحو وأدلته حاضرة في تلك الرسالة حضورًا مميَّزًا، فكان عِمادها القرآن الكريم وقراءاته المتواترة والشاذّة، وكذلك الشعر العربي، وأقوال العرب، ولم يُغفل الشهاب دليلَ القياس والعلة، والإجماع، وهو في جميع أدلته يعرضُها عرضَ الخبير، موضِّحًا وموجِّهًا، بل معربًا بعضَها، ثم هو لا يترك القارئ تائهًا في خضم هذه الأقوال الكثيرة، بل كان يستثيره ويلفت انتباهه بقوله: (واعلمْ)، وقوله: (تنبيه)، وقوله: (انتهى)، وقوله: (فليتأمل)، وقوله: (ولم يُعهد مثله في العربية. فاعرفه)، وغير ذلك من العبارات التي تدعو القارئ إلى الإصغاء السمعي والحضور الذهني.

Abstract

This study aims to produce a critical scholarly edition of an important grammatical treatise by a distinguished scholar deeply versed in Arabic linguistics, exegesis, and Islamic law—namely, Shihāb al-Dīn Aḥmad ibn Muḥammad ibn ʿUmar al-Khafājī (d. 1069 AH / 1659 CE). The treatise addresses a subtle issue in grammatical theory and is entitled (Ḥalāwat al-Ḥall li-l-ʿAṭf ʿalā al-Maḥall). In it, the author uncovers the true nature of this issue, clarifies the points of (disagreement) , identifies their causes, and delineates the distinction between coordination according to syntactic position (al-ʿaṭf ʿalā al-maḥall) and coordination based on notional consideration (al-ʿaṭf ʿalā al-tawahhum). He also discusses coordination involving the dependents of two different governing elements.

In lifting the veil from the ambiguity surrounding this topic and its related questions, al-Khafājī adopts a sound scholarly method. He draws extensively on the statements of leading grammarians—foremost among them Sībawayh, al-Khalīl, and al-Farrāʾ—as well as others such as al-Sīrāfī, Abū ʿAlī al-Shalūbīn, Ibn Jinnī, al-Damāmīnī, and many more. He is not merely a transmitter of opinions; rather, he explains, analyzes, critiques, justifies, and weighs them, skillfully employing these views to serve his treatise and present it in a coherent and comprehensive form, such that the reader is left with little need to consult further sources.

The principles and evidentiary foundations of grammar are prominently featured throughout the treatise. Its primary supports include the Qurʾān—both its canonical and non-canonical readings—along with Arabic poetry and the speech of the Arabs. Al-Khafājī also gives due consideration to analogical reasoning (qiyās) , causation (ʿilla) , and consensus (ijmāʿ). In presenting these proofs, he writes with the authority of an expert—clarifying, directing, and at times parsing them grammatically. Moreover, he does not leave the reader lost amid the abundance of opinions; rather, he actively engages and guides the reader's attention through expressions such as "Know that" "Note," "End of discussion," "Let it be carefully considered," and "Nothing comparable to this is known in Arabic—so take heed," among other phrases that invite attentive reading and intellectual engagement.

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد:

فقد حبا الله عزَّ وجلَّ اللغة العربية الشريفة وحماها وحفظها من التحريف والضياع، وجعلها لغةَ كتابه الخالد القرآن الكريم، وهيَّأ لها أسبابَ البقاء والخلود، ومن هذه الأسباب أنْ سخَّر لها علماءَ من عباده المخلصين، فاشتغلوا بها وجعلوها أصلَ تفكيرهم وجُلَّ اهتمامهم، فألَّفوا من أجلها المؤلَّفات العظام، التي حوت قواعدَها وقوانينَها ومسائلَها وقضاياها، وكلَّ ما له صلة بها، وقد أبدعوا في ذلك أيَّما إبداعٍ. وكان من بين هؤلاء الذين هيَّأهم الله جلَّت حكمته لخدمتها والذّب عنها شهابُ الدين أحمدَ بن محمدِ بن عمر الخفاجيَّ، المتوفَّى سنة ١٠٦٩هـ، وهو المعروف بتآليفه الجمَّة المتنوعة الفنون والمعارف، والمشهور بكثرة رسائله النافعة التي قصد من ورائها حلَّ مشكلات العلوم عامة وتِبيان غوامضها، وما يتعلَّق بالنحو العربي خاصة.

وهذه الرسالةُ موضع البحث خيرُ شاهدٍ على ذلك؛ إذ تحتوي على مسألة نحوية كثُر فيها الخلاف وتعددت أسبابه، واتصل بها غيرها من المسائل ممَّا تشابه معها، كالعطف على التوهم، والعطف على معمولي عاملي مختلفين، وتلك مسألةٌ من مسائل النحو التي تحتاج إلى كشف الغطاء عنها، وتجلية أصولها وفروعها، وبسط القول فيها، وبيان الراجح في الأقوال والآراء فيها، خاصة ما يتصل بالشواهد القرآنية. وقد احتشد الشهاب لهذه المسألة احتشادَ متمكِّنٍ في العلم خبيرٍ بضروبه وأفانينه؛ فكانت هذه الرسالةُ الجلية القدر، العظيمة الأثر والنفع، التي وسمها بـ (حلاوة الحَلِّ للعطفِ على المحَلّ).

- **أهمية الرسالة وأسباب تحقيقها:**

١- بروز شخصية شهاب الدين الخفاجي، وغزارة علمه ومعارفه، وهذا كان له أكبرُ الأثر في بيان هذه المسألة وتجلية أمرها للباحثين والدارسين.

٢- القضيَّة التي عالجتها الرسالة قضية نحوية طريفة ومهمَّة؛ لما لها من اتصال مباشر بتخريج بعض الآيات القرآنية، وأشعار العرب وأقوالهم، وهي عماد الاستدلال النحوي.

٣- اشتمال الرسالة على تحقيق أقوال العلماء ومذاهبهم وشرح كلامهم في الحمل على الموضع، وخصوصًا كلام سيبويه.

٤- فصَّلتِ الرسالة مسألة العطف على معمولي عاملين مختلفين في فصلٍ خاصٍّ، وهي من المسائل النحوية الشائكة.

٥- احتواء الرسالة على تفصيل القول في مسألة العطف على اسم (إنَّ) قبل الخبر وبعده.

٦- أنَّ هذه الرسالة – مع جلال موضوعها – لم تحقَّق تحقيقًا علميًّا، حسب اطلاعي.

- **أهداف البحث:**

١- تحقيق الرسالة تحقيقًا علميًّا حسب قواعد فنِّ التحقيق وقوانينه المعروفة عند المختصين.

٢- نشر الرسالة في مجلَّة علمية محكمة؛ لطرافة موضوعها ومكانته العالية في الدرس النحوي؛ ليفيد منها الباحثون والدارسون.

٣- إثبات نسبة الرسالة إلى شهاب الدين الخفاجي.

٤- إظهار موضوع الرسالة بصورة موجزة.

٥- التعريف بالشهاب الخفاجي بإيجاز.

- **الدراسات السابقة:**

بعد البحث والاستقراء والتتبع لم أقف على تحقيق سابق لهذه الرسالة.

- **منهج البحث:**

اتَّبعت في قسم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وفي قسم التحقيق اتبعت المنهج العلمي في تحقيق المخطوطات على نحو ما ذكرته في القسم الثاني (قسم التحقيق).

- **الخطة المجملة:**

أدرتُ البحثَ في مقدمة، وقسمين، وثبت المصادر والمراجع، وبيان ذلك فيما يأتي:

المقدمة: وفيها حديث عن التعريف بالموضوع، وأهميته، وأسباب دراسته، وتحقيقه، وأهدافه، والدراسات السابقة، والمنهج، والخطة المجملة.

القسم الأول: الدراسة، وفيها: التعريف بالمؤلف والرسالة. وقد ذكرت فيه سيرة موجزةً للشهاب الخفاجي، وتعريفًا مختصرًا بالمجموع والرسالة، ودليل نسبة الرسالة للشهاب، ووصفًا للنسخة الخطية، ومنهج التحقيق، ونماذج من النسخة الخطية.

القسم الثاني: التحقيق.

وأخيرًا: ثبت المصادر والمراجع.

واللهَ أسأل أن ينفع بهذا العمل، ويخلص لي فيه النية، والحمد لله رب العالمين.

القسم الأول: الدراسة

أولًا: التعريف بالمؤلِّف

سيرة الشهاب الخفاجي[١]:

شهاب الدين الخفاجي عُرف لدى الباحثين والدارسين بحاشيته على البيضاوي، وريحانة الألبا، وشفاء الغليل، وغيرها من المؤلَّفات العظيمة النافعة؛ من أجل ذلك ستكون ترجمتي له موجزة مختصرة، وذلك على النحو الآتي:

هو الشيخ الفاضل أحمد بن محمد بن عمر الخَفَاجيّ نسبة إلى قبيلة خفاجة، المصري، شهاب الدين، أبو العبّاس، قاضي القضاة، لغوي، أديب، محدّث، فقيه في المذهبين الحنفي والشافعي.

ولد ونشأ بمصر سنة ٩٧٩هـ، ورحل إلى الشام والقسطنطينية، ثم عاد إلى مصر، واتَّصل بالسلطان مراد العثماني فولَّاه القضاء[٢].

أخذ العلم عن علماء في فنون شتى، من أهمهم:

برهان الدين العلقمي (ت: ٩٤٤هـ)[٣]، وابن غانم الخزرجي (١٠٠٤هـ)[٤]، وشمس الدين الرَّملي (ت: ١٠٠٤هـ)[٥]، وأحمد قعُود (ت: ١٠٠٧هـ)[٦]، وفَخْرُ الدِّينِ القُسْطَنْطِينِيُّ (ت: ١٠٠٨هـ)[٧]، وشَمْسُ الدِّينِ الصَّالِحِيُّ (١٠١٢هـ)، وأحمد العناياتي (ت: ١٠١٤هـ)[٨]، وأبو بكر الشَّنواني (ت:

(١) انظر ترجمته في: ريحانة الألبّا للشهاب الخفاجي ٢٣٧/٢، والبدور المضية في تراجم الحنفية ٣٤٠/٣، والتاج المكلل ٢٨٠، وخلاصة الأثر للمحبي ٣٣١/١، ٣٣٢، والأعلام للزركلي ٢٣٨/١، ومعجم المفسرين ٧٤/١.

(٢) انظر: ريحانة الألبا ٤/١، وخلاصة الأثر ٣٣١/١، والأعلام ٢٣٨/١.

(٣) ينظر: ريحانة الألبا ٧٧/١، ٣٢٨/٢.

(٤) ينظر: ريحانة الألبا ٥٤/٢، ٣٢٨، وخلاصة الأثر ٣٣٣/١.

(٥) ينظر: ريحانة الألبا ٣٢٧/٢، وخلاصة الأثر ٣٣٢/١.

(٦) ينظر: خلاصة الأثر ١٥٩/١، وشجرة النور الزكية ٤١٧/١.

(٧) ينظر: ريحانة الألبا ٢٧٣/٢، ٣٣٠.

(٨) انظر: ريحانة الألبا ١٧/١، ٣٢٩/٢.

١٠١٩هـ)[١]، وهو خالُهُ، وقد أخذ عنه علوم العربية، ونُورُ الدِّينِ الزِّيَادِيُّ (ت: ١٠٢٤هـ)[٢]، وعَزْمِي زَادَهْ (ت: ١٠٤٠هـ)[٣].

كما أخذ العلم عنه طلاب كثر في مجالات متنوعة، ومن أبرزهم:

عبد البر الفيومي (ت: ١٠٧١هـ)[٤]، وابن الجمَّال (ت: ١٠٧٢هـ)[٥]، وفضل الله الحبي (ت: ١٠٨٢هـ)[٦]، وأحمد العجمي (ت: ١٠٨٦هـ)[٧]، وعبد القادر البغدادي (ت: ١٠٩٣هـ)[٨]، وبرهان الدين الكوراني (ت: ١١٠١هـ)[٩].

ومن كتبه:

(ريحانة الألبا) ترجم به لمعاصريه، وترجم لنفسه فيه، و(ديوان الأدب)، و(الرسائل الأربعون)، و(حاشية تفسير البيضاوي) في مجلدات، و(حاشية شرح الفرائض)، و(شرح درَّة الغواص)، و(طراز المجالس)، و(حديقة السحر)، و(الرحلة)، و(حواشي الرضي والجامي)، و(شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل)، و(شرح شفاء القاضي عياض)، وغير ذلك، وله ديوان شعر[١٠].

وتوفي بمصر في الثاني عشر من رمضان، سنة تسع وستين وألف للهجرة، وقد أناف على التسعين[١١].

---

(١) ينظر: ريحانة الألبا ١/٣٠٠، ٢/٣٢٧، وخلاصة الأثر ١/٧٩، ٣٣٢، ٤/٧٦.

(٢) ينظر: ريحانة الألبا ٢/٣٢٨، خلاصة الأثر ١/٣٣٢، ٣/١٩٥.

(٣) ينظر: ريحانة الألبا ٢/٣٣٠، وخلاصة الأثر ١/٣٣٢.

(٤) انظر: خلاصة الأثر ٢/٢٩١.

(٥) ينظر: خلاصة الأثر ٣/١٢٨، ١٢٩.

(٦) ينظر: خلاصة الأثر ١/٣٣٤، ٣/٢٧٧.

(٧) ينظر: خلاصة الأثر ١/١٧٦.

(٨) ينظر: خلاصة الأثر ٢/٤٥١، وخزانة الأدب ١/٣.

(٩) ينظر: تاريخ عجائب الآثار ١/١١٧.

(١٠) أفرد الشهاب بابًا في كتابه ريحانة الألبا ٢/٣٤٠، ذكر فيه بعض مؤلفاته، ابتدأه بقوله: "فإن أردتَ ما لِيَ من المآثر، فمن تأليفي...". وانظر: خلاصة الأثر ١/٣٣٣، والأعلام ١/٢٣٨، ومعجم المؤلفين ٢/١٣٨.

(١١) انظر: خلاصة الأثر ١/٣٣٤، والأعلام ١/٢٣٨، ومعجم المؤلفين ٢/١٣٨.

ثانيًا: التعريف بالمجموع

قال المصنّف في مقدمة المجموع: "فلمّا لم أجد بابًا أدخلُه غيرَ بابٍ في كتاب، ولا أنيسًا أتفكّهُ بكلامه غيرَ دفترٍ فيه ثمراتُ الألباب، كلّما أشكل عليّ معنى جادَ بحلِّ إشكالِه، وضمَّه إلى ما أهداه إليّ من أخواته وأشكاله، فكنتُ أُفرده برسالةٍ تحلُّ عُقَدَه وتفتحُ أقفالَه، حتى اجتمع من ذلك رسائلُ عديدةٌ وانتظمت فرائدُ فوائدَ مفيدة، فجمعتُ ذلك في مجموعةٍ سميتُها: (قَيد الأوابد في مهمّات الفوائد)[١] ".

فالمجموع كما ذكر المصنِّف في علومٍ شتى، وليس في فنٍّ واحد، ففيه رسائل في علوم القرآن، وعلوم الحديث، والعقيدة، والفقه، والأصول، واللغة، والنحو، والأدب. وعددُ رسائله إحدى وسبعون رسالة.

ثالثًا: التعريف بالرسالة وموضوعها

الرسالة هي الرسالة الحادية والخمسون من مجموع الشهاب الخفاجي السابق. قال المصنّف في مقدمتها موضحًا موضوعها وما اشتملت عليه:

" فهذه قَطرةٌ من وابلٍ بعد طلٍّ سميتها: (حلاوة الحَلِّ للعطفِ على المحَلّ)، وما فيها من الخلافِ وسببِه، والفرقِ بينه وبين العطف على التوهّم، وبيانِ العطفِ على معمولي عاملين"[٢].

وقد ابتدأها الشهاب بتفسير كلام سيبويه في الحمل على الابتداء في قولهم: (إنّ زيدًا منطلقٌ وسعيدٌ)، وما جرى فيه من خلافٍ بين شرّاح الكتاب وغيرهم من النحاة، ورجّح ما رآه بالأدلة.

ثمّ ذكر المصنّف فصلًا في العطف على معمولي عاملين مُختلفين، وشرح فيه قول ابن هشام والدماميني، وحقَّق المراد منه.

ثم أورد تنبيهًا عند قول قيس بن الخطيم: (نحن بما عندنا...)، حيث بيَّن وجه الشاهد فيه، وذكر الخلاف في خبر (نحن).

والشهاب في عرض رسالته ومعالجتها كانت له روافد نحوية متعددة، يأتي في مقدمتها الشواهد القرآنية، والقرائية، والشعرية، ثم الروافد من العلماء والكتب؛ لذا جاءت الرسالة مكتملةً في بابها، ومفيدة للقارئ، ومغنية له عن سواها.

---

(١) قيد الأوابد في مهمات الفوائد، للشهاب الخفاجي ٢/أ.

(٢) النصّ المحقق ١١٦/ب.

رابعًا: دليل نسبة الرسالة إلى الشهاب

لم يُكتب على طرة المجموع، ولا على أيّ من رسائله اسمُ المؤلف، وبعد النظر المتأمل في المجموع وفي بعض كتب الشهاب الخفاجي تأكد لي بعدة أدلةٍ أنّ صاحب المجموع ومنه رسالة العطف على المحل هو الشهاب الخفاجي، وهذه الأدلةُ هي:

أ- ورود عبارةٍ في صفحة الغلاف الداخلية للمجموع فيها اسم الشهاب ونصها: (رسائل شهاب أفندي)، وإن كان الظاهرُ أنها كُتبت متأخرةً عن نسخ المجموع.

ب- نصَّ الشهابُ في الرسالة الثانية من هذا المجموع على أنَّ أبا بكر الشنواني خاله. قال: "تتمة في فائدة مهمة، وهي: ما قاله شيخي الخالُ أبو بكر الشنوانيّ في كتاب البسملة..."(١). وقد سبق ذكر خاله من شيوخه.

ت- أنَّ بعضَ الرسائل من هذا المجموع وُجدتْ في نسخٍ خطيَّة مستقلة منسوبة إلى الشِّهابِ الخفاجي، ومنها الثانية والأربعين (إعراب أرأيتك) التي حققها د. عبد الفتاح سليم، ضمن أربع رسائل في النحو(٢).

خامسًا: تحقيق عنوان الرسالة

أثبت الشهابُ نفسُه عنوان الرسالة في أثناء تقديمه لها؛ إذ وسمها بـ (حلاوةُ الحلّ للعطفِ على المحلّ)، وهذا هو العنوان الذي أثبته في صفحة العنوان.

سادسًا: وصف النسخة الخطيَّة المعتمدة في التحقيق:

اطلعت على نسخة واحدة من هذا المجموع الذي تضمن هذه الرسالة، وهو في مكتبة السليمانية بتركيا، برقم (٠٣٠ -٠١٨٣٦)، وهي الرسالة الحادية والخمسون في المجموع، وكُتب رقمها باللون الأحمر (الرسالة الحادية والخمسون) وبعده العنوان باللون الأسود (في العطف على المحل)، وأولها في منتصف الوجه (١١٦ب)، وآخرها في منتصف الوجه (١٢١أ)، وخطها نسخي جيد، ومتوسط عدد الأسطر والكلمات في كل وجه ثلاثةٌ وعشرون سطرًا، وفي كل سطر إحدى عشرة كلمة.

(١) قيد الأوابد في مهمات الفوائد، للشهاب الخفاجي ٧/ب.

(٢) أربع رسائل في النحو، تحقيق د. عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب بالقاهرة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

سابعًا: منهج التحقيق:

اتبعت المنهج الآتي في التحقيق:

- نسختُ النصَّ من نسخة الأصل، وكتبته وفق قواعد الإملاء المعروفة.
- أصلحتُ ما وقع في النص من أخطاء وتصحيفات، وأشرتُ إلى هذا في حاشية التحقيق.
- ضبطتُ معظم كلمات النصِّ بالشكل.
- عزوتُ الآياتِ القرآنيةَ إلى سُوَرِهَا، ذاكرًا اسم السورة ورقم الآية.
- خرَّجت القراءات القرآنية المتواترة والشاذة من مظانهما.
- خرَّجتُ الشواهد الشعرية من مظانِّها.
- خَرَّجْتُ أقوال العلماء من كتبهم، فإن لَمْ أجدها في كتبهم فمن الكتب التي ذكرتها.
- عَلَّقْتُ على الآراء والأقوال التي ذكرها المؤلف، ذاكرًا المصادر والمراجع لكلٍّ.
- وضَّحت مراد الشهاب الخفاجي في بعض القضايا، وعقَّبت على ما يحتاج منه إلى تعقيب وبيان، وجلَّيت الغامض من مفردات النصِّ وعباراته، ومسائله، وقضاياه.

هذا، ولم أترجم للعلماء الذين ورد ذكرهم في الرسالة؛ لأن جميع من ورد منهم في الرسالة من المشهورين، فاكتفيت بشهرتهم لدى الباحثين المختصين عن الترجمة لهم؛ من أجل الإيجاز والاختصار.

ثامنًا: نماذج مصوَّرة من النسخة الخطيَّة المعتمدة في التحقيق:

صور غلاف المجموع

صورة اللوح الأول من الرسالة

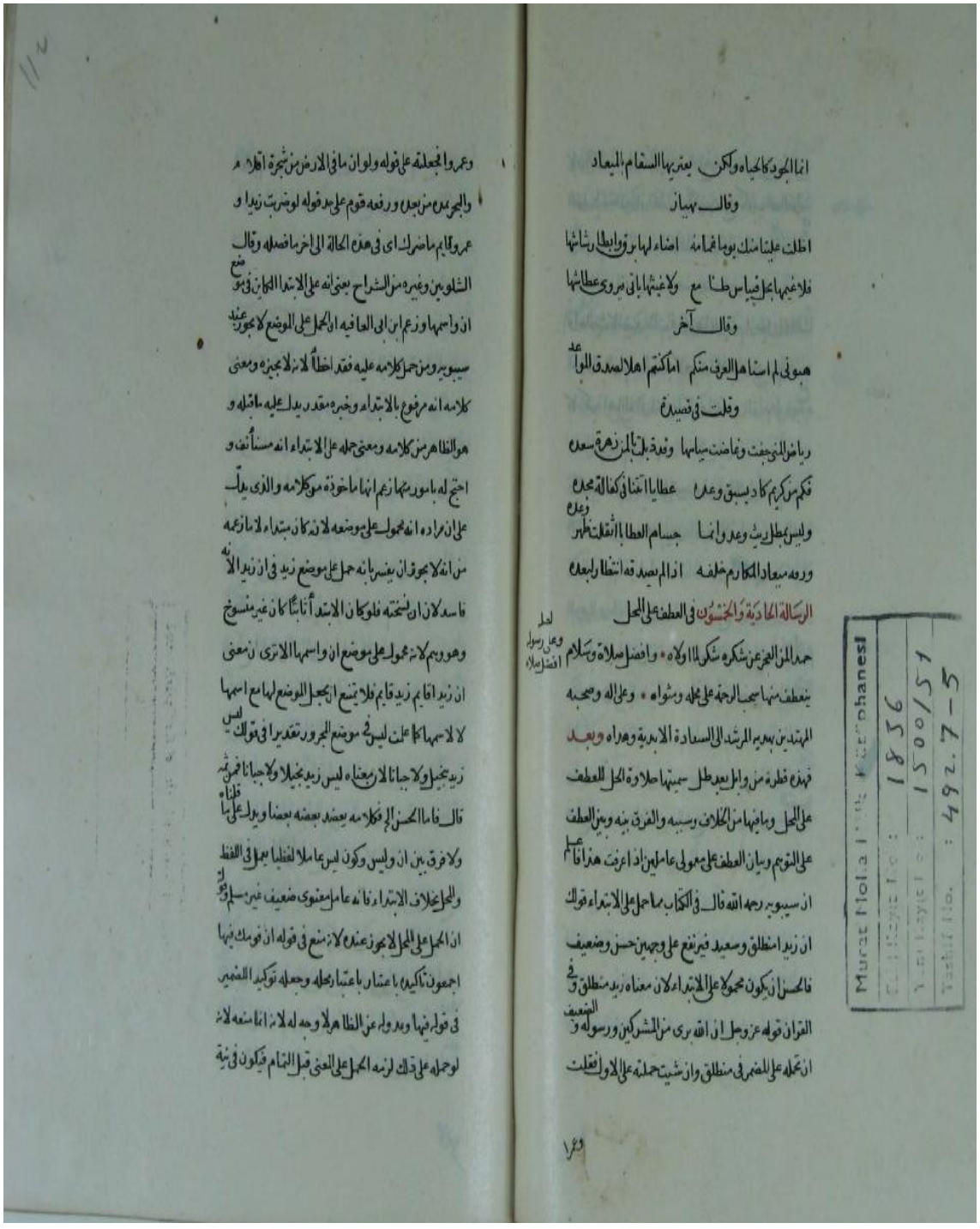

صورة اللوح الأخير من الرسالة

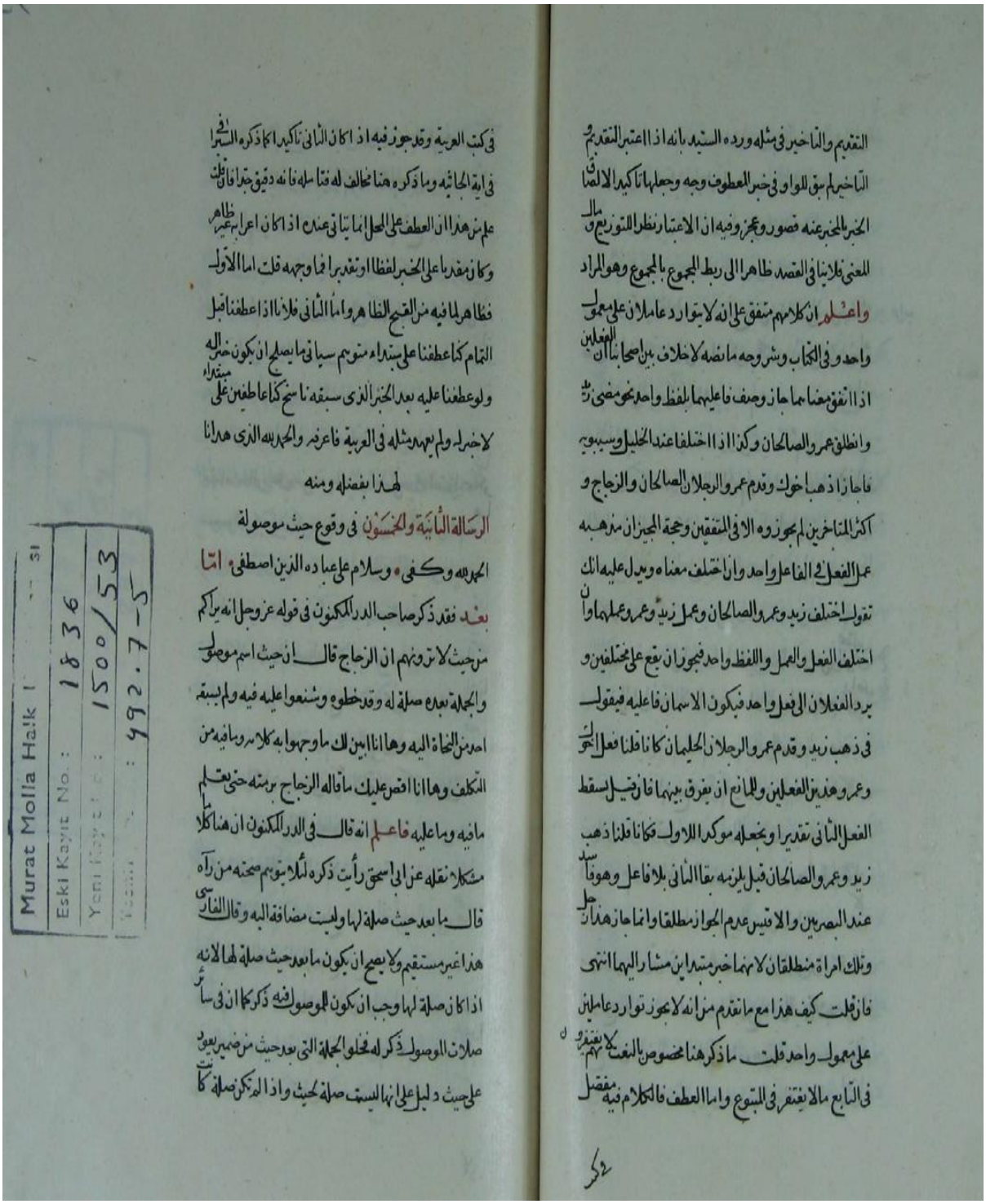

Murat Molla Halk I
Eski Kayıt No. : 1836
Yeni Kayıt No. : 1500/53
: 492.7-K

ثانيًا: النص المحقَّق

حلاوةُ الحلّ للعطفِ على المحلّ
لشهاب الدين الخفاجي (ت: ١٠٦٩هـ)

الرسالة الحاديةُ والخمسون في العطفِ على المحلّ

حمدًا لِمَن العجزُ عن شُكرِه شُكرٌ؛ لِما أولاه، وأفضلُ صلاةٍ وسلامٍ ينعطفُ منها سُحبُ الرحمةِ على محلِّه ومثواه[١]، وعلى آلِه وصحبِه المهتدين بهديه المُرشِدِ إلى السعادةِ الأبديةِ وهُداه. وبعدُ: فهذه قَطرةٌ من وابلٍ بعد طلٍّ سميتها: (حلاوة الحَلِّ للعطفِ على المحَلّ)، وما فيها من الخلافِ وسببِه، والفرقِ بينه وبين العطف على التوهّم، وبيانِ العطفِ على معمولي عاملين.

إذا عرفتَ هذا فاعلم أنّ سيبويه -رحمه الله- قال في الكتابِ: ممّا حُمل على الابتداءِ قولُك: (إنّ زيدًا منطلقٌ وسعيدٌ) فيرتفعُ[٢] على وجهين حَسنٍ وضعيفٍ، فالحَسنُ أن يكون محمولًا على الابتداء؛ لأنّ معناه: زيدٌ منطلقٌ. وفي القرآن قولُه -عزّ وجلّ-: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾[٣]، والضَّعيفُ أن تحملَه على المضمَر في (منطلق)، وإن شئتَ حملتَه على الأول فقلتَ: [١١٦/ب] (وعَمْرًا) فجعلتَه على قولِه: ﴿وَلَوۡ أَنَّمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ مِن شَجَرَةٍ أَقۡلَٰمٞ وَٱلۡبَحۡرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعۡدِهِۦ﴾[٤]، ورفَعه قومٌ على حدِّ قولِه: (لو ضربتَ زيدًا وعمروٌ قائمٌ ما ضرَّك) أي: في هذه الحالة[٥]. إلى آخر ما فصَّله.

وقال الشَّلَوبِين وغيرُه من الشُّراح: يعني أنّه على الابتداءِ الكائنِ في موضعِ (إنّ) واسمِها[٦]. وزعم

---

(١) لا مرجع للضمير في (محلّه ومثواه)، ويجب أن يعودا على الرسول الكريم ﷺ، لكنه سقط من النص سهوًا، ولذا كتب في حاشية الكتاب: لعله وعلى رسوله أفضل صلاة.

(٢) يعني: (سعيد).

(٣) التوبة ٣.

(٤) سورة لقمان من الآية: ٢٧.

(٥) انظر: الكتاب ١٤٤/٢.

(٦) انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٧٨٩/٢، والتوطئة ٢٣٣. وذكر ذلك السيرافي. انظر: شرح الكتاب ٤٧٢/٢، والمسألة مفصلة في التذييل والتكميل ٢٠٢/٥.

ابنُ أبي العافيةِ أنّ الحملَ على الموضعِ لا يجوزُ عند سيبويه ومَن حَملَ كلامَه عليه فقد أخطأ؛ لأنه لا يُجيزُه[١]، ومعنى كلامِه أنّه مرفوعٌ بالابتداء، وخَبرُه مقدّرٌ يدلُّ عليه ما قبلَه، وهو الظاهرُ من كلامِه[٢]. ومعنى حملِه على الابتداءِ أنّه مستأنَفٌ. واحتَجَّ له بأمورٍ زعَمَ أنَّها مأخوذةٌ من كلامِه.

والذي يدلُّ على أنَّ مرادَه أنَّه محمولٌ على موضعِه؛ لأنّه كان مبتدأً، لا ما زعَمه[٣] مِن أنَّه لا يجوزُ أن يُفسَّر بأنَّه حَمْلٌ على موضعِ (زيدٍ) في (إن زيدًا) لأنَّه فاسدٌ لأنَّ (إنّ) نَسَخَته فلو كان الابتداءُ ثابتًا كان غيرَ منسوخٍ. وهو وَهَمٌ؛ لأنَّه محمولٌ على موضعِ (إنَّ) واسمِها ألا ترى أنَّ معنى (إنَّ زيدًا قائمٌ): زيدٌ قائمٌ، فلا يمتنعُ أنْ تَجعَل الموضعَ لها مع اسمِها لا لاسمِها كما عمِلت (ليس) في موضع المجرور تقديرًا في قولك: (ليس زيدٌ ببخيلٍ ولا جبانًا)؛ لأنَّ معناه: ليس زيدٌ بخيلًا ولا جبانًا، فمِن ثَمَّةَ قال: فأمّا الحسنُ.... إلى آخره. فكلامُه يَعْضُدُ بعضُه بعضًا ويدُلُّ على ما قلناه. ولا فرقَ بين (أنّ) و(ليس)، وكونُ (ليس) عاملًا لفظيًّا يعملُ في اللّفظِ والمحلِّ بخلافِ الابتداءِ فإنَّه عاملٌ معنويٌّ ضعيفٌ غيرُ مسلَّم. وقولُه: إنّ الحملَ على المحلِّ لا يجوزُ عندَه لأنَّه منعَ في قوله: (إنَّ قومَك فيها أجمعون) تأكيدَه باعتبارِ محلِّه. وجَعلُه توكيدًا للضميرِ في قوله (فيها)، وعُدولُه عن الظاهرِ لا وجهَ له؛ لأنّه إنّما منَعَه لأنّه لو حمَلَه على ذلك لزمه الحملُ على المعنى قبل التمامِ فيكونُ في نيةِ [١١٧أ] التقديمِ لِيلِيَ متبوعَه، والحملُ على المعنى قبلَ التَّمامِ ممتنعٌ عنده؛ ولِذا حَمَل (إنَّ زيدًا مُنطلقٌ العاقلُ) بالرَّفعِ على تأكيد الضّميرِ في الخبر؛ إذ التقديرُ: منطلقٌ هو، ولَم يُتبِعه قبلَ تمامِ العاملِ المعنويّ، وليسَ يُشترطُ في العطفِ أنْ يكونَ واليًا كغيرِه من التَّوابعِ. وقولُه: في القرآنِ مثلُه: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ﴾ الآية، قد اضطرب الشُّراحُ فيه، فمِن قائلٍ: إنّه خطأٌ؛ لأنّ المفتوحةَ غيَّرت المعنى وصيَّرت الجملةَ مفردًا، فلا يُحملُ على موضِعِها كالمكسورةِ، وقيل: إنَّه على قراءة ابنِ مُحيصن بالكسر[٤]، وقيل: إنّه ظنّ أنّ القراءةَ بالكسر، والقولُ فيه ما قاله ابنُ جني مِن أنّ المفتوحةَ كالمكسورة لفظًا ومعنًى وعملًا[٥]. والعربُ حَكمت لها بحكمها وإن غَيّرتِ الجُملة، والدليلُ عليه قولُه:

---

(١) انظر رأي ابن أبي العافية في: المقاصد الشافية ٣٦٧/٢، ورجحه الشاطبي.

(٢) على زعم ابن أبي العافية، لا على كلام المصنف.

(٣) يعني ابن أبي العافية.

(٤) القراءة بكسر الهمزة هي قراءة الحسن والأعرج ويحيى وإبراهيم وعيسى ومجاهد وابن يعمر وهارون وخالد عن أبي عمرو. انظر: القراءات الشاذة لابن خالويه٥١، والبحر المحيط ٣٦٧/٥، وإيضاح الرموز ٤٢١، ومعجم القراءات لأحمد مختار ٧/٣، ومعجم القراءات للخطيب ٣٤٢/٣.

(٥) انظر: التنبيه على شروح مشكلات الحماسة، لابن جني ٣٣.

فـلا تحســـبي أنِّي تَخَشَّـــعـتُ بـعـدَكـمْ ولا أنَّـني مـن خشـــيـةِ المـوتِ أفـرقُ

ثم قال:

ولا أنا ممّــن يــزْدهِــيــه وَعِــيــدُهــم .....[1]

فقال (أنا) حملًا على الموضع، ولم يَقُل (ولا أنّني)، وهذا هو الذي قصدَه سيبويه بقولِه: (وفي القرآن). وبه نَقولُ. وقولُ سِ: (وإنْ شئتَ جعلتَ الكلامَ على الأوّل) أي: يشارك المعطوفُ اسمَها، فالخبرُ محذوفٌ بعطفِ معمولين لعاملٍ واحدٍ كقولِه: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ﴾ الآية. وقولُه: (ورفَعَه قومٌ على حدِّ: لو ضربتَ زيدًا وعَمْروٌ قائمٌ) أي: على الحالِ لا على موضعِ (إنّ)؛ لأنّ (لو) لا يليها الجُمَلُ الاسميةُ، ولا يليها اسمٌ في غيرِ (لَوْ أنّ) وحدَها؛ فلِذا لم يُحمَل على الموضعِ؛ لأنّ (أنّ) وما بعدها لا يجوزُ أنْ يكونَ في موضعِ جملةٍ اسميةٍ؛ لأنّه تقديرٌ لِما لا يجوزُ فبطلَ الحملُ عليه وحُمل على الحال، والعاملُ فيها ما في (أقلام) مِن معنى (يكتب)؛ لأنّ خبرَ (أنّ) لا بد أن يكونَ فعلًا أو مُشتقًّا في معناه أو ما هو في حُكمِه لتكونَ (لو) كأنّها داخلةٌ [١١٧ب] على فِعلٍ في كفالةِ (لو) الشرطية، فالتقدير: لو كُتب ما في الأرضِ من شجرةٍ والبحرُ يمُدُّه حال ما نفِدت.... إلخ، ومثل (أنَّ) (لكنَّ) وأخواتُها.

واعلم أنَّ سيبويه قالَ: إنَّ ناسًا من العربِ يقولون: (إنّ هم أجمعون ذاهبون) على أنّ (هم) ضميرٌ منفصلٌ مِن (إنّ)، واسمُها ضميرُ شأنٍ مقدّرٌ، ومِثلُه خارجٌ عن الظاهرِ شاذٌّ. وقد قال الإمامُ: إنَّهم نصَبوا، على أنّه يُقال: (إنّك وزيدٌ ذاهبان)[2]. ومِثلُه من التَّوهم لا يكونُ إلا في المبنيّ الذي لا يَظهرُ إعرابُه، فلا يجوزُ: (إنّ الذين أجمعون ذاهبون)، وليس في كلامِهم له نظيرٌ، والذي قاله الإمامُ في إنّ (إنّ هم أجمعون) توهّمٌ؛ لأنّه لا يكونُ الموضعُ رفعًا إلا بعد تمام الكلام، وإنّما يَتِمُّ الكلامُ بِمضيّ الخَبر، فإذا حمَلتَه قبل تمامِه حملتَه على شيءٍ؛ فلا يجوزُ الحملُ على الموضعِ قبل تمامِه، والتّوهمُ في مثلِه قليلٌ في كلامِهم، ووافقَه الفراءُ[3] على هذا وأنّه لا يكونُ إلا إذا لم يَظهر الإعرابُ؛ لأنّه جاء على هذا فجعلَه

---

(١) البيتان من الطويل، وهما لجعفر بن علبة الحارثي، وتتمة البيت الثاني:

..... وَلَا أنني بِالْمَشْـــيِ فِي الْقَيْـد أخرقُ

انظر: شـــرح حماســـة أبي تمام للفارســـي ٨٧/٢، والبديع في علم العربية لابن الأثير ٥٤٧/١، والتذييل والتكميل ٢٠٢/٥.

(٢) يعني بالإمام سيبويه، وكلامه في الكتاب ١٥٥/٢.

(٣) نص الفراء على أن الإتباع يكون بعد تمام الخبر. انظر: معاني القرآن ٣٦٤/٢، والمســألة مفصــلة في شــرح الكافية الشافية ٥١٤/١، والتذييل والتكميل ٢٠٩/٥، وتمهيد القواعد ١٣٩٢/٣.

أصلًا، والحملُ على المعنى لا يجوزُ بالقياس فهو مردودٌ قياسًا وسماعًا؛ لأنّه أقرّ بفسادِه قياسًا فيما لا يَظهر إعرابُه فينبغي أنْ يَمنعَه أيضًا فيما يَظهرُ، معَ أنّه قال: إنّه جاء قليلًا على التوهُّم، فإنْ قيل: قد جاء قبل التَّمام في قوله: ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾[١]. قيل إنَّه: على نيةِ التّقديم والتأخير فلا حُجَّةَ فيه، كما في قولِه:

..... أنّا وأَنْـــتُـــمْ بُـــغـــاةٌ .....[٢]

إذْ لم يقُل: وإياكم. وأجاز الفراءُ الحملَ على المعنى قبل التمام، وهو مردودٌ بالقياس والسماع المتقدمَين، وقال ابن جني في (الخاطريات) حكى أبو علي عن الجاحظ أنّ قاصًّا قرأ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ﴾[٣] بالرفع، فقيل: إن القراءةَ بالنصب فأصرَّ على قراءته، وسُئل أبو عليٍّ عنه فقال: هو كقوله: ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾ على التقديم والتأخير، فقيل: يلزم على هذا أن يكون التقديرُ: إنّ اللهَ يُصلُّون، فأجاب [١١٨أ] بأنّه على حدّ قولِه: ﴿رَبِّ ٱرۡجِعُونِ﴾[٤]، وهو ساقطٌ عندي، والوجهُ أنّه لما جرى ذِكر الملائكةِ قبلُ جازَ فيه أنْ يُجرى على وِفقه[٥] مجموعًا، وإنْ كان لا يجوزُ لو لم يتقدم على حدِّ قولِه: (ضَربَ زيدًا غلامُه) لِتقدُّم المفعولِ جازَ اتّصالُ الفاعلِ[٦] بضميرِه. فافهمْه فإنّه دقيقٌ[٧]. انتهى.

واعلم أنّ العطفَ لا يُشترطُ فيه ما يُشترطُ في النَّعتِ والتأكيدِ فمتى وقع العطفُ قبل التَّمام لم يجُز، ومتى وقع النعتُ والتأكيدُ بعد تمام اللفظ لم يجُز؛ لأنهما واقعان في النّيةِ والتقدير قبل تمام المعنى لاشتراطِ الولايةِ فيهما للاسم، فإذا وقعا في الخبرِ واللفظُ فيهما واقعان قبلَه جاز، ومِن ثَمّ لم يجُز الحملُ

---

(١) سورة المائدة من الآية ٦٩. والآية بتمامها: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ﴾.

(٢) البيت بتمامه:

وإلاّ فـاعـلـمـوا أنّا وأَنْـتُـمْ بُغـاةٌ مـا بَـقِـيْـنـا في شِـقَـاقِ

وهو من الوافر، وقائله: بشـر بن أبي خازم في ديوانه ١٦٥، والكتاب ١٥٦/٢، والأصـول ٢٥٣/١، والإنصـاف ١٥٤/١، وتمهيد القواعد ١٣٩٠/٣.

(٣) سورة الأحزاب من الآية ٥٦.

(٤) سورة المؤمنون من الآية ٩٩.

(٥) في الأصل: وقفه. وهو تحريف.

(٦) في الأصل: الفا. والصواب ما أثبتّ.

(٧) انظر: الخاطريات ٧٨/٢.

على الموضعِ في النعتِ والتأكيدِ في هذا البابِ وجاز في العطفِ أن يُحمل، تقولُ: (إنّ زيدًا قائمٌ وعمرو) حملًا على الموضع؛ لأنّه ليس في تقدير: (إنّ زيدًا وعمرًا قائمان)، فإذا قلت: (إنّ زيدًا وعمرو قائمان) لم يجُز؛ لأنه قبل تمام المعنى، فمن هنا تخالَف العطفُ مع النّعتِ والتأكيدِ[١]. انتهى.

أقولُ: هذا زبدةُ ما قالوه مِن أنّ الإتباعَ للمحلّ في (إنّ) وغيرِها جائزٌ بناءً على أنّه لا يُشترط بقاءُ المُحرِز[٢]، وعلى جوازه في (إنّ) هل هو لاسمِها وحدَه، أو لها مع اسمها؟ وهل هو مخصوصٌ بالمكسورةِ، أو يجري فيهما مطلقًا كما ذهب إليه ابنُ جني، أو يكونُ في المفتوحةِ إذا سُبقت بعِلْمٍ ونحوِه لبقاء جملتيهما؟ وهل يُشترطُ فيه التقديمُ في العطفِ دون النعتِ والتأكيدِ أم لا؟ وهل الأولُ يُجعلُ في نيةِ التقديمِ والتأخيرِ؟ وفيه بحثٌ، فإنّ القولَ بأنّه على محلّ (إنّ) واسمِها يأباهُ أنّ الحرفَ مع غيرِه إنما يكونان في محلٍّ إلا إذا كانا جارًّا ومجرورًا وحرفًا سادًّا، وأيضًا نيةُ التقديمِ والتأخير لا تُحذر؛ فإنه جارٍ في كلّ محلٍّ اللهمّ إلا أن يُمنع هذا منعًا بتًّا.

فصلٌ في العطف على معمولي عاملين مُختلفين.

قال الدماميني في شرح المُغني: إنّ النحاة أجمعوا على جواز العطفِ على معمولي عاملٍ واحدٍ نحو: (إنّ [١١٨ب] زيدًا ذاهبٌ وعَمرًا جالسٌ)، وهو من عطفِ المفردات[٣]. وفي شرح المفتاح للسَّيد في عطف مفردي جملةٍ على مفردَي جملةٍ أخرى دِقّةٌ فليُتأمل[٤]. انتهى. ووجهُ الدّقةِ دفعُ الإشكالِ الواردِ عليه مِن أنّ حُكمَ المعطوفِ حكمُ المعطوف عليه بالنسبةِ لما قبله وما بعده، فإذا كان خبرًا لزم كونُه خبرَ المبتدأ به بشرطه من العائدِ ونحوه، فكيف يتّجهُ العطفُ هنا؟ وأُجيب بأنّ هذا شرطٌ إذا اتّحد ما قبل المعطوفِ عليه كـ (زيدٌ يقومُ ويقعدُ)، أمّا إذا تعدّد كـ (زيدٌ يقومُ وعمروٌ يقعدُ) فالشرطُ الاتحادُ في عمومِ الجهةِ؛ إذْ كلٌّ منهما خبرٌ في الجملةِ من غير نظرٍ لخصوصِ المخبَرِ عنه، وفائدةُ الشّرط أنّه لا يُعطف على صفتِه ولا حالِه وإنّما يُعطفُ على خبرِه لتحقُّق الاشتراكِ في مُطلق الخبرية. وتمثيلُ الشريفِ لعطف مفردَي جُملةٍ على مثلِه إنْ جَعَل (زيدًا) معطوفًا على (عمرو) و(قائمًا) على (قاعدٍ) فهو جملةٌ واحدةٌ، وإنْ قَدَّر بعدَ العاطفِ كان مِن عَطفِ الجُمل، والسَّيد لمّا مثّل بحذفِ المُسند بقوله: (زيدٌ منطلقٌ وعمرو) قال: يجوزُ بعد تقديرِ المُسند أن يكونَ مِن عطفِ الجُمل والمفردات[٥]، وهو مبنيٌّ على

(١) انظر: المقاصد الشافية ٣٧٥/٢، وتعليق الفرائد ٨٣/٤.

(٢) أي: وجود الطالب للمحل.

(٣) بل ذكره ابن هشام في مغني اللبيب ٦٣٢.

(٤) انظر: الحاشية على المطوّل، للشريف الجرجاني ص ١٦٩ وما بعدها.

(٥) الحاشية على المطوّل ١٧٠.

أنّ عامل المبتدأ والخبرِ الابتداءُ، ومذهبُ سيبويه أنّ الابتداءَ عاملٌ في المبتدأ والمبتدأُ عاملٌ في الخبر(١)، وعليه لا يتأتّى عطفُ المفرداتِ لما فيه من عملِ عاملين.

وفي (الكشاف) ﴿بَرَآءَةٌ﴾(٢): مبتدأٌ مُخصَّصٌ بالصّفةِ، خبرُه ﴿إِلَى ٱلَّذِينَ﴾ إلى آخره، أو خبرُ مبتدأٍ مقدَّر، و(مِن) لابتداءِ الغاية متعلقٌ بمحذوفٍ أي: واصلةٌ. و(أَذانٌ) على هذين الوجهين(٣). والجملةُ معطوفةٌ على مثلِها ولا وجهَ للقولِ بأنّه معطوفٌ على (براءة)، كما يُقال: (عمرو) معطوف على (زيد) في قولِك: (زيدٌ قائمٌ وعمرو قاعدٌ)(٤). فانظر وجهَه مع أنّه يرى عمل الابتداءِ فيهما. وفي الكشاف أنّه أرادَ عطفَ (أَذانٌ) وحدَه على (براءة) من غيرِ تعرُّضٍ لعطفِ الخبرِ على الخبرِ كما في: (أُريدُ أنْ يَضْربَ زيدٌ عمرًا أو أنْ يُهينَ بَكرٌ [١١٩أ] خالدًا)، فليس العطفُ إلا على الفعلين دون معموليهما، فهذا هو الذي منعه وفِيه بُعد. انتهى.

أقولُ: في حواشي شرح المِفتاح الشريفي(٥) يريدُ: أنّ في هذا العطفِ ما يَحتاج دفعُه إلى دِقّة؛ لأنّ عطفَ (عمرو) على (زيد) يوهِم أنّه مُسندٌ إليه (قائمًا) على (قاعدًا)، وعطف (قائم) على (قاعد) يوهِم كونه مسندًا إلى (زيد)، وتلك الدّقةُ أنْ يُعتبر في العطف مجردُ كونه مشاركًا له في الخبرية فليس عطفُ أحدهما وحدَه مقصودًا، بل مأخوذًا مع عطف صاحبِه ليرتبط أحدُهما بالآخر الارتباطَ الذي بين المعطوفِ عليهما، ولو حُمل العطفُ على تقدير العاملِ دون الانسحاب كان الأمرُ أظهر. انتهى. وفي الحواشي الحَسَنية(٦): الإيرادُ المذكورُ على التمثيلِ واردٌ إلا أن يُحمل على التنظيرِ لا التمثيلِ المطلقِ عطفُ المفردين على المفردين وإن لم يكونا من جملتين. انتهى. وقيل: إنّه نظر لكونهما جملتين بحسبِ الأصلِ قبل دخولِ (كان). أقولُ: فيما ذكروه أمورٌ منها: أنّ ما ذُكر في شرحِ المعنى من الإشكال وجوابِه من كلام الشريف وليس من بناتِ(٧) أفكاره كما يوهمه سياقُه، ومنها: أنّ ما أورده على التمثيلِ غيرُ وارد؛ لأنّ مرادَه أنّ الإشكالَ ودفعَه محتاجٌ إليه، سواء اتحد العاملُ أم لا، فلا حاجةَ للجوابِ عنه بما تقدَّم؛ ولذا

(١) انظر: الكتاب ١٢٦/٢، ١٢٧.
(٢) التوبة ١.
(٣) أي: السابقين في (براءة).
(٤) انظر الكشاف ١٧٠/٢-١٧٣.
(٥) يعني الحاشية على المطوّل، للشريف الجرجاني. انظر: ص ١٦٩.
(٦) لعل مقصوده: الحاشية على المطوّل، للشيخ حسن جلبي بن محمد شاه ابن الفناري، ولم أهتدِ لموضع النص فيها.
(٧) في الأصل: نبات. وهو تحريف.

أمرَ بالتأمّل، ومنها أنّ ما أوردَ على الكشافِ غير واردٍ أيضًا وإنْ تراءى باديَ الرأي، وتحقيقُه أنّه يعني: أنّ عطفَ (أذان) على (براءة) لا يتأتى سواء قلنا: إنّه خبرُ مبتدأ مقدرٍ أو مبتدأٌ خبرُه ما بعده؛ لأنّه مِن عطفِ القِصة على القِصة لا من عطفِ المبتدأ على المبتدأ والخبرِ على الخبرِ من عطفِ مفردين على مفردين في جملةٍ واحدة، فأصلُه (براءةٌ مِن اللهِ وأذانٌ منه إلى الذين عاهدتُم وإلى الناس)، فقدّم وأخّر؛ لأنّ تعقيب الجملةِ الأولى بقوله: (فسيحوا....) إلى آخره والثانيةِ بقوله: (فإن تبتم....) [١١٩/ب] إلخ يقتضي أنّ كلًّا منهما قصةٌ مستقلةٌ تَرتّب عليها أمورٌ مستقلةٌ، وهذا مما يأبى جعلُهما جملةً واحدةً كما أشار إليه بقوله: فإن قلتَ: أيُّ فرقٍ بين الجملةِ الأولى والجملةِ الثانيةِ؟ قلتُ: تلك إخبارٌ بثبوت البراءة، وهذه إخبارٌ بوجوب الإعلامِ بما ثبت. انتهى. وهي صريحةٌ فيما قلناه من أنّ المانع من جهةِ المعنى لا من جهةِ الإعراب، فقولُ الفاضلِ التفتازاني تبعًا لصاحب الكشاف يعني: أنّه لا وجه له للإطباق، على أنّه يجوزُ في مثل: (زيدٌ قائمٌ وعمروٌ قاعدٌ) أن يُجعل من عطف الجملةِ على الجملة وأن يُعطف (عمرو) على (زيد) و(قائم) على (قاعد)، كـ (ضربَ زيدٌ عمرًا وبكرٌ خالدًا)، وإنّما الكلامُ في عطفِ معمولي عاملين مختلفين. والجوابُ: أنّ المرادَ أنّه لا وجهَ لجعلِه معطوفًا على المبتدأ من غيرِ أن يُجعل خبرُه معطوفًا على خبرِ الأول، وهو ظاهر. ثم لا يَخفى أنّ هذا إذا كان مبتدأً، وأمّا إذا جُعل خبرًا فلا كلامَ في صحته. انتهى.

تنبيهٌ: قوله:

نَحْنُ بما عندَنا وأنتَ بما عندَك راضٍ والرّأيُ مُختلفُ[1]

في حواشي المطوّل: خبرُ الأول محذوفٌ أو الخبر (راض) بتقدير: قومٌ راضٍ، كما في قوله: ﴿وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾[2]، وزعم بعضُهم[3] أنّ (نحن) للمعظِّم نفسَه وخبرُه (راضٍ) ورُدّ بأنّه لم يُسمع: (نحن قائمٌ) لوجوبِ

(١) البيت من المنسرح، وهو لقيس بن الخَطِيم في ديوانه ٢٣٩، وانظر: الكتاب ٧٥/١، ومعاني القرآن للفراء ٤٣٤/١، والمقتضب ١١٢/٣، والإنصاف ٧٩/١، وخزانة الأدب ٢٧٥/٤.

(٢) سورة ص من الآية ٢٤.

(٣) منهم: ابن كيسان. انظر: المقاصد النحوية ٥٣٦/١.

مطابقةِ خبرِه له كما في: ﴿وَنَحْنُ ٱلْوَٰرِثُونَ﴾[١]، وقولِه:

والمسجدان وبيتٌ نحن عامرُه لنا وزمزمُ والأركانُ والسُّتُرُ[٢]

أصلُه: عامروه، حُذفت الواوُ واكتُفي بالضمةِ، وإذا تعاطفا فكلٌّ من الخبرين المتعاطفين خبرٌ عن كلٍّ مِن المخبَر عنه، ولو سلِم فوجهُ العطفِ أنّ مآلَ المعنى وإنْ كان على التوزيعِ إلا أنّ القصدَ إلى ربطِ المجموعِ لأمنِ اللبسِ فلا بُدّ من أداةِ الجمع[٣]. وفي حواشي السَّعد على الكشاف: هو نظيرُ: (زيدٌ وعمروٌ قام أبوه وذهب أخوه) وضميرُ (أبوه) لـ (زيد) و(أخوه) لـ (عمرو) فلا بدّ من اعتبار [١٢٠أ] التقديمِ والتأخيرِ في مثلِه، وردَّهُ السيّد بأنّه إذا اعتُبر التقديمُ والتأخيرُ لم يبقَ للواوِ في خبرِ المعطوفِ وجهٌ، وجعلُها تأكيدًا لإلصاقِ الخبرِ بالمخبَر عنه قصورٌ وعجزٌ، وفيه أنّ الاعتبارَ نظرًا للتوزيع ومآلِ المعنى فلا ينافي القصدَ ظاهرًا إلى ربط المجموعِ بالمجموع، وهو المرادُ[٤].

واعلم أنّ كلامَهم متفِقٌ على أنّه لا يتوارد عاملان على معمول واحد، وفي الكتابِ وشروحِه[٥] ما نصُّه: لا خلافَ بين أصحابِنا أنّ الفِعلين إذا اتّفقَ معناهما جاز وصفُ فاعلَيهما بلفظٍ واحدٍ نحو: (مضى زيدٌ وانطلق عمروٌ الصالحان)، وكذا إذا اختلفا عند الخليلِ وسيبويه، فأجازا: (ذهبَ أخوك وقدمَ عمروٌ الرجلان الصالحان).

والزجاجُ وأكثرُ المتأخرين لم يجوّزوه إلا في المتفِقَين، وحُجّةُ المجيزِ أنّ مذهبَه عملُ الفعل في الفاعل واحدٌ وإن اختلفَ معناه، ويدلُّ عليه أنّك تقول: (اختلفَ زيدٌ وعمروٌ الصالحان) وعملَ (زيد) و(عمرو) عملَهما. وإن اختلفَ الفعلُ والعملُ واللفظُ واحدٌ فيجوزُ أن يقعَ على مختلفَين، ويُردُّ الفعلان إلى فعلٍ واحدٍ فيكونُ الاسمان فاعليَه، فيقول في (ذهب زيدٌ وقدم عمروٌ الرجلان الحليمان) كأنّا قلنا: فعلَ أخوك وعمروٌ هذين الفِعلين، وللمانِع أنْ يُفرّق بينهما، فإن قيل يسقطُ الفعلُ الثاني تقديرًا ونجعلُه مؤكِّدًا للأوّل فكأنّا قلنا: (ذهب زيدٌ وعمروٌ الصالحان) قيل: يلزمُه بقاءُ الثاني بلا فاعل، وهو فاسدٌ عند البصريين، والأقْيسُ عدمُ الجوازِ مطلقًا، وإنّما جاز (هذا رجلٌ وتلك امرأةٌ منطلقان)؛ لأنهما خبرُ مبتدأين مشارٍ إليهما. انتهى. فإن قلت: كيف هذا مع ما تقدّمَ مِن أنّه لا يجوزُ توارُدُ عاملين على معمولٍ

(١) سورة الحجر من الآية ٢٣. وانظر: مغني اللبيب ٨١١، والمقاصد النحوية ٥٣٦/١.

(٢) البيت من البسيط. ولم أعثر على قائله. انظر: المساعد ٤١٩/٣، والمقاصد الشافية ٦٩/٧، ولسان العرب ٢٣٠/٢.

(٣) انظر: حاشية الدسوقي على مختصر المعاني لسعد الدين التفتازاني ٩/٢.

(٤) لم أقف على النقل في المطبوع من حاشية السعد على الشكاف.

(٥) ما ذكره الشهاب هنا من خلاف هو في شرح السيرافي. انظر: شرح السيرافي ٣٩٢/٢.

واحدٍ؟ قلتُ: ما ذُكر هنا مخصوصٌ بالنّعت؛ لأنّهم يغتفرون في التّابعِ ما لا يُغتفرُ في المتبوعِ(١)، وأمّا العطفُ فالكلامُ فيه مفصَّلٌ [١٢٠ب] في كُتب العربية، وقد جُوّز فيه إذا كان الثاني تأكيدًا كما ذكره السيرافي في آيةِ الجاثية(٢)، وما ذَكَره هنا مخالفٌ له فتأمّله فإنّه دقيقٌ جدًّا.

فإن قلتَ: عُلم من هذا أنّ العطفَ على المحلّ إنّما يتأتّى عندَه إذا كان إعرابُه غيرَ ظاهرٍ وكان مقدَّمًا على الخبرِ لفظًا أو تقديرًا فما وجهه؟ قلتُ: أمّا الأوّلُ فظاهرٌ لِما فيه من القبحِ الظاهرِ وأمّا الثاني فلأنّا إذا عطَفنا قبلَ التّمامِ كُنّا عَطَفنا على مُبتدأ مُتوهَّم سيأتي ما يَصلُح أنْ يكونَ خبرًا له، ولو عَطفنا عليه بعد الخبرِ الذي سبقه ناسخٌ كُنّا عاطفين على مبتدأ لا خبرَ له، ولم يُعهد مثلُه في العربيةِ، فاعرفه.

والحمدُ لله الذي هدانا لهذا بفضلِه ومَنّه.

(١) انظر: حاشيتان لابن هشام على ألفية ابن مالك ١/٥٠٧.

(٢) لم يذكر الشهاب آية الجاثية سابقًا، ولعله سها، والآية التي ذكرها السيرافي هي الآيات (٣ – ٥)، وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ لَأٓيَٰتٖ لِّلۡمُؤۡمِنِينَ ۝٣ وَفِي خَلۡقِكُمۡ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٞ لِّقَوۡمٖ يُوقِنُونَ ۝٤ وَٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزۡقٖ فَأَحۡيَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَا وَتَصۡرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٞ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ﴾. وانظر: شرح السيرافي ١/٣٣٩ – ٣٤٥. فإن (الآيات) المعادة فيها أعيدت لتأكيد الآيات الأولى وهي هي، وكان تقدير الكلام: إِنَّ فِي السَّماواتِ وَالْأَرْضِ لَآياتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ. وَفِي خَلْقِكُمْ وَما يَبُثُّ مِنْ دابَّةٍ آياتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ. وَاخْتِلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ....

ثبت المصادر والمراجع

- الأصول في النحو، لأبي بكر ابن السّراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.
- الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١٠، ١٩٩٢م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد محي الدين عبد المجيد، دار الفكر، لبنان.
- إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز في القراءات الأربع عشرة، لشمس الدين محمد بن خليل القباقبي، تحقيق: د. أحمد خالد شكري، دار عمّار، عمّان، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، طُبع بعناية عرفات العشا حسونة، المكتبة التجارية مكة المكرمة، ١٤١٣هـ.
- البدور المضية في تراجم الحنفية، لمحمد حفظ الرحمن الكُمِلَّائي، دار الصالح، القاهرة، ط٢، ١٤٣٩هـ- ٢٠١٨ م.
- البديع في علم العربية لابن الأثير، تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين. جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط: ١، ١٤٢٠هـ.
- التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول، لأبي الطيب محمد صديق خان القِنَّوجي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، لمحمد بدر الدين الدماميني، تحقيق: د. محمد بن عبد الرحمن المفدى، ط١، ١٤٠٩هـ.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، تحقيق: د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام القاهرة، ط١ ١٤٢٨ هـ.
- التنبيه على شروح مشكلات الحماسة، لابن جني ٣٣، تحقيق: د. حسن هنداوي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ١٤٣٠/ ٢٠٠٩.
- التوطئة، لأبي علي الشلوبين، تحقيق: د. يوسف المطوع، مطابع سجل العرب بالقاهرة، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- حاشية التفتازاني على تفسير الكشاف، لسعد الدين التفتازاني، تحقيق د. محمد فاضل

جيلاني، مركز جيلاني للبحوث العلمية والطبع والنشر، إسطنبول، ط٢: ١٤٤٤هـ - ٢٠٢٢م.
- حاشية الدسوقي على مختصر المعاني لسعد الدين التفتازاني، لمحمد عرفة الدسوقي، المكتبة العصرية، بيروت، بدون تاريخ.
- الحاشية على المطوّل، للشريف الجرجاني، تحقيق: د. رشيد أعرضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧١.
- حاشيتان لابن من حواشي ابن هشام الأنصاري على ألفية ابن مالك، تحقيق: د. جابر بن عبد الله بن سريع السريع، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٣٩ - ١٤٤٠هـ.
- الخاطريات، لابن جني، تحقيق: سعيد بن محمد القرني، جامعة أم القرى، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي للنشر بالقاهرة، ط٣، ١٤٠٩هـ.
- ديوان بشر بن أبي خازم، تحقيق: د. عزة حسن، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٣٧٩هـ/ ١٩٦٠م
- ديوان قيس بن الخَطِيم، تحقيق: ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيروت.
- ريحانة الألبّا وزهرة الحياة الدنيا، لشهاب الدين الخفاجي، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، مطبعة عيسى البابى الحلبي، ط١، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٧ م.
- شرح الكافية الشافية، لجمال الدين محمد بن مالك، تحقيق: عبد المنعم هريدي، جامعة أمّ القرى، ودار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٢هـ.
- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، وآخرين. الهيئة المصرية العامة للكتاب، ودار الكتب والوثائق القومية، ١٩٨٦م.
- شرح كتاب الحماسة للفارسي (مطبوع مع: شروح حماسة أبي تمام دراسة موازنة في مناهجها وتطبيقها)، لأبي القاسم زيد بن علي الفارسيّ (ت ٤٦٧ هـ)، تحقيق: د. محمد عثمان علي، دار الأوزاعي- بيروت، ط١.
- شرح المقدّمة الجزولية الكبير، لأبي علي الشلوبين، تحقيق: د. تركي بن سهو العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٣هـ.
- القراءات الشاذة: لأبي عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه، أخرجه المستشرقان:

براجستراسر، وآرثر جِفري، دار الكِندي، إربد، الأردن، ٢٠٠٢م.
- الكتاب، لسيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، لجار الله الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.
- لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.
- المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين بن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، جامعة الملك عبد العزيز، كليّة الشريعة بمكة المكرمة، ١٤٠٠هـ.
- معاني القرآن، لأبي زكريا الفراء، تحقيق: محمد النجار، يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ.
- معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء، د. أحمد مختار عمر، ود. عبدالعال سالم مكرم، جامعة الكويت، ط٢، ١٤٠٨هـ.
- معجم القراءات، للدكتور عبداللطيف الخطيب، دار سعد الدين للطباعة والنشر، دمشق، ط١، ١٤٢٢هـ.
- معجم المفسرين من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر، لعادل نويهض، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت، ط٣، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٨ م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لجمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمدالله، دار الفكر، بيروت، ط٦، ١٩٨٥م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، لأبي إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ)، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا وآخرين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط١ ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ (شرح الشواهد الكبرى)، لبدر الدين العيني، تحقيق: د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة — مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٣١هـ – ٢٠١٠م.
- المقتضب، لأبي العبّاس المبرّد، تحقيق: الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ١٣٨٢هـ.

Bibliography

- Al-Usul fi al-Nahw, by Abi Bakr Ibn al-Sarraj, ed. Abd al-Husayn al-Fatli, Mu'assasat al-Risala, Beirut, 1st ed., 1405 AH.
- Al-A'lam, by Khayr al-Din al-Zirikli, Dar al-'Ilm li al-Malayin, Beirut, 10th ed., 1992.
- Al-Insaf fi Masa'il al-Khilaf bayn al-Nahwiyyin al-Basriyyin wa al-Kufiyyin, by Abi al-Barakat al-Anbari, ed. Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Majid, Dar al-Fikr, Lebanon.
- Idah al-Rumuz wa Miftah al-Kunuz fi al-Qira'at al-Arba' Ashara, by Shams al-Din Muhammad ibn Khalil al-Qabaqibi, ed. Ahmad Khalid Shukri, Dar 'Ammar, Amman, 1st ed., 1424 AH / 2003.
- Al-Bahr al-Muhit, by Abu Hayyan al-Andalusi, prepared by Arafat al-'Asha Hassuna, al-Maktaba al-Tijariyya, Mecca, 1413 AH.
- Al-Budur al-Mudiyya fi Tarajim al-Hanafiyya, by Muhammad Hifz al-Rahman al-Kumilla'i, Dar al-Salih, Cairo, 2nd ed., 1439 AH / 2018.
- Al-Badi' fi 'Ilm al-'Arabiyya, by Ibn al-Athir, ed. Fathi Ahmad Ali al-Din, Umm al-Qura University, Mecca, 1st ed., 1420 AH.
- Al-Taj al-Mukallal min Jawahir Ma'athir al-Tiraz al-Akhir wa al-Awwal, by Abu al-Tayyib Muhammad Sadiq Khan al-Qannawji, Ministry of Awqaf and Islamic Affairs, Qatar.
- Al-Tadhyil wa al-Takmil fi Sharh Kitab al-Tashil, by Abu Hayyan al-Andalusi, ed. Hasan Hindawi, Dar al-Qalam, Damascus, 1422 AH / 2002.
- Ta'liq al-Fara'id 'ala Tashil al-Fawa'id, by Muhammad Badr al-Din al-Damamini, ed. Muhammad ibn Abd al-Rahman al-Mufadda, 1st ed., 1409 AH.
- Tamhid al-Qawa'id bi Sharh Tashil al-Fawa'id, by Nazir al-Jaysh, ed. Ali Muhammad Fakhir et al., Dar al-Salam, Cairo, 1st ed., 1428 AH.
- Al-Tanbih 'ala Shuruh Mushkilat al-Hamasa, by Ibn Jinni, ed. Hasan Hindawi, Ministry of Awqaf and Islamic Affairs, Kuwait, 1430 AH / 2009.
- Al-Tawti'a, by Abu Ali al-Shalubin, ed. Yusuf al-Mutawwi', Matabi' Sijill al-'Arab, Cairo, 1401 AH / 1981.
- Hashiyat al-Taftazani 'ala Tafsir al-Kashshaf, by Sa'd al-Din al-Taftazani, ed. Muhammad Fadil Jilani, Jilani Research Center, Istanbul, 2nd ed., 1444 AH / 2022.
- Hashiyat al-Dasuqi 'ala Mukhtasar al-Ma'ani li al-Taftazani, by Muhammad 'Arafa al-Dasuqi, al-Maktaba al-'Asriyya, Beirut, n. d.

- Al-Hashiya ‘ala al-Mutawwal, by al-Sharif al-Jurjani, ed. Rashid A‘radi, Dar al-Kutub al-‘Ilmiyya, Beirut, 1971.
- Al-Khatiriyat, by Ibn Jinni, ed. Sa‘id ibn Muhammad al-Qarni, Umm al-Qura University, 1417 AH / 1996.
- Khizanat al-Adab wa Lubb Lubab Lisan al-‘Arab, by Abd al-Qadir ibn Umar al-Baghdadi, ed. Abd al-Salam Muhammad Harun, Maktabat al-Khanji, Cairo, 3rd ed., 1409 AH.
- Diwan Bishr ibn Abi Khazim, ed. ‘Izza Hasan, Ministry of Culture, Damascus, 1379 AH / 1960.
- Diwan Qays ibn al-Khatim, ed. Nasir al-Din al-Asad, Dar Sadir, Beirut.
- Rayhanat al-Alba wa Zaharat al-Hayat al-Dunya, by Shihab al-Din al-Khafaji, ed. Abd al-Fattah Muhammad al-Hilu, Matba‘at ‘Isa al-Babi al-Halabi, 1st ed., 1386 AH / 1967.
- Sharh al-Kafiya al-Shafiya, by Jamal al-Din Ibn Malik, ed. Abd al-Mun‘im Haridi, Umm al-Qura University & Dar al-Ma’mun, 1st ed., 1402 AH.
- Sharh Kitab Sibawayh, by Abu Sa‘id al-Sirafi, ed. Ramadan Abd al-Tawwab et al., Egyptian General Book Authority, 1986.
- Sharh Kitab al-Hamasa li al-Farisi, by Abu al-Qasim Zayd ibn Ali al-Farisi, ed. Muhammad Uthman Ali, Dar al-Awza‘i, Beirut, 1st ed.
- Sharh al-Muqaddima al-Jazuliyya al-Kabir, by Abu Ali al-Shalubin, ed. Turki ibn Sahu al-‘Utaybi, Maktabat al-Rushd, Riyadh, 1st ed., 1413 AH.
- Al-Qira’at al-Shadhdha, by Abu Abd Allah al-Husayn ibn Ahmad ibn Khalawayh, ed. Bergstrasser & Arthur Jeffery, Dar al-Kindi, Irbid, 2002.
- Al-Kitab, by Sibawayh, ed. Abd al-Salam Muhammad Harun, Dar al-Jil, Beirut, 1st ed., 1411 AH.
- Al-Kashshaf ‘an Haqa’iq Ghawamid al-Tanzil, by al-Zamakhshari, Dar al-Kitab al-‘Arabi, Beirut, 3rd ed., 1407 AH.
- Lisan al-‘Arab, by Ibn Manzur, Dar Sadir, Beirut, 3rd ed., 1414 AH.
- Al-Musa‘id ‘ala Tashil al-Fawa’id, by Baha’ al-Din Ibn Aqil, ed. Muhammad Kamil Barakat, King Abdulaziz University, 1400 AH.
- Ma‘ani al-Qur’an, by Abu Zakariya al-Farra’, ed. Muhammad al-Najjar & Yusuf Najati, ‘Alam al-Kutub, Beirut, 3rd ed., 1403 AH.
- Mu‘jam al-Qira’at al-Qur’aniyya, by Ahmad Mukhtar Umar & Abd al-‘Al Salim Makram, Kuwait University, 2nd ed., 1408 AH.
- Mu‘jam al-Qira’at, by Abd al-Latif al-Khatib, Dar Sa‘d al-Din, Damascus, 1st ed., 1422 AH.
- Mu‘jam al-Mufassirin, by Adil Nuwayhid, Mu’assasat Nuwayhid, Beirut, 3rd ed., 1409 AH / 1988.
- Mughni al-Labib ‘an Kutub al-A‘arib, by Ibn Hisham al-Ansari, ed. Mazin al-Mubarak & Muhammad Ali Hamdallah, Dar al-Fikr, Beirut, 6th ed., 1985.

- Al-Maqasid al-Shafiya fi Sharh al-Khulasa al-Kafiya, by Ibrahim al-Shatibi, ed. Muhammad Ibrahim al-Banna et al., Umm al-Qura University, 1st ed., 1428 AH / 2007.
- Al-Maqasid al-Nahwiyya, by Badr al-Din al-‘Ayni, ed. Ali Muhammad Fakhir et al., Dar al-Salam, Cairo, 1st ed., 1431 AH / 2010.
- Al-Muqtadab, by Abu al-‘Abbas al-Mubarrad, ed. Muhammad Abd al-Khaliq ‘Udayma, ‘Alam al-Kutub, Beirut, 1382 AH.

التفريع البلاغي وتجلياته في الحديث النبوي

إعداد

د. منصور بن عمر بن محمد السحيباني

الأستاذ المساعد بقسم الأدب والبلاغة والنقد

كلية اللغة العربية – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

DR. Mansour Omar Mohammad Alsuhaibani
Assistant Professor, Department Of Literature Rhetoric And Criticism, Faculty Of Arabic Language
Imam Mohammad Ibn Saud Islamic University

الملخص

تتناول هذه الدراسة مظهرًا دقيقًا من مظاهر البيان النبوي، يتمثل في أسلوب التفريع بوصفه بنية دلالية تتكرر في الحديث الشريف، وتتجلى من خلالها طريقة بناء المعنى وانتظامه في نسق محكم، وقد انطلقت الدراسة من تأصيل مفهوم التفريع في ضوء ما قرره علماء اللغة والبلاغة، ثم اتجهت إلى استقرائه في النصوص الحديثية الشريفة، وتحليل صوره ووظائفه في ضوء سياقاته المختلفة.

وقد بيّنت الدراسة أن التفريع في الخطاب النبوي لا يقتصر على كونه تعاقبًا بين أصلٍ وفرع، بل يمثّل آلية بنائية يصاغ بها المعنى، فتارة يتجلى في تفصيل القاعدة الكلية وبيان مقتضياتها الداخلية، وتارة أخرى يظهر في إنشاء حكم مترتب عليها أو ضبط حدودها وشروطها، مما يكشف عن دقة التنظيم التشريعي وبلاغته، وتماسك البناء الدلالي في الحديث النبوي الشريف.

كما أظهرت الشواهد التطبيقية تنوع صور التفريع وتعدد مقاصده البيانية، فهو يسهم في إحكام البيان، وتقوية الإقناع، وتحقيق الإيجاز مع استيفاء الدلالة، وربط القاعدة بمقتضاها في الواقع العملي، كما كشفت الدراسة عناية شرَّاح الحديث بإدراك هذا النسق التفريعي، وتنبيههم إلى وجود الارتباط بين الأصول وفروعها في خطاب النبي ﷺ.

وانتهت الدراسة إلى أن التفريع يعدُّ سمة بارزة في الخطاب النبوي، تتجلى فيها حكمة البيان، وانسجام التشريع، وقدرته على الجمع بين التقرير والتفصيل، في أسلوب موجز محكم.

الكلمات المفتاحية: التفريع، بلاغة، تجليات، الحديث الشريف، الخطاب النبوي.

Abstract

This study examines a subtle and significant feature of Prophetic eloquence, namely the stylistic device of Sub-branching (derivational structuring) , understood as a recurring semantic structure in the Prophetic hadith through which meaning is constructed and organized within a coherent and tightly integrated framework. The study begins by establishing the conceptual foundations of Sub-branching in light of the discussions of linguists, grammarians, and rhetoricians, and then proceeds to trace its occurrences in authentic hadith texts, analyzing its forms and functions within their respective contextual settings.

The study demonstrates that Sub-branching in the Prophetic discourse is not merely a sequential movement from an origin to a branch; rather, it constitutes a structural mechanism through which meaning is formulated. At times, it appears in the detailed exposition of a general principle and the clarification of its internal implications; at other times, it manifests in the formulation of a ruling derived from that principle or in defining its limits and conditions. This reveals both the precision of legislative organization and the rhetorical sophistication of the Prophetic discourse, as well as the coherence of its semantic construction.

The applied textual analyses further show the diversity of Sub-branching forms and the multiplicity of its rhetorical purposes. It contributes to precision in expression, strengthens persuasive force, achieves conciseness without sacrificing completeness of meaning, and connects foundational principles to their practical implications. The study also highlights the attentiveness of hadith commentators to this derivational pattern, noting their recognition of the intrinsic relationship between foundational principles and their branches within the Prophet's discourse (peace be upon him).

The study concludes that Sub-branching constitutes a prominent characteristic of Prophetic discourse, reflecting the wisdom of expression, the coherence of legislative structure, and the ability to combine foundational declaration with detailed elaboration in a concise and masterfully structured style.

Keywords: Sub-branching Rhetoric, Manifestations, Derivational, Prophetic Hadith, Prophetic Discourse.

المقدمة

الحمد لله حمدًا لا يحصيه عدّ، ولا ينتهي إلى حدّ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، وآلهِ أزمَّةِ الحق وألسنة الصدق الميامين، وبعد:

فإنَّ مما تميزت به البلاغة العربية عنايتها الدقيقة بوجوه انتظام المعاني، وكيفية اتصال بعضها ببعض على نحوٍ يُحقق للنصّ وحدته، ويمنحه تماسكًا داخليًا ينهض بوظيفته الإقناعية والتأثيرية؛ إذ لم يكن نظر البلاغيين مقصورًا على فصاحة المفردة أو جمال الصورة، بل تجاوز ذلك إلى الكشف عن الروابط الدقيقة التي تُحكم اتصال أجزاء الكلام، وتجعل المعاني تتساند في نسقٍ متدرّجٍ يكشف عن دقة الصياغة وحكمة الترتيب، فالكلام البليغ في تصورهم ليس تجاورًا لأفكار متناثرة، وإنما هو بناء تتآزر أصوله وفروعه، ويقوم على علاقات عقلية واضحة بين مقدماته ونتائجه.

وفي هذا السياق يبرز أسلوب التفريع بوصفه مظهرًا من مظاهر انتظام الخطاب، حيث تتولد المعاني بعضها من بعض في تدرّجٍ منطقي يُشعر المتلقي بأن كلَّ جزء من الكلام مرتبط بما قبله ارتباط الفرع بأصله، وأن الأفكار لا تلقى إلقاء منفصلًا، بل تنمو في سياق متصل تتعاقب فيه القضايا على نحوٍ يكشف عن وحدة التصور ودقة البناء. فالتفريع يُجسّد حركة المعنى داخل النص، إذ ينتقل من الكلّي إلى الجزئي، أو من الأصل إلى ما يترتب عليه، انتقالًا يُبرز العلاقات الفكرية الكامنة بين عناصر الخطاب.

ولا يقتصر أثر هذا النسق في انتظام المعاني على البيان النظري، بل تتجلى قيمته بوضوح في الخطاب النبوي، حيث تقوم البلاغة النبوية على إحكام الصلة بين الأصول الكلية والتطبيقات الجزئية، فالحديث الشريف – بما فيه من جوامع الكلم – يُقرّر القاعدة الجامعة في عبارة موجزة، ثم تنبثق عنها توجيهات عملية وتفصيلات سلوكية تتفرع عنها في انسجام دقيق، فينتقل المعنى من مستوى التأصيل إلى مستوى التنزيل انتقالًا طبيعيًا يُظهر تلاحم الفكرة، وهنا يبدو التفريع مظهرًا من مظاهر الحكمة البيانية في الحديث النبوي؛ إذ تتولد الفروع من أصولها بطريقة تكشف عن عمق المقصد والرؤية، ودقة الترتيب، وإحكام الربط بين القول ومقتضاه.

ومن ثمَّ فإن النظر في أسلوب التفريع في ضوء البلاغة العربية يعين على إدراك جانبٍ من أسرار الحديث النبوي؛ إذ لا تقوم بلاغته على الإيجاز وحده، بل على إحكام البناء الداخلي للمعنى، حيث تتساند الكليات والفروع في نسق واحد يخدم مقصد الهداية والتوجيه، وبهذا يكون أسلوب التفريع أداة كاشفة عن طبيعة التنظيم المعنوي في الحديث، وعن طريقة من الطرق التي تتشكل بها الدلالة النبوية

في صورة متماسكة تجمع بين وضوح الفكرة وقوة التأثير وتمام البيان، وهذا ما دفعني للتأمل والبحث في أسلوب التفريع في ميدان كلام خير البشر وأبلغهم محمد ﷺ، حيث لم أجد من تناول هذا الأسلوب – على أهميته وكان سببًا لي في اختياره – بدراسة علمية في ميدان الحديث النبوي الشريف، وإظهار قيمته وبلاغته فيه؛ فجاءت هذه الدراسة بعنوان (التفريع البلاغي وتجلياته في الحديث النبوي) وذلك للوقوف على سمات هذا الأسلوب وجمالياته، وقيمته، وبراعة اختياره للألفاظ، وأثره على المتلقي. إضافة إلى أنني وقفت على كلام السيوطي وإشارته في كتابه (عقود الجمان) حين قال في حديثه عن أسلوب التفريع: "هذا نوع لطيف اخترعته لكثرة استعماله في الكلام النبوي"(١)؛ إذ تكشف هذه العبارة – على وجازتها – عن وعيٍ بلاغي دقيق بطبيعة النسق البياني في الحديث الشريف، وعن إدراك لحضور هذا الأسلوب في الخطاب النبوي، فالسيوطي لا يكتفي بتعريفه أو التمثيل له، بل يربطه ربطًا مباشرًا بكثافة وروده في الكلام النبوي، مما يوحي بأنها سمة بارزة تستحق التأمل والاستقراء، وقد كانت هذه اللفتة منطلقًا للتفكير في البحث في أسلوب التفريع بوصفه عنصرًا بنيويًا متكررًا في البيان النبوي، لا مجرد صورة عارضة في بعض النصوص؛ إذ إن كثرة الاستعمال – كما ألمح السيوطي – دليل على أن وراءه مقصدًا بيانيًا ونظامًا تعبيريًا متسقًا، ومن هنا تولَّد الدافع إلى تتبع مواضعه في أحاديث النبي ﷺ، واستقراء نماذجه، وتحليل أسلوبه، للكشف عن قيمته الدلالية وأثره في إحكام المعنى وربط أجزائه داخل الحديث.

وعليه فإن هذا البحث يعدُّ امتدادًا لذلك التنبيه العلمي الذي أورده السيوطي، وسأسعى إلى استثمار تلك الإشارة وتحويلها من ملاحظة عابرة موجزة إلى دراسة منهجية تعنى ببيان حضور أسلوب التفريع في الخطاب النبوي، واستجلاء أسراره في ضوء نصوص السنة وشروحها.

وقد اعتمدتُ على المنهج الاستقرائي في تتبع النصوص النبوية، التي تتجلى فيها مظاهر التفريع، ولا سيما ما نبَّه إليه شرَّاح الحديث وعلماء اللغة من مواضع ظهوره وسياقاته؛ بغية جمع مادته وتحقيق حضوره في نماذج متنوعة في الخطاب النبوي، كما اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي للكشف عن خصائص التفريع في التراكيب التي ورد فيها، وبيان أثره في تنظيم المعنى، وإبراز ما ينطوي عليه من دقة في البناء، وجمال في النسق، وقوة في التأثير، كما قصرت مادة البحث على الأحاديث الصحيحة عن رسول الله ﷺ مما تلقاه العلماء بالقبول، وأجمعوا على صحته؛ ضمانًا لسلامة الاستدلال، وصيانة للتحليل البلاغي من البناء على ما لم يثبت.

(١) عقود الجمان في علم المعاني والبيان: ١٠٨.

وقد جاء البحث في مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة على النحو الآتي:

فالتمهيد: تضمن الحديث عن تعريف أسلوب التفريع في اللغة والاصطلاح، ومن ثمَّ الإشارة إلى أركانه، وشروطه، وأدواته، واختتم بالحديث عن بلاغته وقيمته البيانية.

والمبحث الأول: كان عن التفريع البياني في تفصيل القاعدة الكلية.

والمبحث الثاني: كان عن التفريع الإنشائي في ترتيب الأحكام وضبط مقتضياتها.

أما الخاتمة: فقد لخصت فيها أبرز النتائج والتوصيات.

هذا ما استطعتُ بذله من جهد في هذه الدراسة، فإن أصبتُ فبتوفيق من الله ﷻ، وإن ندَّ عن فهمي ما لم أتبيَّن فيه أمري أو أخطأت فمن نفسي والشيطان، وفوق كل ذي علم عليم.. والحمد لله رب العالمين.

التمهيد

التفريع في اللغة والاصطلاح:

جاء في معاجم اللغة جملة من المعاني اللغوية التي تشير إلى أصل اشتقاقه، منها: أعلى كل شيء، فيقال: فرع كل شيء أعلاه، ففي حديث قيام رمضان «فما كنا ننصرف إلا في فُرُوع الفجر»[١] ويجيء بمعنى: الحاشية، ففارعة كل شيء حواشيه، كما يجيء بمعنى الصعود والانحدار وهو من الأضداد، والفُروعُ: الصعود، وفرَّع وأفرع: أي صعَّد وانحدر، قال الشمَّاخ في الإفراع بمعنى الانحدار:

فـإنْ كرهـتَ هِجَـائي فَـاجْتنـبْ سَـــخَطي لا يُـدركـنَّـكَ إفْـراعـي وتَصْـــعِـيـدي[٢]

وفرَّعتُ في الجبل تفريعًا أي انحدرتُ، وفرَّعتُ في الجبل: صعَّدتُ، كما يجيء التفريع بمعنى الكثرة، فيقال: تفرَّعت أغصان الشجرة أي كثرت، ويجيء بمعنى حَجَزَ وفرَّق وأصلح، وفرَّع بين القوم وفرَّق بمعنى واحد، وفي الحديث الشريف: أن جاريتين جاءتا تشتدان إلى رسول الله ﷺ وهو يصلي فأخذتا بركبتيه، ففرَع بينهما[٣]، أي حجز وفرَّق، كما يجيء على معانٍ أخرى: كالحيض، والنّتاج، والموضع[٤]، ومن معاني التفريع في اللغة "ما يتفرعُ من أصله، والجمع فروع، ومنه يقال: فرَّعت من هذا الأصل مسائل فتفرعت، أي استخرجتها فخرجت"[٥]، وهو إلى هذا المعنى أقرب وأكثر استعمالًا، ومفهومه بالمجمل لا يخرج عنه، ولذا فهو تفعيلٌ من قولك: "فرَّعتُ هذا إذا قرَّرته على أصله، ومنه فروع الشجرة؛ لأنها ثابتة على أصولها، وكل ما كان مبنيًا على غيرٍ فهو فرعٌ له"[٦]. والمتأمل في هذه المعاني اللغوية يدرك أن التفريع يفيد في أصل دلالته معنى الانبثاق من الأصل والتولّد عنه، كما يدل على التكثير والزيادة، وهذه المعاني هي التي تُلمح في الاستعمال البلاغي للمصطلح؛ إذ يقوم التفريع على بناء المعاني الجزئية على أصلٍ كلّيٍّ سابق، بحيث تتولّد عنه وتتفرّع منه في نسق يحقق الامتداد الدلالي والتكاثر المعنوي داخل بنية الخطاب.

---

(١) موطأ مالك: ١٥٨/٢.

(٢) ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني: ١١٥.

(٣) ينظر: صحيح سنن النسائي: ١٦٣/١.

(٤) ينظر: لســـان العرب: ١٦٤/١١ – ١٦٦ (فرع)، والعين: ١٢٦/٢، ومعجم مقاييس اللغة: ٤٩١/٤-٤٩٢، ومعجم المصطلحات البلاغية: ٣٩٦.

(٥) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: ٤٦٩/٢، والمعجم الوسيط: ٦٨٤/٢.

(٦) الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: ١٣٢/٣.

عرَّف البلاغيون التفريع عدة تعريفات، ويعدُّ ابن رشيق القيرواني (٤٥٦هـ) من أوائل من تنبَّه إلى هذا الأسلوب، وجعله قريبًا من الاستطراد، وعرَّفه بقوله: "وهو من الاستطراد كالتدريج من التقسيم، وذلك أن يقصد الشاعر وصفًا ما، ثم يفرّع منه وصفًا آخر يزيد الموصوف توكيدًا"(١)، نحو قول الكُميت(٢):

أحْلامُكمْ لِسَقَامِ الجَهْل شَافِيَةٌ كما دِماؤُكُمُ يُشْفى بها الكَلَبُ

إذ فرَّع من وصفهم بشفاء أحلامهم لسقام الجهل وصفهم بشفاء دمائهم من داء الكَلَب – بفتح اللام – وهو شبه جنون يحدث للإنسان، فذكر وصفًا أول، ثم استخرج منه وصفًا ثانيًا يقويه ويؤكده(٣).

ثم جاء البغدادي (٥١٧هـ): فقرَّب التفريع من باب المفاضلة، وعرَّفه بقوله: "أَنْ يأخذ الشاعر في وصفٍ من الأوصاف فيقول ما كذا، فينعت شيئًا من الأَشياء نعتًا حسنًا ثم يقول بأفعل من كذا"(٤)، كما قال الأعشى(٥):

ما رَوْضَةٌ من رِياضِ الحُزْنِ مُعْشِبَةٌ خَضراءُ جادَ عليها مُسْبِلٌ هَطِلُ
يُضاحِكُ الشمْسَ منها كَوكَبٌ شَرِقٌ مُؤَزَّرٌ بَعميمِ النَّبْتِ مكتهلُ
يومًا بأطيبَ منها نَشْرَ رائحةٍ ولا بأحسنَ منها إذ دنا الأُصُلُ

إذ وصف الروضة أولًا، ثم فرَّع من وصفها معنى المفاضلة على وجهٍ يؤكد جمال المشبَّه به.

أما ابن أبي الإصبع المصري (٦٥٤هـ) فقد توسَّع في بيان التفريع وجعل له بابًا خاصًا في كتابه، وجعله نوعين: "**أحدهما** أن يبدأ الشاعر بلفظة هي إما اسم، وإما صفة، ثم يكرِّرها في البيت مضافة إلى أسماء وصفات يتفرَّع من جملتها أنواع من المعاني في المدح وغيره"(٦)، كقول أبي الطيب المتنبي(٧):

أَنا ابْنُ الَّلقاءِ أَنا ابنُ السَّخاءِ أنا ابن الضِّراب أَنا ابنُ الطَّعانِ
أَنا ابنُ الفيافي أَنا ابنُ القَوافي أَنا ابنُ الشُّروجِ أَنا ابنُ الرِّعانِ

(١) العمدة في محاسن الشعر وأدبه: ٤٢/٢.
(٢) ديوان الكميت بن زيد الأسدي: ١٩.
(٣) ينظر: بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة: ٥١/٤، وجواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع: ٣١٨.
(٤) قانون البلاغة في نقد النثر والشعر: ١٢٧.
(٥) ديوان الأعشى الكبير: ٥٧.
(٦) تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن: ٣٧٢.
(٧) ديوان المتنبي: ٣٣.

طَـويـل الـنَّـجـاد طـويـلُ الـعـمـاد طـويـل الـقَـنـاةِ طـويـل السِّـنـان
حـديـدُ الـلِّـحـاظ حـديـدُ الحِـفـاظ حـديـدُ الحُسَـام حـديـدُ الجَـنَـانِ

فقد تكررت صيغة واحدة، وتفرعت عنها معانٍ متعددة تُعزّز صورة الفخر وتؤكدها، وقد صرَّح ابن أبي الإصبع بسبقه وانفراده بذكر هذا النوع الذي سمَّاه (تفريع الجمع)، وذكر بأنه لم يسبق إلى استخراجه؛ لأن كل بيت ينطوي على فروع من المعاني شتى من المدح تفرّعت من أصل واحد(١).

ولم يقبل بعض العلماء دخول هذا النوع في أسلوب التفريع، قال السيوطي: "قالوا: وفيه نظر، فهو بتعديد الصفات أنسب، قلت: وبالترديد أنسب وأنسب"(٢).

ويظهر بأن الذي دعا ابن أبي الإصبع المصري إلى إدخال هذا النوع في أسلوب التفريع هو اعتباره الكلمة المكررة أصلًا تتفرع منه معانٍ شتى، وهذا واضح من الشاهد الذي أورده، فكلمة (أنا) في البيتين أصلٌ تفرّع منه عدة أوصاف، وكذلك كلمة (طويل) في البيت الثالث، وكلمة (حديد) في البيت الرابع(٣)؛ وكأنه يذكر سبب هذا الإدخال بقوله السابق: "لأن كل بيت ينطوي على فروع من المعاني شتى من المدح تفرّعت من أصل واحد"(٤). والأصل المشار إليه في رأي ابن أبي الإصبع المصري هو هذه الكلمة التي افتتح بها المتنبي أبياته، ثم كررها في بقية البيت.

أما النوع الثاني من التفريع عند ابن أبي الإصبع المصري فهو أنْ يتفرَّع المعنى الواحد من أصل واحد، من غير تكرار لفظٍ بعينه، ويكون ذلك بأن يُصدِّر المتكلم كلامه باسم منفيٍّ بـ (ما)، ثم يصف هذا الاسم المنفي بأوصافه اللائقة به، ثم يجعله أصلًا يتفرَّع منه معنى آخر يُفهم منه مساواة المذكور بالمنفي في المدح أو الذم أو غيرهما(٥)، وقد سمَّى ابن منقذ هذا النوع بالنفي والجحود(٦).

وهناك نوع ثالث أشار إليه بلمحة يسيرة، وهو تفريع معنى من معنى من غير تقدم نفي ولا جحود، كقول ابن المعتز:

كـلامُـهُ أخْـدَعُ مـن لَـفْـظِـهِ وَوَعْـدَهُ أَكْـذَبُ مـن طَـيْـفِـهِ

(١) ينظر: تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن: ٣٧٢.
(٢) شرح عقود الجمان في المعاني والبيان: ٢٨٥.
(٣) ينظر: التفريع ودوره في سبك النص: ٧.
(٤) ينظر: تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن: ٣٧٢.
(٥) ينظر: تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن: ٣٧٢ – ٣٧٣.
(٦) ينظر: البديع في نقد الشعر: ١٢٣.

وهو مختصٌّ بمعاني النفس دون معاني البديع[١].

وذهب القرطاجني (٦٨٤هـ) إلى أنَّ التفريع هو أن يصف الشاعر شيئًا بوصف، ثم يلتفت إلى شيء آخر فيصفه بصفة مماثلة أو مخالفة، فيستدرج من الأول إلى الثاني على جهة تشبيه أو مفاضلة أو التفات أو غير ذلك، مما يناسب به بين بعض المعاني وبعض، فيكون الثاني بمنزلة الفرع عن الأول[٢].

أما الخطيب القزويني (٧٣٩هـ) فقد عرف التفريع تعريفا موجزا جامعا فقال: "هو أَنْ يثبت لمتعلق أمر حكم بعد إثباته لمتعلق له آخر"[٣].

ثم جاء السيوطي (٩١١هـ) فذكر فنًّا سمَّاه "التأسيس والتفريع"، ورأى بأن هذا نوعٌ لطيفٌ اخترعه لكثرة استعماله في الكلام النبوي، وعرَّفه بأنه تمهيد قاعدة كلية يُرتَّب عليها المقصود، كقوله ﷺ: "لكل دين خلق، وخلق هذا الدين الحياء"[٤]، حيث مهَّد قاعدة عامة، ثم فرَّع عليها المقصود الخاص[٥].

ومن خلال استقراء آراء البلاغيين لمفهوم التفريع، وتأمُّل أمثلتهم التطبيقية، يتبيَّن أنَّ هذا المصطلح لا ينفصل عن عددٍ من المصطلحات البلاغية المجاورة له، بل يقترب منها أحيانًا ويتداخل معها من حيث الدلالة والوظيفة الأسلوبية، كما يمكن استخلاص تعريفٍ جامعٍ له: وهو أن يذكر المتكلم معنىً أو وصفًا يكون أصلًا في السياق، ثم يُتبِعه بمعنىً أو وصفٍ آخر متفرّعٍ عنه، مرتبطٍ به ارتباطَ الفرع بالأصل، على نحوٍ يحقِّق بينهما تناسبًا دلاليًّا، فينشأ عن ذلك ترابطٌ يُشعر بوحدة النص وتماسك بنائه.

أركان التفريع: وبهذا يتأكد أن لأسلوب التفريع ثلاثة أركان هي:

الأول: المفرّع منه: وهو الذي يُعدّ أصلًا.

الثاني: المفرّع إليه: وهو الذي يُعدّ فرعًا.

الثالث: أداة التفريع: وهي التي تربط بين المفرّع منه والمفرّع إليه.

شروط التفريع: وقد تبين لي أن التفريع لكي يتحقق بمعناه الدقيق، فلا بد من توفر ضوابط تميزه عن مجرد الكلام العادي، فلا يُعدّ التفريع تفريعًا إلا حين نجد بين الأصل الذي ننطلق منه والفرع الذي

(١) ينظر: تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن: ٣٧٤، ونهاية الأرب في فنون الأدب: ١٦٠/٧، وخزانة الأدب وغاية الأرب: ٣٨٥/٢.

(٢) ينظر: منهاج البلغاء وسراج الأدباء: ٥٩.

(٣) الإيضاح في علوم البلاغة: المعاني والبيان والبديع: ٢٨٠.

(٤) أخرجه الإمام مالك في الموطأ: ٧٦/٢.

(٥) ينظر: عقود الجمان في علم المعاني والبيان: ١٠٨، وشرح عقود الجمان في المعاني والبيان: ٣٨٢.

ننتقل إليه نوعًا من التناسب أو التشابه أو التقابل، كذلك ينبغي أن يكون الانتقال من المعنى الأول إلى الثاني انتقالًا منسجما، بحيث يبدو الفرع متولّدًا من الأصل بشكل طبيعي، كما يشترط في الأداة أن تكون ليست لمطلق الجمع، وهي (الواو) التي لا تُظهر العلاقة بين الأصل والفرع، بل لا بد من أداة تدل على التولّد؛ حتى يتضح المفرّع منه والمفرّع إليه في نسق واحد.

أدوات التفريع: ذكر العلماء جملة من أدوات الربط في الكلام، وسأشير هنا إلى ما له صلة وثيقة بموضوع الدراسة، حيث تأتي (الفاء) أُولى هذه الأدوات، فمن خلالها تُجمع أبعاد الألفاظ، وهي كما قال سيبويه: "تضمُّ الشيء إلى الشيء، وتجعل ذلك متسقًا بعضه في إثر بعض"(١)، وفي هذه الدراسة تضم الفاءُ الفرعَ إلى الأصل؛ ولذلك وظفت هذه الأداة للربط بين الجمل والتراكيب في الخطاب النبوي، لتكشف عن معانٍ بليغة تخدم السياق العام.

وفاء التفريع ثلاثة أنواع: **الأول**: الفاء العاطفة، وذكر ابن هشام بأن الفاء إذا جاءت عاطفة أفادت ثلاثة أمور: أحدها الترتيب، وثانيها: التعقيب، وثالثها: السببية(٢).

والثاني: الفاء الاستئنافية، وتجيء هذه الفاء للربط غير المباشر، وقد أشار إليها سيبويه حين تحدث عن الفعل المضارع المرفوع الواقع بعد فاء السببية فقال: "إن شئت رفعته على أن تشرك بينه وبين الأول، وإن شئت كان منقطعًا؛ لأنك قد أوجبت أن تفعل فلا يكون فيه إلا الرفع، وقال عز وجل: (فلا تكفرْ فيتعلَّمون) (٣) فارتفعت لأنه لم يخبر عن الملكين أنهما قالا: لا تكفر فيتعلَّمون، ليجعلا كفره سببًا لتعليم غيره، ولكنه على كفروا فيتعلمون"(٤)، فسيبويه يرى أن الرفع في (فيتعلّمون) إنما هو على وجه القطع، والقطع هنا أن تكون الجملة مستأنفة، وعلى هذا تكون الفاء للاستئناف، والمقصود بالاستئناف عندهم هو الاستئناف النحوي، فهي وإن انقطعت الأسباب النحوية بينها وبين ما قبلها إلا أن المعاني فيها وثيقة الارتباط، فقد يجيء الاستئناف التفريعي ليؤدي وظيفة دلالية تتجاوز مجرد الانتقال النحوي، إذ يسهم في بناء المعنى وتوجيهه في ضوء ما تقدَّم من سياق، مثل مجيئه للتنزيه بعد عرض مفتريات الكافرين، كما في قوله تعالى: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ (٥)، وقد يجيء لأغراض أخرى كالتوكيد والتقرير وغيرها.

---

(١) الكتاب: ٢١٧/٤.

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٢١٥ – ٢١٦.

(٣) سورة البقرة: آية ١٠٢.

(٤) الكتاب: ٣٨/٣.

(٥) سورة الروم: آية ١٧.

والثالث: الفاء الفصيحة، وأول من سماها بهذا الاسم هو الزمخشري[١]، وذلك في سياق تفسيره لقوله تعالى: ﴿*وَإِذِ ٱسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَۖ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًاۖ﴾[٢]، فالفاء متعلقة بمحذوف، أي: فضرب فانفجرت أو فإن ضربت فقد انفجرت، وهي على هذا فاء فصيحة لا تقع إلا في كلام بليغ[٣]، وهذه الفاء لا تخرج عن فاء التفريع.

ومن أدوات التفريع: (إنَّ) وقد تحدث عنها عبدالقاهر الجرجاني، وأشار إلى أغراضها بقوله: "واعلم أنَّ من شأن (إنَّ) إذا جاءت على هذا الوجه أن تغني غَناء الفاء العاطفة مثلًا، وأن تفيد من ربط الجملة بما قبلها أمرًا عجيبًا، فأنت ترى الكلام بها مستأنفًا غير مستأنف، مقطوعًا موصولًا معًا، أفلا ترى أنك لو أسقطتَ (إنَّ) من قوله: (إنّ ذاك النجاح في التبكير، لم تر الكلام يلتئم، ولرأيتَ الجملة الثانية لا تتصل بالأولى، ولا تكون منها بسبيل حتى تجيء بالفاء فتقول: بكِّرا صاحبيَّ قبل الهجير، فذاك النجاح في التبكير"[٤].

بلاغة التفريع: يتجلى أسلوب التفريع في الحديث النبوي الشريف بخصائص بلاغية رفيعة، إذ كلما فرّعت المعاني ارتقت في البيان والوضوح، كما أن التفريع يضفي عمقًا على البيان، حيث ينتقل بالمعنى من إجمال إلى تفصيل، فيزداد المقصود توكيدًا، كما أن التفريع يستخلص معان فرعية من أصلٍ كلي، وهذه المعاني قد تؤدي دور التنبيه أو الترغيب أو التوبيخ أو غير ذلك، وفقًا للسياق، وبهذا الأسلوب تتلاحم الأجزاء في النص النبوي، فيُظهر ارتباط الأصل بفرعه، فيتّحد الذكر بالمعنى، كما أن التفريع يعمل على خلق وحدة متكاملة في الخطاب، فتظهر الآليات الداخلية للنص النبوي، وتتكامل عناصر البلاغة مع أدوات اللغة، لتخلق تماسكًا وانسجامًا بين الأصل والفرع، وعلى هذا يتبين أن التفريع يسهم في إحكام الصلة بين العناصر المرتبطة في السياق، بحيث يجيء اقترانها في الذكر معبّرًا عن عمق اتصالها بالمعنى، فيتحقق تطابق دقيق بين اللفظ ودلالته، ويغدو حضور المذكور في الخطاب مطابقًا لحقيقته المعنوية في البناء الكلي للنص.

(١) الفاء الفصيحة: دلالاتها واستعمالاتها وتاريخها وضوابطها: ١.

(٢) سورة البقرة: آية ٦٠.

(٣) ينظر: الكشاف: ٢٧٤/١.

(٤) دلائل الإعجاز: ٢٧٣.

المبحث الأول: التفريع البياني في تفصيل القاعدة الكلية.

إذا كان الخطاب النبوي قد امتاز بجوامع الكلم، فإن من أبرز سمات هذا الإيجاز الجامع قدرته على احتواء المعاني الكلية في عبارات موجزة، ثم تفصيلها على نحوٍ يكشف أبعادها ويُظهر شمولها دون إخلالٍ بوحدة النسق، ومن هنا يبرز التفريع البياني بوصفه آلية داخلية في بناء الحديث، ينتقل بها النصُّ من تقرير قاعدة عامة إلى بيان مجالاتها، أو تقسيم عناصرها، أو تحديد صورها، بحيث يغدو الإجمال مفسّرًا، والكليُّ مفصلًا، مع بقاء المعنى منتظمًا في سياق واحد متماسك.

والتفريع في هذا النمط لا ينشئ حكمًا جديدًا خارج القاعدة، ولا يرتب أثرًا منفصلًا عنها، وإنما يعمل على الكشف عن محتواها الداخلي، وإبراز ما تنطوي عليه من معانٍ فرعية كامنة فيها بالقوة، فتخرج إلى حيّز البيان والواقع، فهو انتقال من الإبهام النسبي إلى الوضوح، ومن التركيز الدلالي المكثّف إلى الامتداد البياني المنظَّم، بما يحقق مزيدًا من الإحكام في الدلالة، ويمنع توهم القصور أو التخصيص.

ومن هنا جاءت أهمية هذا المبحث؛ لأن دراسة التفريع البياني في الحديث النبوي تكشف عن بُعدٍ بنائي دقيق في صياغة القاعدة الكلية، إذ لا تُترك على إطلاقها المجرّد، بل تُستكمل بفروع توضح حدودها، وتبرز شمولها، وتقرّبها إلى الفهم والتطبيق، وبهذا يتحقق للنص النبوي توازنٌ بين الإيجاز والإيضاح، وبين التركيز والتفصيل، في إطار من الاتساق الدلالي الذي يعد من مظاهر جماليات البيان النبوي وإحكام نظمه.

وفي هذا المبحث سأعرض نماذج تطبيقية تجلَّى فيها التفريع البياني في الحديث النبوي؛ إذ لا يكتمل الكشف عن خصائصه إلا من خلال استقراء مواضعه في النص، وتأمّل بنيته في سياقها الذي وردت فيه، وسأراعي في عرض النماذج البدء بذكر الأصل الذي قرَّره الحديث، ثم بيان الكيفية التي تفرعت بها عنه المعاني الجزئية، مع الوقوف على الأثر البلاغي الذي أحدثه هذا الانتقال من الإجمال إلى التفصيل، ومن هنا فإن كل نموذج سأتناوله من زاويتين متكاملتين: الأولى: تحليل البنية التفريعية في النص، والثانية: استجلاء أثرها الدلالي والبلاغي في توضيح القاعدة وترسيخها في ذهن المتلقي.

من الشواهد النبوية في التفريع البياني في تفصيل القاعدة الكلية، ما روي عن تَمِيمٍ الدَّارِيِّ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**الدِّينُ النَّصِيحَةُ**»، قُلْنَا: لِمَنْ؟ قال: «**لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ ولكتابه وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ**»(١)، ومعنى الحديث أنَّ جوهر الدين كلَّه يرتكز على النصيحة، بمعنى إرادة الخير للمنصوح له

(١) صحيح مسلم: ٧٤/١.

وتحقيق مصالحه في جميع جوانب حياته الدينية والدنيوية.

فالنصيحة لله تتعلق بالإيمان به وحده، ونفي الشرك عنه، وطاعة أوامره، وإخلاص الأعمال لوجهه تعالى، والنصيحة لكتابه هو الإيمان بالقرآن، والعمل به، وحفظه والذَّبُّ عنه، والاهتمام بتلاوته وتدبر معانيه، والنصيحة لرسوله ﷺ هو تصديقه، واتباع سنَّته، والطاعة فيما أمر ونهى، وحماية دينه وسنَّته، ثم النصيحة لأئمة المسلمين، وهو طاعتهم فيما أمروا به بالحق، ونصحهم إذا غفلوا، وعدم الخروج عليهم بغير حق، وأخيرًا النصيحة لعامة المسلمين وهو إرشادهم إلى الحق، وتعليمهم مصالحَ دينهم ودنياهم، وأمرِهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر، ورعاية مصالحهم الدينية والدنيوية(١).

ومن يتأمل في الحديث يلحظ أنه يوجز الدين كلَّه في تقرير قاعدة جامعة في الافتتاح: الدين النصيحة؛ فجعل النصيحة كأنها خلاصة الدين كله، قال أبو سليمان الخطابي في هذا السياق: "النصيحة كلمة جامعة... ويقال: هو من وجيز الأسماء، ومختصر الكلام، وليس في كلام العرب كلمة مفردة يُستوفى بها العبارةُ عن معنى هذه الكلمة، حتى يضمَ إليها شيءٌ آخر..." (٢)، ثم جاء التفريع على هذا الأصل الكلي بسؤال الصحابة: (لمن؟)، ثم يفصِّلها حسب الجهات المخاطَبة: النصيحة لله، ولكتابه، ولرسوله، ولأئمة المسلمين، وعامتهم(٣)؛ لتوضيح كيفية تطبيقها في كلِّ علاقة دينيَّة واجتماعيَّة، فتصبح شاملة للإيمان والعمل والطاعة والإرشاد.

إلى جانب هذا كله يتبيَّن الأثر البلاغي للتفريع في هذا الحديث من عدة وجوه:

أولًا: يمنح التفريع النَّصَّ حركةً متدرِّجةً من الأهم إلى المهم، فيبدأ بأعلى المقاصد –النصيحة لله– وينتهي بما يشمل المجتمع كلَّه؛ ممَّا يجعل المستمع يتدرجُ في إدراك المعنى بشكلٍ منطقيٍ ومتسلسلٍ.

ثانيًا: التفريع يوضِّح شمول النصيحة لكلَّ جوانب الحياة الدينيَّة والدنيويَّة، فلا يقتصر الأمر على جانبٍ واحدٍ من العبادة أو السلوك، بل يمتدُّ ليشمل كلَّ العلاقات والواجبات الشرعية، فتصبح النصيحة إطارًا جامعًا لكلِّ ما يتعلق بالمرء تجاهَ الله وكتابه ورسوله وأئمة المسلمين وعامَّة الناس(٤).

ثالثًا: التفريع الذهني يجعل المستمع ينتقل من الفهم العام للحديث إلى تصور التطبيق الواقعي، فيرى كيف يُطبَّق المعنى الكلِّي على نفسه وعلى محيطه الاجتماعي، ويستشعر مسؤولياتِه في كلِّ اتجاه

(١) ينظر: أعلام الحديث: ١/١٨٩ – ١٩٣.

(٢) أعلام الحديث: ١/١٨٩.

(٣) ينظر: البحر المحيط الثجاج في شرح صحيح الإمام مسلم بن الحجاج: ٢/٢٩٨.

(٤) ينظر: شرح صحيح البخاري: ٢/١٢١، والتعيين في شرح الأربعين: ١/١٠٥.

من الاتجاهات التي فُرِّعتْ منه القاعدة.

رابعًا: من الناحية البلاغية، أضفى التفريع قوةً على النص من حيث الإيقاع والتكرار، فالتكرار الصوتي لحرف الجر (اللام) في "لله، لكتابه، لرسوله..." يمنح النص وقعًا في النفس، يسهِّل الحفظ ويقوِّي التأثير.

خامسًا: يمنع التباس المعنى المجمل ويعطيه وضوحًا دقيقًا، حيث يربط القاعدة العامة بالأمثلة التفصيلية الواقعية، هكذا يصبح التفريع وسيلة بلاغية محكمة، تجمع بين الإقناع العقلي والإحساس الجمالي، وتظهر قوة النص النَّبوي في تقديم قاعدة كليَّة، ثم توضيحها بتفاصيل عملية دقيقة، تثبت شموليَّة النصيحة في الدين كلِّه.

ولذا قال العلماء: هذا الحديث عليه مدار الإسلام(١)، "وقال أبو نعيم الحافظ هذا حديث له شأن، وذكر محمَّد بن أسْلَم الطوسي أنه أحد أرباع الدِّين"(٢).

ومن الشواهد التي يتجلى فيها التفريع البياني، ما جاء عن النَّبِي ﷺ أنه قال: «**مَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَمْ يُسَمِّهِ، فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ، فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَمْ يُطِقْهُ، فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا لِلَّهِ يُطِيقُهُ فَلْيَفِ بِهِ**»(٣).

يدلُّ الحديث على أنَّ النذر إذا ورد مطلقًا غير معيَّن، كأن يقول: «عليَّ نذر» دون تعيين قربةٍ مخصوصة(٤)، فإنَّ حُكمه الكفارة، لا الوفاءُ، لأنَّ الشارعَ لم يعلّق به عبادة معيَّنة، وقد حمل جمهور العلماء هذا الحديث على النذر المطلق الذي لم تُقصد به طاعةٌ معينة، فكان في معناه قريبًا من اليمين(٥)، وأمَّا إذا نوى الناذر بقوله قربةً مخصوصةً من حج أو صيام أو صدقة، لزمه الوفاء بما نواه؛ لأنَّ النيَّة تُنزِّلُ منزلة التسمية.

ويُستفاد من مجموع النصوص أنَّ النذر ثلاثة أقسام: نذر طاعةٍ مقدورٍ عليه يجب الوفاء به، ونذر معصية لا يجوز الوفاء به وتجب فيه كفارة يمين، ونذر مبهم أو غيرُ مقدور عليه، فحكمه كفارة يمين، وبهذا يظهر أنَّ الحديث أصلٌ في ضبط النذر غير المسمّى وربطه بالكفارة، مع التفريق بين أنواعه بحسب

(١) ينظر: النكت على صحيح البخاري: ٥٧/٢.
(٢) صيانة صحيح مسلم: ٢٢١، وجامع العلوم والحكم: ٢١٦/١.
(٣) سنن الدار قطني: ٢٨٢/٥.
(٤) ينظر: إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام: ٢٦٥/٢.
(٥) ينظر: شرح المشكاة للطيبي الكاشف عن حقائق السنن: ٢٤٤٨/٨، ولمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح: ٢٦٠/٦.

القصد والقدرة وموافقة الشرع(١).

ومن يتأمل في الحديث يلحظ أنه يقرر أصلًا كليًّا مجملًا، وهو وجود الكفارات والنذور في التشريع، ثم تُفَرَّعُ عنه أحكامٌ متعددةٌ بحسب حال النذر وقصده وقدرة الناذر، فالأصل أنَّ النذر إذا لم يُعيَّن فحكمه الكفارة، ثم يُفصَّل هذا الأصلُ بتفريعات: فإن نوى به طاعة معيّنة لزم الوفاء، وإن كان نذر معصية انتقل الحكم إلى الكفارة دون الوفاء، وإن كان غير مقدورٍ عليه فحكمه كذلك الكفارة.

وهذا الانتقال من قاعدة واحدة إلى فروع متعددة متفاوتة الأحكام هو عين التفريع البلاغي، حيث نُقل المعنى من إجمالٍ تشريعي إلى تفصيلٍ تطبيقي يراعي اختلاف الأحوال.

وسرٌّ آخر يمكن أن يومئ إليه أسلوب التفريع هنا، وهو أنه قد أسهم في إظهار سعة التشريع الإسلامي وشموله لمختلف الوقائع الدينية، وعدم اقتصاره على حالة واحدة أو صورة مخصوصة.

ولا تتوقف أسراره عند هذا الحد، فقد زاد التفريع الحديث سعة في الدلالة، ودقة في التوجيه، ومرونة في التطبيق، مع المحافظة على الإيجاز النبوي، فجاء النَّص أصلًا جامعًا تُبنى عليه فروعٌ فقهيةٌ متعددةٌ دون إخلال بوحدة المعنى.

ومن الشواهد التي ظهر فيها التفريع البياني جليًّا ما روي عن أبي هريرة ﷺ أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**لا تحاسدوا، ولا تناجشوا، ولا تباغضوا، ولا تدابروا، ولا يبع بعضكم على بيع بعض، وكونوا عباد الله إخوانا. المسلم أخو المسلم. لا يظلمه، ولا يخذله، ولا يَحقِرُه. التقوى ههنا**»، **ويشير إلى صدره ثلاث مرات «بحسب امرئ من الشر أن يحقِر أخاه المسلم. كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ: دَمُهُ، وَمَالُهُ، وَعِرْضُهُ**»(٢).

وشاهد التفريع من الحديث: "كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ: دَمُهُ، وَمَالُهُ، وَعِرْضُهُ"، والحديث جامعٌ لمقاصد الشريعة في صيانة حقوق المسلم وحمايتها من كل تعدٍّ بغير حق؛ حيث يقرر حرمة النفس، فلا يجوز للمؤمن أن يعتدي على حياة أخيه إلا فيما استثناه الشرع، ويؤكد حرمة المال، فلا يحل له سلبه أو أخذه بغير حق، ولا التحايلُ عليه بغشٍّ أو خيانة في المعاملة، وبذلك يؤسس الحديث قاعدةً متكاملة في حفظ الضرورات وصون العلاقات بين المسلمين على أساس العدل والاحترام(٣).

وبذلك يصون النَّص النبوي مواضع الكرامة والحقوق الأساسية للمسلم في جميع مجالات حياته،

(١) ينظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: ٦/٢٢٤٩ – ٢٢٥٠.
(٢) صحيح مسلم: ٤/١٩٨٦.
(٣) ينظر: التعيين في شرح الأربعين: ١/٣٠٥، والفتح المبين بشرح الأربعين: ٥٦٣ – ٥٦٤.

جامعًا بين الحماية الفردية والاجتماعية.

وفي سياق شرح حرمة النفس في هذا الحديث، قال محمد عبد العزيز الخولي: "كلمة جامعة في محافظة المسلم على حقوق أخيه، وعدم تعديه عليها بغير حق فلا يحل لمسلم أن يسفِكَ لأخيه دما... ولا يستلب له مالا، سرقة أو انتهابا، أو غشا في المعاملة، ولا يطعنَ في أوصافه وأخلاقه، أو آبائه وأجداده، أو مَن يمتُّون إليه بسبب فهو يصون موضع الكرامة منه"(١).

ويُدركُ مما سبق أنَّ بناء الحديث قائمٌ على التفريع؛ حيث قُرِّر أولًا قاعدةٌ كليَّة عامة، وهي حرمة المسلم على أخيه المسلم، ثم فُرِّعَ عليها بيانُ مجالاتها التفصيلية بذكر الدم والمال والعِرض(٢)، فانتقلَ الخطاب من حكمٍ مجملٍ جامعٍ إلى تفصيلٍ يحدِّد مواضع الاعتداء وصوره، فيرسِّخُ المعنى في النفس ويمنع توهُّم التخصيص أو الإهمال.

ومن يتأمل في سياق الحديث وخطابه ﷺ يتبيَّن له أثر التفريع البلاغي في هذا الموضع في عدة محاور مترابطة؛ تُبرز الصورة الكاملة للحقّ المصون من خلال تعداد أهم مقوماته وأغلى ما يملكه الإنسان، فيمنح النَّصَّ وقارًا وهيبةً تَنبُعُ من استحضار ضرورات الوجود الإنساني ذاته.

كما يخدم التفريع التدرُّج الوجداني في نفس المتلقي، فينتقل به من صيانة الجسد إلى حِفظ المال، ثم إلى صون العِرض، فيترسَّخُ كلُّ حقٍّ في موضعه عبر تصاعدٍ معنويٍّ يُعمّق أثره في النفس(٣).

وإنَّ الجمع بين هذه العناصر في تراكيب قصيرة مكثَّفة حقَّقَ غاية الإيجاز مع تمام البيان البلاغي، وأظهر قوة التعبير النبوي في الجمع بين العموم التشريعي والتجسيد الواقعي، بحيث يلتقي الأصل الكلي بالتطبيق العملي في نسق بياني محكم، ولذا قال ابن حجر العسقلاني: "وهو حديث عظيم اشتمل على جُمَلٍ من الفوائد والآداب المحتاج إليها"(٤).

ومن النماذج التي ظهر فيها التفريع البياني ما رواه أبو هريرة ﷺ عن النبيّ ﷺ أنه قال: «**دَعُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ، إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِسُؤَالِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ، فَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ، وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ**"»(٥).

(١) الأدب النبوي: ١٣٧.

(٢) ينظر: الفتوحات الربانية على الأذكار النووية: ٣٩٢/٦.

(٣) ينظر: البحر المحيط الثجاج في شرح صحيح الإمام مسلم بن الحجاج: ٣٧٣/٤٠ – ٣٧٤.

(٤) فتح الباري بشرح البخاري: ٤٨٤/١٠.

(٥) صحيح البخاري: ٢٥٨/٩.

يتضح التفريع في قوله ﷺ: "فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم"، حيث قرّر قاعدةً جامعة في التعامل مع التكاليف الشرعية؛ فالمكلَّف مأمورٌ باجتناب ما نُهي عنه اجتنابًا، ومُطالَبٌ بفعل ما أُمِر به على قدر استطاعته، مراعيًا حدودَ طاقته وقدرته، وأمّا ما سكت عنه الشارع ولم يَرِد فيه أمرٌ ولا نهي، فهو داخل في دائرة العفو، لا يُكلَّف العبد به إلزامًا بالفعل ولا بالترك(١).

ويَظهر في الحديث بناءٌ بلاغيٌّ محكم، تتحوّل فيه القاعدة الكلية -رفع الحرج عن الأمة ومنع التنطُّع - إلى صياغة لغوية متفرِّعة تقوم على مقابلةٍ دقيقة بين الأمر والنهي، وليس هذا التفريع مجرّد ترتيبٍ لفظي، بل هو تقسيمٌ مستوعبٌ لأحوال التكليف؛ إذ لا يخرج فعلٌ من أفعال المكلَّفين عن أن يكون مأمورًا به، أو منهيًّا عنه، أو مسكوتًا عنه.

وقد ظهر التفريع في تقييد الأوامر بالاستطاعة إيحاءً بالتيسير ومراعاة القدرة، في مقابل إطلاق النواهي دلالةً على الحزم والقطع، مع اختيارٍ لفظيٍّ دقيق بين (فأتوا) الدالّ على المبادرة بالفعل، و (فاجتنبوه) الدالّ على المباعدة التامَّة، بما ينسجم مع طبيعة كل حكم ويخدم مقصَده التشريعي.

كما أسهم الحذف في (فاجتنبوه)، والمقابلة بين (فأتوا) و (فاجتنبوه) في إظهار التوازن بين اليسر والانضباط، وإظهار عدل التشريع واتساقه، فجاء الحديث نموذجًا للإيجاز الجامع الذي يصوغ الأصل الكلي في صورة توجيهٍ عمليٍّ واضح، ويكشف عن عمق النسق البلاغي في الخطاب النبوي.

وفي الحديث المروي عن أبي هريرة ﷺ عن النبيّ ﷺ أنه قال: «**كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ، أَوْ يُنَصِّرَانِهِ، أَوْ يُمَجِّسَانِهِ، كَمَثَلِ: الْبَهِيمَةِ تُنْتَجُ الْبَهِيمَةَ؛ هَلْ تَرَى فِيهَا جَدْعَاءَ؟**»(٢).

وشاهد التفريع من الحديث: "كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ، أَوْ يُنَصِّرَانِهِ، أَوْ يُمَجِّسَانِهِ"، والمعنى أنَّ كلَّ مولودٍ من بني آدم إنما يُولدُ في ابتداء خِلقته وأصل جِبلَّته على الفطرة السليمة، والطبع المتهيئ لقبول الدين الحق، فلو تُرِكَ على تلك الفطرة، وخُلِّيَ بينه وبين مقتضاها لاستمرَّ عليها، ولم يَعْدِل عنها إلى غيرها؛ لأنَّ هذا الدين قد استقرَّ حُسنُه في العقول، ويُسْرُه في النفوس، وإنما ينصرف عنه من ينصرف لآفةٍ تَعرِضُ في طور النشوء، أو لتقليدٍ يغلب عليه؛ فلو سَلِم المولودُ من تلك الآفات لما اعتقد غيرَه، ولا آثرَ عليه سواه، ثم يَضرِبُ الحديثُ المثلَ بأولاد اليهود والنصارى والمجوس، إذ يتبعون

(١) ينظر: شرح رياض الصالحين لابن عثيمين: ٢/٢٧٢ – ٢٧٤.
(٢) صحيح البخاري: ٢/٢٩٢.

آباءهم ويميلون إلى أديانهم، فينحرفون بذلك عن الفطرة السليمة، ويَحيدون عن المحجَّة المستقيمة(١).

ويقرِّر الحديث أصلًا كليًّا عامًّا، وهو أنَّ كلَّ مولودٍ يُولَد على الفطرة، أي: على السلامة والطهارة من العقائد الفاسدة، ومن ثمَّ قرر الفقهاء، بل "أجمعتْ الأمة أنَّ لولد المؤمن حُكمَ أبيه في الدين والموارثة"(٢)، ثم بنى الحديث على هذا الأصل تفريعًا بيانيًّا وأحوالًا لاحقةً لما يطرأ على المولود بعد ذلك من أحوالٍ عارضةٍ تَعرِضُ للمولود بسبب تأثير الوالدين، فذكر على جهة التفريع ثلاثَ حالات رئيسية: التهويد، والتنصير، والتمجيس(٣).

ويتبيَّن من هذا أنَّ للتفريع أثرًا بلاغيًّا بالغ الوضوح؛ إذ كشف عن تدرُّج التأثير البيئي في الإنسان كشفًا مقنعًا وطبيعيًّا، فجعل الأصل سليمًا ثابتًا، وجعل الفساد طارئًا عارضًا لا ذاتيًّا، وقد أسهم التفريع الحسيُّ في ترسيخ صورة المولود كالغُصن الذي يَنبُتُ مستقيمًا في أصل خِلقته، ثم يُمالُ ويُوجَّهُ بحسب ما يريده الوالدان، فغدت الفكرةُ أقربَ إلى الإدراك وأشدَّ رسوخًا في الذهن.

كما أضفى الأسلوب حيويةً نابضةً بالحركة والتغيُّر؛ إذ لم يكتفِ بتقرير الأصل الكلّي تقريرًا ذهنيًّا مجرَّدًا، بل ألحق به آثارًا متنوّعة محسوسة تُجسِّدُ تحوُّلاتِه في الواقع، وتكشف بجلاء أنَّ الإنسان ابنُ بيئتِه(٤)، يتشكَّل وعيُه وتُصاغ معتقداتُه بما يحيط به من مؤثِّراتٍ فكريةٍ وثقافيةٍ، غالبًا من غير شعورٍ منه ولا قصدٍ.

كما أحدث التفريع اتساقًا دقيقًا بين المبدأ والمنتهى؛ حيث انتقل بالمعنى من النقاء الأول إلى التشويه اللاحق تبعًا لاختلاف المؤثِّرات، ومن جهة البيان زاد التفريع وضوح المعنى وعمقه، بإدراج صورٍ جزئية متعدِّدة تندرج كلُّها تحت قاعدةٍ واحدة، فتتكامل الدلالة ويتأكد المقصود.

(١) ينظر: معالم السنن: ٣٢٦/٤ – ٣٢٧، وإرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: ١١٤/١٥.

(٢) تفسير الموطأ للقنازعي: ٢٦٨/١.

(٣) ينظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال: ٣٧٢/٣ – ٣٧٣، وتفسير الموطأ للقنازعي: ٣٠٦/١ – ٣٠٧.

(٤) ينظر: ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر: ١٥٦/١.

المبحث الثاني: التفريع الإنشائي في ترتيب الأحكام وضبط مقتضياتها.

إذا كان التفريع البياني يتجه إلى الكشف عن محتوى القاعدة الكلية وتفصيل عناصرها، فإن التفريع الإنشائي يمثل اتجاهًا آخر في النص النبوي، يتجاوز مجرد البيان إلى إنشاء حكم مرتَّب، أو ترتيب أثر لازم، أو قاعدة عامة بضابط يحكم مجالها، فهو انتقالٌ من تقرير الأصل إلى تنزيل مقتضاه في الواقع، بحيث يغدو المعنى قابلًا للتطبيق، محدَّد الحدود، منضبط الدلالة.

ويقوم هذا اللون من التفريع على علاقة سببية أو لزومية بين الأصل والفرع؛ إذ لا يكون الفرع فيه شارحًا لمضمون القاعدة فحسب، بل يكون ثمرة لها أو مقتضى منطقيًا ينبني عليها، فالحديث قد يقرّر قاعدة عامة كاعتبار النية في العمل، أو اشتراط الرضا في البيع، ثم ينشئ على ذلك حكمًا عمليًا، أو يرتب جزاءً، أو يقيّد الإطلاق بعلامة حسية أو شرط معيّن، فينتقل الخطاب من مستوى التقرير المجرد إلى مستوى التقنين والتوجيه.

وتتجلى قيمة التفريع الإنشائي في إحكام الصلة بين المبدأ ونتيجته، وفي جعل الحكم الشرعي متولّدًا عن أصله تولّدًا ظاهرًا لا يحتاج إلى تكلف استنباط، فهو يبرز تماسك التشريع، ويكشف عن منطقه الداخلي، ويمنح النص قوة إقناعية؛ لأن المتلقي يدرك أن الحكم ليس معلقًا في فراغ، بل هو مبني على قاعدة سابقة تقتضيه.

كما يسهم هذا الاتجاه من التفريع في ضبط الحدود ومنع التوهم، إذ قد تذكر القاعدة بإطلاقها، ثم يقيد مجالها، أو تبين شروطها، أو تذكر آثار مخالفتها، فيتحقق بذلك التوازن بين العموم والانضباط، وبين الشمول والدقة، ومن هنا تتجلى بلاغة الخطاب النبوي في قدرته على الجمع بين الإيجاز والتقنين، وبين تقرير الأصل وترتيب مقتضاه، في نسق بياني تتكامل فيه الجملة مع ما يتفرع عنها من أحكام.

وفي ضوء هذا المفهوم سأتناول في هذا المبحث شواهد من أحاديثه ﷺ التي تجلى فيها التفريع الإنشائي بوضوح، حيث أُنشئت الأحكام على أصولها، وضُبطت القواعد بضوابطها، فتشكَّلت البنية التفريعية أداة لإحكام التشريع، وإظهار منطقه الداخلي، وتأكيد تماسكه الدلالي والعملي.

وسأعرض في هذا المبحث نماذج من التفريع الإنشائي في الخطاب النبوي، التي لم يقف فيها الخطاب عند تقرير القاعدة فحسب، بل أنشأ عليها حكمًا، أو رتَّب عليها أثرًا، أو قيَّد إطلاقها بضابط يكفل انضباطها في التطبيق، وسأراعي في عرض هذه النماذج إبراز العلاقة بين الأصل والفرع، وبيان وجه التفريع والتولّد بينهما، كما سأعتني بالتحليل من خلال استجلاء الأثر البلاغي لهذا التفريع،

وكيف أسهم في إحكام البناء التشريعي، وتعميق الإقناع.

عن عمر بن الخطاب ﷺ قال: قال النبيُّ ﷺ: «**إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ ورسُولِه فهِجرتُهُ إلى اللَّه ورسُولِه، ومَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا، أَوْ إِلَى امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ**»(١).

شاهد التفريع من الحديث: قوله ﷺ "إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى"، حيث يدلُّ الحديث على أنَّ الاعتداد الشرعي بالأعمال، وصحتها، وترتُّبِ أحكامها وثوابها، إنما يكون بالنيَّة لا بمجرَّدِ صورة الفعل؛ لأنَّ النِّيَّةَ هي التي تُصَرِّف العمل إلى جهته، وتُعَيِّنُ مقصوده، وتَفصِلُ بين ما يُقبَلُ منه وما يُرَدُّ(٢)، وكلمة "إنمَّا" أفادت القصر والحصر، فأثبتت اعتبار النيَّة ونفت ما عداها، ثم جاء قوله: "وإنما لكل امرئ ما نوى" توكيدًا للأصل الأول، وزيادةً في البيان، بإيجاب تعيين النيَّة، وربطِ الجزاء والثواب بمقدار القصد والإخلاص، لا بمجرَّدِ العمل الظاهر(٣).

وقال شرف الدين الطيبي: "ففُهِمَ من الأول أنَّ الأعمال لا تكون محسوبةً ومُسقِطةً للقضاء إلا إذا كانت مقرونةً بالنيَّات، ومن الثاني أنَّ النيَّاتِ إنَّما تكون متعددةً ومقبولةً إذا كانت مقرونةً بالإخلاص، مبعَدةً عن الرياء"(٤).

واتضح التفريع البلاغي في الحديث بأوضح صوره؛ حيث يُقرِّرُ قاعدةً عامَّةً محكمةً وهي"إنما الأعمال بالنيات"، أي أنَّ صحة الأعمال أو فسادها متوقِفٌ على النيَّة، ثم يُفرِّعُ على هذه القاعدة حكمًا تفصيليًا "وإنمَّا لكل امرئ ما نوى"، أي أنَّ كلَّ شخصٍ ينال جزاءَ عمله بحسب نيَّته، لا بمجرَّد العمل الظاهر، "ولا يخفى أنَّه يظهر على هذا المعنى تفريع "فمن كانت هجرته" على ما قبله أشدَّ ظهورًا"(٥).

وبيان الأثر البلاغي والبياني للتفريع في الحديث في جعله الكلام أكثر حيويةً وواقعية؛ إذ لم يقتصر

(١) صحيح البخاري: ١/١٧٩ – ١٨٠.

(٢) ينظر: معالم السنن: ٣/٢٤٤، وأعلام الحديث: ١/١١٢ – ١١٣، ومشكل الحديث وبيانه: ٢٧٠، والمسالك في شرح موطأ مالك: ٤/٢٥٤، والمفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: ٣/٧٤٤ – ٧٤٥، والميسر في شرح مصابيح السنة للتوريشتي: ١/٣٦.

(٣) ينظر: شرح الأربعين النووية: ٢٥ – ٢٦، ورياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام: ١/٢٩، والكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري: ١/١٨.

(٤) شرح المشكاة للطيبي: الكاشف عن حقائق السنن: ٢/٤١٨.

(٥) البحر المحيط الثجاج في شرح صحيح الإمام مسلم بن الحجاج: ٣٢/٥٩٠.

على تقرير العلاقة المجرَّدة بين العمل والنيَّة، بل فصَّل أثر النيَّة في الفاعل نفسه، وما يترتَّب عليها من قبولٍ أو رَدٍّ، وثوابٍ أو حرمانٍ، وبذلك عزَّزَ التفريعُ قابليةَ القاعدة للتطبيق العملي، حيث ينتقل السامع من إدراك الأصل الكلِّي إلى استحضار انعكاسه المباشر على أفعاله وسلوكه، كما أضاف البيانُ طابعًا شموليًّا دقيقًا، حيث انتظم الأصل العام –وهو ارتباط العمل بالنية– مع فرعه التطبيقي المتمثِّل في اختلاف الحُكم والأَجر باختلاف قصد العامل.

وكذلك زاد أسلوب التفريع التأثير الإقناعي؛ لأنَّه أعاد ربط الحكم بالمخاطَب ربطًا شخصيًّا، فغدا كلُّ سامعٍ مدعوًّا إلى محاسبة نيَّته الخاصَّة، وتأمُّل مقصده الذاتي، كما أسهم تكرارُ أداة الحصر "إنمَّا" في الجملتين في تعزيز الإحكام المنطقي والبلاغي للنَّص، وتوكيد قصر الاعتبار والجزاء على النيَّة دون غيرها، فتكامل البناء الدَّلالي واشتدَّ وقعه في النفس.

فلذلك ذهب بعض العلماء إلى أنَّ هذا الحديث ثلث الإسلام(١)، وقال الإمام الشافعي: "يدخل في سبعين بابا من الفقه"(٢)، "وقال عبد الرحمن بن مهدي أيضًا: ينبغي أن يُجعَلَ هذا الحديث رأس كلِّ بابٍ"(٣).

ومن الشواهد النبوية التي تفصح عن اهتمام الخطاب النبوي بأسلوب التفريع في سياق هذا المبحث، ما رواه علي بن الحسين ﷺ من حديث أبي هريرة ﷺ قال: قال النبيُّ ﷺ: «**مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لا يَعْنِيهِ**»(٤).

معنى الحديث أنَّ من كمال إسلام المرء وحسن استقامته أن يترك ما لا فائدة له فيه من الأقوال والأفعال، فلا يشتغل إلا بما يعود عليه بنفع في دينه أو دنياه، فحصرُ الكلام والعمل فيما يعني يدل على صفاء العقل، وحسن التدبير، وتمام الأدب الشرعي؛ لأنَّ الاشتغال باللغو والفضول نقصٌ في الدين، بينما الإعراض عنه علامةُ رُشدٍ وحكمةٍ(٥).

إن مَن يتأمل في سياق الحديث ودلالاته يدرك أن البناء البلاغي في الحديث يقوم على تفريعٍ

---

(١) ينظر: صحيح مسلم: ١٢٢٠/٣، قول المحقق المختصر النصيح في تهذيب الكتاب الجامع الصحيح: ١٥٩/١، وشرح المشكاة للطيبي: الكاشف عن حقائق السنن: ٤١٧/٢.

(٢) صحيح مسلم: ١٥١٥/٣.

(٣) فتح الباري: ١١/١.

(٤) موطأ الإمام مالك: ٧٤/٢.

(٥) ينظر: المفاتيح في شرح المصابيح: ١٨٣/٥، وجامع العلوم والحكم: ٢٨٨/١ – ١٨٩، وشرح مصابيح السنة للإمام البغوي: ٢٤٨/٥.

مُحكَم؛ حيث قُرِّرَ فيه أصلٌ كليٌّ هو حسن الإسلام، ثم فُرِّعَ عليه أثرٌ سلوكيٌّ ظاهرٌ يتمثَّل في ترك ما لا يعني الإنسان، قال سليمان الطوفي: "فإنْ قيل: فلِمَ قال: من حسن إسلام المرء على التبعيض، ولم يقل: حسن إسلام المرء؟ قلنا: لأنَّ ترك ما لا يعني ليس هو كل حسن الإسلام، بل بعضه، وإنما جميع حسن الإسلام تركُ ما لا يعني، وفِعلُ ما يعني، فإذا فعلَ ما يعنيه وتركَ ما لا يعنيه فقد كمل حسن إسلامه"(١)، وبهذا التفريع انتقل المعنى من مستوى القيم المجرَّدة إلى مجال التطبيق العملي القابل للملاحظة والتقويم.

وقد أسهم هذا التفريع في توثيق الصلة بين الباطن والظاهر، فجعل حسن الإسلام – وهو وصف قلبيٌّ معنويٌّ – منضبطًا بأثرٍ سلوكيٍّ محسوسٍ، فصار الترك العملي معيارًا كاشفًا عن صدق الاستقامة، لا مجرَّدَ دعوى أو شعورٍ داخليٍ، كما قرَّب المعنى إلى ذهن المتلقي بأسلوبٍ بسيطٍ ومباشرٍ، فلم يربط كمال الإسلام بأفعالٍ زائدةٍ أو شعاراتٍ، بل جعله قائمًا على مبدأ الكفِّ والاقتصار، وهو أبلغُ في التهذيب وأدعَى إلى الاستمرار.

وقد جاء هذا التفريع في غاية الإيجاز مع تمام الدَّلالة، فجمع بين كثافة المعنى وقصر اللفظ، وهو من خصائص جوامع الكلِم(٢)، ومن مظاهر الذُّروة البيانية في الخطاب النبوي.

ويظهر لنا التفريع الإنشائي في نموذج آخر، ليؤكد الصلة بين الأصل والفرع، فعن ابن عباس ﷺ قال: قال النبيُّ ﷺ: «**الْبَيِّعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا أَوْ قَالَ: حَتَّى يتفرَّقَا – فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَا بُورِكَ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا، وَإِنْ كَتَمَا وَكَذَبَا مُحِقَتْ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا**»(٣).

وشاهد التفريع من الحديث: "الْبَيِّعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا"، يدل الحديث على أنَّ المتبايعين يثبت لهما حق الخيار بعد إبرام عقد البيع، ما داما في مجلس العقد ولم يحصل بينهما تفرّق حسي بالأبدان. فلكلِّ واحدٍ منهما أن يُمضي البيع أو يفسَخه ما داما مجتمعين في المجلس؛ لأنَّ الرضا قد يتجدد أو يتغير في هذه المرحلة القريبة من العقد، فإذا وقع التفرّق بينهما، سقط خيار المجلس ولزم البيع، إلا إذا اشترط أحدهما خيارًا آخر مستقلًا(٤).

فيُفهم أنَّ الأصل في هذا الحديث تقرير مبدأ الخيار في البيع، باعتباره ضمانا شرعيا يحفظ رضا الطرفين ويمنع التسرّع في إلزام العقد، ثم فرَّعَ النبي ﷺ على هذا الأصل حكمًا أدقَّ، وهو أنَّ هذا الخيار

(١) التعيين في شرح الأربعين: ١/١٢٢ – ١٢٣.

(٢) ينظر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: ٩/١٩٨ – ١٩٩، والاستذكار: ٨/٢٦٧.

(٣) صحيح البخاري: ٣/١٧٠.

(٤) ينظر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري: ٤/٣٣٠، وإرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري: ٤/٢٤.

مؤقّتٌ ببقاء المجلس، فإذا حصل التفرّق بالأبدان أو اختار أحدهما إمضاء العقد زال الخيار ولزم البيع.

فالتفريع هنا نقل الحكم من الإطلاق إلى التقييد، وربَطَ بقاء الخيار بعلامة حسّية ظاهرة هي التفرّق؛ مما يجعل الحكم منضبطًا واضح الحدود.

إن المتأمل في السياق الدلالي لهذا الحديث يدرك أثر هذا التفريع بلاغيًا، حيث أضفى مرونةً على القاعدة، ولم يجعل الخيار أمرًا ذهنيًّا مجرَّدًا، بل علَّقه بفعلٍ مكانيٍ محسوسٍ يدركه الطرفان، فصار الحكم حيًّا متحركًا يتفاعل مع واقع الناس في معاملاتهم، كما أضاف النَّص حيوية تشريعية، تجمع بين حفظ الحقوق وسلاسة التطبيق، وهو من دقة البيان النبوي في الجمع بين الإيجاز، والوضوح، وإحكام المعنى.

ومن النماذج التي يلحظ فيها المتأمل دقة الخطاب النبوي في التعبير، ما رواه أبو سعيد الخدري ﷺ عن النبيّ ﷺ أنه قال: «**إِنَّمَا الْبَيْعُ عَنْ تَرَاضٍ**»(١).

ومعنى الحديث أنَّ البيع المعتبر شرعًا، والذي يترتب عليه صحة الملكية، هو البيع الصادر عن رضا الطرفين، فالبيع يجب أن يكون من البائع بإخراج السِلعة من مِلكه، ومن المشتري بإدخالها في مِلكه، فلا يُعتبر البيع إذا وقع بالإكراه أو القسر(٢).

وقد قيل: بما أنَّ الرضا أمر قلبي، فقد عُقد البيع بالعقد الظاهر الدالِّ على صدور الرضا(٣)، وقال آخرون: لا يُنظر إلى الألفاظ وحدها، بل إذا ظهر الرضا ثبت العقد. والحديث نفسه دليل على أنَّ الشرع لم يعتمد إلا على الرضا، ولو كان للفظ الدال قيمةٌ لذكرَه النبيُّ ﷺ(٤).

وورد سياق الحديث في واقعة وهي: "أنَّه قدم يهودي بتمر وشعير في وقت جوع، فسألوه أن يُسعِّر لهم فأبى"، ليبيّنَ أنَّ مجرَّدَ الكلام أو العرض دون رضا لا يُنشِئُ بيعًا صحيحًا(٥).

ويستفاد من الحديث أنَّ الأصل في صحة البيع هو التراضي، وفُرّعَ على هذا الأصل أنَّ كلَّ بيع يفتقد رضا الطرفين باطل ولا يُعتبر شرعيًا، وأثر هذا التفريع البلاغي والبياني واضح، إذ يمنح النَّصَ قوةً قاطعة في تحديد صحة العقد، ويجعل السبب الحقيقي لصحة البيع –وهو التراضي– مرئيًّا وجليًّا، بعيدًا عن أي اعتبار شكليٍ أو لفظيٍ.

---

(١) سنن ابن ماجه: ٣٠٥/٣.

(٢) ينظر: حاشية السندي على سنن ابن ماجه: ١٥/٢، والتنوير شرح الجامع الصغير: ١٦٧/٤ – ١٦٨.

(٣) ينظر: البدر التمام شرح بلوغ المرام: ٨/٦، وسبل السلام: ١/٣ – ٢.

(٤) ينظر: التنوير شرح الجامع الصغير: ١٦٧/٤ – ١٦٨.

(٥) ينظر: المرجع السابق: ١٦٧/٤ – ١٦٨.

علاوةً على هذا، فإنَّ استخدام أداة الحصر "إنَّما" يقطع كل الاحتمالات الأخرى ويجعل المعنى محدَّدًا وواضحًا، كما يربط بين القاعدة العامة والتطبيق الواقعي بطريقة تُسهِّل إدراك المستمع للقاعدة وفهم أثرها في المعاملات اليوميَّة.

ومن الشواهد التي تكشف عن اهتمام الخطاب النبوي بدقة التعبير والتفريع، ما رواه عبدالله بن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ أنه قال: «**مَنِ ابْتَاعَ طَعَامًا، فَلَا يَبِعْهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ**»(١).

يدلُّ الحديث على تحريم بيع الطعام قبل قبضه، وقد أجمع العلماء على أنَّ كل طعام يُكال أو يُوزن، مقتاتًا كان أو غير مقتات، لا يجوز بيعه قبل القبض(٢)؛ لأنَّه ما دام في يد البائع فهو من ضمانه، فلو هلك قبل القبض رجع المشتري برأس ماله، فلا يصح أن يبيعه ويأخذ ربحه قبل أن يدخل في ضمانه وقبضه(٣)، وقيَّد الإمام مالك هذا النهيَ بما كان مَكِيلًا أو موزونًا دون ما كان بيعا جُزافًا(٤).

وهنا يظهر أسلوب التفريع في هذا الحديث بوضوح من خلال بناء الحكم على أصلٍ كلِّيٍ ثم تنزيله على صورة مخصوصة، فالأصل المقرر هو اشتراط القبض في المبيع بوصفه شرطًا لتحقق الضمان واستقرار المِلك، ثم فُرِّعَ على هذا الأصل حكمٌ جزئيٌّ محدَّدٌ، هو تحريم بيع الطعام قبل قبضه، لما فيه من تعلُّق الضمان به قبل استيفائه حقيقة.

ويتبين الأثر البلاغي للتفريع هنا في أنَّ الحديث لم يكتفِ بتقرير قاعدةٍ مجردَّةٍ، بل نقلها إلى مجال التطبيق العملي، فجعل المعاملة قائمةً على ضمان حقيقيٍ محسوسٍ، لا على مِلكٍ صوريٍّ أو وهمي، وبهذا التفريع اكتسب الخطاب النبوي واقعيةً تشريعيةً واضحة، حيث ربط الحكم بالسلوك الاقتصادي الفعلي، ووجّه المتلقي إلى مراعاة حقيقة التملك قبل التصرف؛ مما يعمّق الإقناع ويجلي بلاغة النص في الجمع بين الإيجاز، والدقة، والتنزيل العملي للأحكام.

ومن الشواهد التي يلحظ فيها المتأمل علاقة التفريع بدقة اختيار الألفاظ في الخطاب النبوي، ما رواه المغيرة بن أبي بردة ﷺ أنه سمع أبا هريرة ﷺ يقول: "**سأل رجلٌ رسولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فقال: يا رسولَ اللَّهِ، إنَّا نَرْكَبُ الْبَحْرَ، ونَحْمِلُ مَعَنَا القَليلَ مِنَ الماءِ، فإنْ تَوَضَّأْنَا بِهِ عَطِشْنَا، أَفَنَتَوَضَّأُ بِهِ؟ فقال رسولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «هو الطَّهُورُ مَاؤُهُ، الْحِلُّ مَيْتَتُهُ**»"(٥).

(١) صحيح البخاري: ١٩٦/٣.
(٢) ينظر: معالم السنن: ١٣٥/٣.
(٣) ينظر: اختلاف الحديث: ١٩٨ – ١٩٩.
(٤) ينظر: شرح صحيح البخاري: ٢٦٣/٦.
(٥) موطأ الإمام مالك: ٢٤/١.

يدلّ الحديث على جواز الوضوء بماء البحر؛ لأنَّه طاهر مطهِّر، ولا تؤثِر ملوحته في طهوريته، كما يدل على حلّ ميتة حيوان البحر، وفي ذلك بيان لسعة الشريعة ورَفعها للحرج، ومع أنَّ طهارة الماء أمرٌ مستفيض عند الخاصة والعامة، فإن حكم ميتة البحر قد يُشكِل في الأصل، فلما رأى النبي ﷺ حاجة السائل إلى البيان، قرن الجواب عن طهورية الماء ببيان حلّ الميتة، دفعًا لما قد يتوهم من نجاسة البحر بسبب موت الحيوان فيه، إذ الميتة في غيره نجسة، فجاء البيان النبوي جامعًا، رافعًا للإشكال، ومقرِّرًا خصوصية ميتة البحر بخلاف سائر الميتات، مع زيادة فائدة تتجاوز محلّ السؤال(١).

ويتضح في الحديث الأصل الشرعي المتمثل في أنَّ الماء طهور وميتة البحر حلال، ومن هذا الأصل تستفاد الأحكام العملية المتعلقة بالطهارة والمأكولات البحرية، ويَظهر التفريع البلاغي فيه بوضوح، حيث جمع الحديث بين قاعدتين شرعيتين رئيسيتين في صياغة واحدة موجزة؛ مما يجعل البيان دقيقًا ومركزًا، ويتيح استخراج الأحكام العملية دون إسهاب أو تعقيد، بما يعكس وضوح العلاقة بين القاعدة العامة والتطبيق العملي في النص الشرعي.

والمتأمل هنا يلحظ كيف ازداد وجه التفريع الإنشائي وضوحًا في هذا السياق، إذ لم يقف الجواب النبوي عند حدود بيان الطهورية فحسب، وإنما أنشأ حكمًا آخر متولدًا عن السياق نفسه، وضبط به مقتضى القاعدة ضبطًا يرفع الاحتمال، ويوسّع دائرة الاستفادة، فالأصل الذي اقتضاه السؤال هو بيان حكم ماء البحر في الطهارة، فجاء الجواب: (هو الطهور ماؤه) وهو تقريرٌ حاسمٌ يُنشئ الحكم ويؤسسه، غير أن الخطاب لم يقتصر على محل الاستفتاء، بل فرَّع عليه حكمًا آخر (الحل ميتته) فكأن المعنى قد انبسط من دائرة الطهارة، إلى دائرة الأطعمة، انتقالًا إنشائيًا يولّد حكمًا جديدًا متصلًا بالأصل، ومتكئًا عليه في آن واحد.

وهذا الانتقال اللطيف والتوسع في الجواب ليس استطرادًا خارجًا عن السياق، بل هو تفريع مقصود ينشئ حكمًا لازمًا لواقع البحر وما يتعلق به، ويضبط مقتضيات القاعدة الشرعية في هذا الباب ضبطًا شاملًا، إذ لو اقتصر البيان على طهورية الماء لبقي احتمال التردد في حكم ميتة البحر قائمًا، فجاء التفريع ليغلق هذا الاحتمال، ويؤسس حكمًا مستقلًا منبثقًا عن السياق، فتكتمل الصورة التشريعية.

---

(١) ينظر: معالم السنن: ٤٣ – ٤٤، وإرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري: ٢٦٨/٨، والبحر الثجاج في شرح صحيح الإمام مسلم بن الحجاج: ٢٦٢/٢٤.

ومما يحسن التنبيه إليه هنا براعة البيان النبوي في استثمار السؤال الجزئي في تأسيس قاعدة أوسع، وضبط مقتضياتها في عبارة موجزة دقيقة، فمن خلال السؤال جاء التقرير والتفريع الذي يخدم السياق، وانتقل خطابه ﷺ من تقرير حكمٍ إلى إنشاء حكمٍ آخر مترتب عليه أو متصلٍ به اتصال اللزوم.

الخاتمة

تتناول هذه الدراسة جانبًا من جوانب أساليب البيان النبوي، وتسلّط الضوء على الوظيفة التي أدَّاها أسلوب التفريع في خطاب النبي صلى الله عليه وسلم، تأكيدًا على ذروة بلاغته، وتفوّق منطقه وبيانه على سائر البشر، وفيما يأتي **أهم النتائج** التي خلص إليها البحث، مستندةً إلى دراسته التطبيقية للأحاديث النبوية الواردة فيه:

١. أثبتت الدراسة أنَّ التفريع في الحديث النبوي يمثّل بنية دلالية مقصودة تقوم على إحكام الصلة بين الأصل الكلّي وما يتولّد عنه، إذ يتجلى تارة في تفصيل القاعدة وبيان عناصرها الداخلية كما التفريع البياني، وتارة في إنشاء حكم مترتب عليها أو ضبط مقتضياتها كما في التفريع الإنشائي، وبذلك يتحقق للنص النبوي ترابطٌ منطقي واضح، وتتجلى وحدته البنيوية بتماسك أجزائه وانسجامها.

٢. كشفت الدراسة أن التفريع في الحديث النبوي يُسهم في نقل القاعدة من حيّز التجريد إلى مجال التنزيل والواقع العملي، إذ لا يكتفي الخطاب بتقرير المبدأ العام، بل يتبعه بتحديد مقتضاه، أو ترتيب حكم عليه، أو بيان أثره في سلوك المكلَّف، وهو ما يعزّز قابلية القاعدة للتطبيق والامتثال، ويُظهر فاعليتها في تنظيم الواقع وضبطه.

٣. أظهر التحليل أنَّ التفريع يُعزِّز قوة الإقناع والتأثير النفسي في الحديث؛ لأنه يربط الحكم بالمخاطَب ربطًا مباشرًا، فينتقل السامع من إدراك القاعدة إدراكًا ذهنيًا إلى استحضار أثرها في سلوكه الشخصي ومسؤوليته الفردية.

٤. تبيَّن أنَّ من أبرز آثار التفريع البلاغية في الحديث النبوي تحقيق الإيجاز مع تمام البيان واستيفاء الدلالة؛ إذ تصاغ القاعدة الكلية في عبارة مكثفة، ثم يُبنى عليها تفصيلٌ منضبطٌ يُتمّ معناها أو ينشئ مقتضاها دون إطناب أو تكرار، فتجتمع كثافة المعنى مع إحكام الصياغة، ويتكامل البيان مع الإيجاز في نسق واحد.

٥. كشف التحليل أنَّ التفريع البلاغي في الخطاب النبوي يُنشئ حركة بنائية متدرّجة داخل النص، إذ ينتقل بالمعنى من المجمل إلى المفصل، ومن الكلي إلى الجزئي، أو من الإطلاق إلى التقييد، أو من الأصل إلى مقتضاه وشرطه، وهو ما يمنح الخطاب حيويةً واضحة.

٦. أثبتت الدراسة أنَّ التفريع البلاغي في الحديث النبوي يُسهم في ضبط المفاهيم ومنع التباس المعنى؛ لأنَّ الفروع التفصيلية تحدد حدود القاعدة العامة وتمنع توهّم التخصيص أو الإهمال أو التعميم غير المنضبط.

هذه الدراسة تُعدُّ تحليلًا تطبيقيًا لأسلوب التفريع في الخطاب النبوي، وتفتح الباب أمام الباحثين للتعمق في دراسة هذا الأسلوب في نماذج وشواهد أخرى في أحاديث النبي ﷺ، ولا شك أن هناك جوانب أخرى تستحق التعمق والمزيد من البحث، كما أدعو الباحثين إلى الالتفات إلى هذا الأسلوب ودراسته في التراث العربي؛ فهو مجال أصيل زاخر بالفوائد والفرائد، أسأل الله تعالى الإخلاص في القول والعمل، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

ثبت المصادر والمراجع

- إحكام الإحكام شرح عمدة الأحكام، تقي الدين ابن دقيق العيد، الناشر: دار عالم الكتب بيروت – بالاتفاق مع دار الكتب السلفية بالقاهرة، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
- اختلاف الحديث، محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: محمد أحمد عبد العزيز، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
- الأدب النبوي، محمد عبد العزيز بن علي الشاذلي الخَوْلي، الناشر: دار المعرفة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٢٣هـ.
- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، أبو العباس أحمد بن محمد القسطلاني، التحقيق: المكتب العلمي بدار الكمال المتحدة، الناشر: دار عطاءات العلم، ودار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤٤٢هـ – ٢٠٢١م.
- الاستذكار، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد النمري القرطبي، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ —٢٠٠٠م.
- أعلام الحديث (شرح صحيح البخاري)، أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي، تحقيق: د. محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، الناشر: جامعة أم القرى (مركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي)، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٨م.
- الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع، الخطيب القزويني، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ–٢٠٠٣م.
- البحر المحيط الثجاج في شرح صحيح الإمام مسلم بن الحجاج، محمد بن علي بن آدم الأثيوبي، الناشر: دار ابن الجوزي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ – ١٤٣٦هـ.
- البدرُ التمام شرح بلوغ المرام، الحسين بن محمد بن سعيد اللاعيّ، تحقيق: علي بن عبدالله الزبن، الناشر: دار هجر، الطبعة الأولى.
- البديع في نقد الشعر، أسامة بن مرشد بن علي بن مقلد بن نصر بن منقذ الكناني الكلبي، تحقيق: د. أحمد أحمد بدوي، ود. حامد عبد المجيد، و أ. إبراهيم مصطفى، الناشر: الإدارة العامة للثقافة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، الجمهورية العربية المتحدة.
- بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، عبد المتعال الصعيدي، الناشر: مكتبة الآداب، الطبعة السابعة عشر، ١٤٢٦ هـ–٢٠٠٥ م.

- تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، ابن أبي الإصبع المصري، تحقيق: د. حفنى محمد شرف.
- التعيين في شرح الأربعين، سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الطوفي الصرصري، تحقيق: أحمد حَاج محمّد عثمان، الناشر: مؤسسة الريان، بيروت، والمكتَبة المكيّة، مكّة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- التفريع ودوره في سبك النص، أ. د. عاطف الأكرت، بحث ضمن مجلة كلية اللغة العربية، القاهرة، عدد ٣٧، ٢٠١٩م.
- تفسير الموطأ، عبد الرحمن بن مروان بن عبد الرحمن الأنصاري، أبو المطرف القَنَازِعي، تحقيق: أ. د. عامر حسن صبري، الناشر: دار النوادر، بتمويل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ -٢٠٠٨م.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي , محمد عبدالكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ.
- التَّنويرُ شَرْحُ الجَامِع الصَّغِيرِ، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، تحقيق: د. محمَّد إسحاق محمَّد إبراهيم، الناشر: مكتبة دار السلام، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
- جامع السنن [سنن ابن ماجه]، أبو عبد الله محمد يزيد ابن ماجه الرَّبعي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.
- جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم، زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين الشهير بابن رجب، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وإبراهيم باجس، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة السابعة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وسننه وأيامه)، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي البخاري، الناشر: دار التأصيل، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.
- جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي، تحقيق: د. يوسف الصميلي، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت.
- حاشية السندي على سنن ابن ماجه، محمد بن عبد الهادي التتوي، أبو الحسن، الناشر: دار الجيل، بيروت، بدون طبعة، الطبعة الثانية.

- خزانة الأدب وغاية الأرب، أبو بكر بن علي بن عبد الله الحموي الأزراري، تحقيق: عصام شقيو، الناشر: دار ومكتبة الهلال، بيروت، دار البحار، بيروت، ٢٠٠٤م.
- دلائل الإعجاز: عبدالقاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الخامسة، ١٤٢٤ هـ.
- ديوان الأعشى الكبير، شرح وتعليق: د. محمد حسين، المكتب الشرقي للنشر والتوزيع، بيروت.
- ديوان الشرماخ بن ضرار الذبياني: تحقيق: صلاح الدين عبدالهادي، دار المعارف، مصر.
- ديوان الكميت بن زيد الأسدي، تحقيق: د. محمد نبيل طريفي، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
- ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، عبدالرحمن بن خلدون، المراجع: د. سهيل زكار، الناشر: دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- ديوان المتنبي، الناشر: دار بيروت للطباعة النشر، بيروت، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام، أبو حفص عمر بن علي بن سالم بن صدقة اللخمي الإسكندري المالكي، تحقيق: نور الدين طالب، الناشر: دار النوادر، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ -٢٠١٠م.
- سبل السلام شرح بلوغ المرام، محمد بن إسماعيل الأمير اليمني الصنعاني، تحقيق: عصام الصبابطي، وعماد السيد، الناشر: دار الحديث، القاهرة، مصر، الطبعة الخامسة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- سنن ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجة القزويني،
- سنن الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وحسن عبد المنعم شلبي، وعبداللطيف حرز الله، وأحمد برهوم، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- شرح الأربعين النووية في الأحاديث الصحيحة النبوية، تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، الناشر: مؤسسة الريان، الطبعة السادسة، ١٤٢٤هـ -٢٠٠٣م.
- شرح الطيبي على مشكاة المصابيح، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.
- شرح رياض الصالحين، محمد بن صالح بن محمد العثيمين، الناشر: دار الوطن للنشر، الرياض، ١٤٢٦هـ.

- شرح صحيح البخاري، ابن بطال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار النشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- شرح عقود الجمان في المعاني والبيان، جلال الدين عند الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: د. إبراهيم محمد الحمداني، ود. أمين لقمان الحبار، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١١م.
- شرح مصابيح السنة للإمام البغوي، محمَّدُ بنُ عزِّ الدِّينِ عبدِ اللطيف بنِ عبد العزيز بن أمين الدِّين بنِ فِرِشْتَا، الرُّوميُّ الكَرمانيّ، الحنفيُّ، المشهور بابن المَلَك، تحقيق: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب، الناشر: إدارة الثقافة الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.
- صحيح سنن النسائي، محمد ناصر الدين الألباني، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
- صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.
- صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ.
- الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسيني العلويّ، الناشر: المكتبة العنصرية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- عُقودُ الجُمَان في علم المعاني والبيان، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الحميد ضحى، الناشر: دار الإمام مسلم للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢م.
- العمدة في محاسن الشعر وأدبه، ابن رشيق القيرواني، دار الجيل، الطبعة الخامسة، ١٤٠١هـ.
- العين، الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.
- الفاء الفصيحة: دلالاتها واستعمالاتها وتاريخها وضوابطها، د. عبدالعزيز صافي الجيل، بحث ضمن مجلة آداب الرافدين، عدد ٦٥، ١٤٣٤هـ.
- فتح الباري بشرح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ومحب الدين الخطيب، الناشر: المكتبة السلفية، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٨٠هـ - ١٣٩٠هـ.
- الفتح المبين بشرح الأربعين، أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، شهاب

الدين شيخ الإسلام، الناشر: دار المنهاج، جدة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

- الفتوحات الربانية على الأذكار النواوية، محمد بن علان الصديقي الشافعي الأشعري المكي، الناشر: جمعية النشر والتأليف الأزهرية.
- القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى، تحقيق: محمد نعيم العرقسُوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥م.
- قانون البلاغة في نقد النثر والشعر، أبو طاهر محمد بن حيدر البغدادي، تحقيق: د. محسن غياض عجيل، الناشر: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٠م.
- الكتاب، سيبويه، تحقيق وشرح: عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل، جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق وتعليق ودراسة: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود، والشيخ علي محمد معوض، كما شارك في تحقيقه أ. د. فتحي عبدالرحمن أحمد حجازي، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، محمد بن يوسف بن علي بن سعيد، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، طبعة أولى: ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م.
- لسان العرب، ابن منظور الأنصاري، تحقيق: اليازجي وجماعة من اللغويين، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.
- لمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح، عبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله البخاري الدِّهلوي الحنفي، تحقيق: أ. د. تقي الدين الندوي، الناشر: دار النوادر، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.
- المختصر النَّصِيحُ فِي تهذيبِ الكتاب الجامعِ الصَّحيح، المهلَّبُ بن أحمد بن أبي صفرة أسيد بن عبدالله الأسدي الأندلسي، تحقيق: أحمد بن فارس السلوم، الناشر: دار التوحيد، دار أهل السنة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري، الناشر: دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- المسالِك في شرح مُوَطَّأ مالك، القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الإشبيلي،

التعليق: محمد بن الحسين السُّليماني وعائشة بنت الحسين السُّليماني، الناشر: دَار الغَرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

- مشكل الحديث وبيانه، محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني، تحقيق: موسى محمد علي، الناشر: عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٥م.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي الحموي، الناشر: المكتبة العلمية، بيروت.
- معالم السنن، أبو سليمان حمد بن محمد الخَطّابي، تصحيح: محمد راغب الطباخ، الطبعة الأولى، ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م.
- معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، د. أحمد مطلوب، الناشر: مكتبة لبنان، بيروت، ٢٠٠٧م.
- المعجم الوسيط، نخبة من اللغويين بمجمع اللغة العربية بالقاهرة، الناشر: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: شركه مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية، (١٣٨٩ - ١٣٩٢هـ) (١٩٦٩ - ١٩٧٢م).
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمدالله، دار الفكر، دمشق، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.
- المفاتيح في شرح المصابيح، الحسين بن محمود بن الحسن، تحقيق: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب، الناشر: دار النوادر، بوزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.
- المُفهِمُ لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي، تحقيق: محيي الدين ديب ميستو، أحمد محمد السيد، يوسف علي بديوي، محمود إبراهيم بزال، الناشر: (دار ابن كثير، دمشق - بيروت)، (دار الكلم الطيب، دمشق - بيروت)، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- منهاج البلغاء وسراج الأدباء، أبو الحسن حازم القرطاجني، تحقيق: محمد الحبيب بن الخوجة، الناشر: دار الأدب الإسلامي.
- موطأ الإمام مالك، مالك بن أنس، تحقيق: د. بشار عواد معروف، ومحمود محمد خليل، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

- الميسر في شرح مصابيح السنة، فضل الله بن حسن بن حسين بن يوسف أبو عبد الله، شهاب الدين التُّورِبِشْتِي، الطبعة الثانية، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨هـ.
- النكت على صحيح البخاري ويليه «التجريد على التنقيح»، أبو الفضل ابن حجر العسقلاني، تحقيق: أبو الوليد هشام بن علي السعيدني، وأبو تميم نادر مصطفى محمود، الناشر: المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.
- نهاية الأرب في فنون الأدب، أحمد بن عبد الوهاب بن محمد بن عبد الدائم القرشي التيمي البكري، شهاب الدين النويري، الناشر: دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

Thabat al-maṣādir wa-al-marāji‘

- Al-Akrāt, ‘Āṭif. "Al-Tafrī‘ wa-Dawruhu fī Sabk al-Naṣṣ." Majallat Kullīyat Lughah al-‘Arabīyah bi-al-Qāhirah, no. 37 (2019).
- Al-Albānī, Muḥammad Nāṣir al-Dīn. Ṣaḥīḥ Sunan al-Nasā’ī. Al-Riyāḍ: Maktab al-Tarbiyah al-‘Arabī li-Duwal al-Khalīj, 1st ed., 1409 AH.
- Al-Anṣārī, ‘Abd al-Raḥmān ban Marwān (Abū al-Muṭarrif al-Qanāzi‘ī). Tafsīr al-Muwaṭṭa’. Edited by ‘Āmir Ḥasan Ṣabrī. Qatar: Dār al-Nawādir, 1st ed., 1429 AH - 2008 AD.
- Al-Athyūbī, Muḥammad bin ‘Alī bin Ādam. Al-Baḥr al-Muḥīṭ al-Thajjāj fī Sharḥ Ṣaḥīḥ al-Imām Muslim bin al-Ḥajjāj. Al-Riyāḍ: Dār Ibn al-Jawzī, 1st ed., 1426 AH - 1436 AH.
- Al-Baghdādī, Abū Ṭāhir Muḥammad bin Ḥaydar. Qānūn al-Balāghah fī Naqd al-Nathr wa-al-Shi‘r. Edited by Muḥsin Ghiyaḍ ‘Ajīl. Beirut: Mu’assasat al-Risālah, 1980 AD.
- Al-Bukhārī, Abū ‘Abd Allāh Muḥammad bin Ismā‘īl. Al-Jāmi‘ al-Musnad al-Ṣaḥīḥ al-Mukhtaṣar min Umūr Rasūl Allāh ṣallá Allāh ‘alayhi wa-sallam wa-Sunanihi wa-Ayyāmihi. Cairo: Dār al-Ta’ṣīl, 1st ed., 1433 AH - 2012 AD.
- Al-Dāraquṭnī, Abū al-Ḥasan ‘Alī bin ‘Umar. Sunan al-Dāraquṭnī. Edited by Shu‘ayb al-Arna’ūṭ, Ḥasan ‘Abd al-Mun‘im Shalabī, ‘Abd al-Laṭīf Ḥirz Allāh, and Aḥmad Barhūm. Beirut: Mu’assasat al-Risālah, 1st ed., 1424 AH - 2004 AD.
- Al-Farāhīdī, Al-Khalīl bin Aḥmad. Al-‘Ayn. Edited by Mahdī al-Makhzūmī and Ibrāhīm al-Sāmarrā’ī. Dār wa-Maktabat al-Hilāl.
- Al-Fayūmī, Aḥmad bin Muḥammad bin ‘Alī. Al-Miṣbāḥ al-Munīr fī Gharīb al-Sharḥ al-Kabīr. Beirut: Al-Maktabah al-‘Ilmīyah.
- Al-Fayrūzābādī, Majd al-Dīn Abū Ṭāhir Muḥammad. Al-Qāmūs al-Muḥīṭ. Edited by Muḥammad Na‘īm al-‘Arqasūsī. Beirut: Mu’assasat al-Risālah, 8th ed., 1426 AH - 2005 AD.
- Al-Ḥamawī, Abū Bakr bin ‘Alī bin ‘Abd Allāh. Khizānat al-Adab wa-Ghāyat al-Arab. Edited by ‘Iṣām Shaqīw. Beirut: Dār wa-Maktabat al-Hilāl & Dār al-Bihār, 2004 AD.
- Al-Hāshimī, Aḥmad bin Ibrāhīm. Jawāhir al-Balāghah fī al-Ma‘ānī wa-al-Bayān wa-al-Badī‘. Edited by Yūsuf al-Ṣumaylī. Beirut: Al-Maktabah al-‘Aṣrīyah.
- Al-Haytamī, Aḥmad bin Muḥammad bin ‘Alī (Ibn Ḥajar). Al-Fatḥ

al-Mubīn bi-Sharḥ al-Arbaʿīn. Jeddah: Dār al-Minhāj, 1st ed., 1428 AH - 2008 AD.

- Al-Jaljal, ʿAbd al-ʿAzīz Ṣāfī. "Al-Fā' al-Faṣīḥah: Dalālātuhā wa-Istiʿmālātuhā wa-Tārīkhuhā wa-Ḍawābiṭuhā." Majallat Ādāb al-Rāfidayn, no. 65 (1434 AH).
- Al-Jurjānī, ʿAbd al-Qāhir. Dalā'il al-Iʿjāz. Edited by Maḥmūd Muḥammad Shākir. Cairo: Maktabat al-Khānjī, 5th ed., 1424 AH.
- Al-Khaṭṭābī, Abū Sulaymān Ḥamad bin Muḥammad. Aʿlām al-Ḥadīth (Sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī). Edited by Muḥammad bin Saʿd bin ʿAbd al-Raḥmān Āl Saʿūd. Makkah: Jāmiʿat Umm al-Qurá, 1st ed., 1409 AH - 1988 AD.
- Al-Khaṭṭābī, Abū Sulaymān Ḥamad bin Muḥammad. Maʿālim al-Sunan. Edited by Muḥammad Rāghib al-Ṭabbākh. 1st ed., 1351 AH - 1932 AD.
- Al-Khawlī, Muḥammad ʿAbd al-ʿAzīz bin ʿAlī al-Shādhī. Al-Adab al-Nabawī. Beirut: Dār al-Maʿrifah, 4th ed., 1423 AH.
- Al-Lāʿī, Al-Ḥusayn bin Muḥammad bin Saʿīd. Al-Badr al-Tamām Sharḥ Bulūgh al-Marām. Edited by ʿAlī bin ʿAbd Allāh al-Zabin. Dār Hajar, 1st ed.
- Al-Maʿāfirī, Muḥammad bin ʿAbd Allāh (Ibn al-ʿArabī). Al-Masālik fī Sharḥ Muwaṭṭa' Mālik. Commentary by Muḥammad bin al-Ḥusayn al-Sulaymānī and ʿĀ'ishah bint al-Ḥusayn al-Sulaymānī. Dār al-Gharb al-Islāmī, 1st ed., 1428 AH - 2007 AD.
- Al-Maṭlūb, Aḥmad. Maʿjam al-Muṣṭalaḥāt al-Balāghīyah wa-Taṭawwurihā. Beirut: Maktabat Lubnān, 2007 AD.
- Al-Nasā'ī, Aḥmad bin Shuʿayb. Sunan al-Nasā'ī [Ad-Dhahabi Edition/Fragmented entry text verified].
- Al-Nawawī / Al-Qushayrī, Taqiy al-Dīn Abū al-Fatḥ. Sharḥ al-Arbaʿīn al-Nawawīyah fī al-Aḥādīth al-Ṣaḥīḥah al-Nabawīyah. Mu'assasat al-Rayyān, 6th ed., 1424 AH - 2003 AD.
- Al-Nuwayrī, Shihāb al-Dīn Aḥmad bin ʿAbd al-Wahhāb. Nihāyat al-Arab fī Funūn al-Adab. Cairo: Dār al-Kutub wa-al-Withā'iq al-Qawmīyah, 1st ed., 1423 AH.
- Al-Qārī, ʿAlī bin Sultan Muḥammad al-Mullā. Mirqāt al-Mafātīḥ Sharḥ Mishkāt al-Maṣābīḥ. Beirut: Dār al-Fikr, 1st ed., 1422 AH - 2002 AD.
- Al-Qarṭājannī, Abū al-Hasan Ḥāzim. Minhāj al-Bulaghā' wa-Sirāj al-Udabā'. Edited by Muḥammad al-Ḥabīb bin al-Khūjah. Dār al-

Adab al-Islāmī.
- Al-Qarṭubī, Abū ʻAmr Yūsuf bin ʻAbd Allāh (Ibn ʻAbd al-Barr). Al-Istidhkār. Edited by Sālim Muḥammad ʻAṭā and Muḥammad ʻAlī Muʻawwaḍ. Beirut: Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, 1st ed., 1421 AH - 2000 AD.
- Al-Qarṭubī, Abū ʻAmr Yūsuf bin ʻAbd Allāh (Ibn ʻAbd al-Barr). Al-Tamhīd limā fī al-Muwaṭṭaʼ min al-Maʻānī wa-al-Asānī. Edited by Muṣṭafá bin Aḥmad al-ʻAlawī and Muḥammad ʻAbd al-Kabīr al-Bakrī. Morocco: Wazārat ʻUmūm al-Awqāf wa-al-Shuʼūn al-Islāmīyah, 1387 AH.
- Al-Qarṭubī, Abū al-ʻAbbās Aḥmad bin ʻUmar. Al-Mufhim limā Ashkala min Talkhīṣ Kitāb Muslim. Edited by Muḥyī al-Dīn Dīb Miystū et al. Damascus - Beirut: Dār Ibn Kathīr & Dār al-Kalim al-Ṭayyib, 1st ed., 1417 AH - 1996 AD.
- Al-Qaṣṭallānī, Abū al-ʻAbbās Aḥmad bin Muḥammad. Irshād al-Sārī li-Sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī. Edited by Al-Maktab al-ʻIlmī bi-Dār al-Kamāl al-Muttaḥīdah. Dār ʻAṭāʼāt al-ʻIlm & Dār Ibn Ḥazm, 1st ed., 1442 AH - 2021 AD.
- Al-Qazwīnī, Al-Khaṭīb. Al-Īḍāḥ fī ʻUlūm al-Balāghah: Al-Maʻānī wa-al-Bayān wa-al-Badīʻ. Edited by Ibrāhīm Shams al-Dīn. Beirut: Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, 1st ed., 1424 AH - 2003 AD.
- Al-Ṣaʻīdī, ʻAbd al-Mutaʻāl. Bughyat al-Īḍāḥ li-Talkhīṣ al-Miftāḥ fī ʻUlūm al-Balāghah. Maktabat al-Ādāb, 17th ed., 1426 AH - 2005 AD.
- Al-Ṣanʻānī, Muḥammad bin Ismāʻīl al-Amīr. Subul al-Salām Sharḥ Bulūgh al-Marām. Edited by ʻIṣām al-Ṣabābiṭī and ʻImād al-Sayyid. Cairo: Dār al-Ḥadīth, 5th ed., 1418 AH - 1997 AD.
- Al-Ṣanʻānī, Muḥammad bin Ismāʻīl bin Ṣalāḥ. Al-Tanwīr Sharḥ al-Jāmiʻ al-Ṣaghīr. Edited by Muḥammad Isḥāq Muḥammad Ibrāhīm. Al-Riyāḍ: Maktabat Dār al-Salām, 1st ed., 1432 AH - 2011 AD.
- Al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn ʻAbd al-Raḥmān bin Abū Bakr. Sharḥ ʻUqūd al-Jumān fī al-Maʻānī wa-al-Bayān. Edited by Ibrāhīm Muḥammad al-Ḥamdānī and Amīn Luqmān al-Ḥabbār. Beirut: Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, 2011 AD.
- Al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn ʻAbd al-Raḥmān bin Abū Bakr. ʻUqūd al-Jumān fī ʻIlm al-Maʻānī wa-al-Bayān. Edited by ʻAbd al-Ḥamīd Ḍuḥá. Cairo: Dār al-Imām Muslim, 1st ed., 1433 AH - 2012 AD.
- Al-Ṭibī, Sharaf al-Dīn al-Ḥusayn bin ʻAbd Allāh. Sharḥ al-Ṭibī ʻalá

Mishkāt al-Maṣābīḥ. 1st ed., 1417 AH.
- Al-Tūribishṭī, Shihāb al-Dīn Faḍl Allāh bin Ḥasan. Al-Muyassar fī Sharḥ Maṣābīḥ al-Sunnah. 2nd ed., 1429 AH - 2008 AD.
- Al-'Uthaymīn, Muḥammad bin Ṣāliḥ. Sharḥ Riyāḍ al-Ṣāliḥīn. Al-Riyāḍ: Dār al-Waṭan li-al-Nashr, 1426 AH.

Al-Zamakhsharī, Jār Allāh Abū al-Qā